وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص:إقتصاد كمي

الموضوع:

دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(1986-2019) باستخدام نموذج ARDL

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

- من إعداد الطالبة: صبرينة بوكلتوم

تحت إشراف الأستاذة: ولد شرشالي سمية

لجنة المناقشة:

د.تهتان مراد.....رئيسا

د.صغيري سيد علي.....مناقشا

د.ولد شرشالي سمية.....مشرفة

السنة الجامعية:

2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم



كلمة شكر و تقدير

الحمد لله الذي بفضله أتممت هذا العمل المتواضع،أشكره وحده لا شريك له كما ينبغي لجلال وجهه و عظمته و كبريائه في السماء و الأرض و أسأله باسمه الأعظم أن يجعله علما نافعا و صلي الله على سيدنا محمد و على آله و أصحابه الكرام

أتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير لأستاذتي الفاضلة الدكتورة ولد شرشالي سمية على هذا العمل و ما أبدته من نصائح و توجيهات،ونقاشات بناءة حول الموضوع

كما لا يفتني أن أشكر أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة و إثراء هذا العمل .

الإهداء

لي الشرف العظيم أن أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

من أحمل اسمه بكل فخر و اعتزاز إلى الذي حماني تحت جناحه والدي الغالي رمز الهيبة و الوقار حفظه الله و اطال عمره

إلى الشمعة التي احترقت من أجل إضاءة طريقي إلى زهرة الأمل و نبض فؤادي أمي الغالية التي سهرت على تربيتي ومساندتي في تحدي الصعاب و كسر الجدران أطال الله عمرك يا الغالية.

حفظكم الله و رعاكم و أسأل الله أن يقدرنا على تعويض و لو جزء قليل من تعبكم

إلى زهرة الياسمين التي كلما ابتسمت يثلج قلبي بالفرح أختي الكبيرة و الغالية

إلى إخوتي الصغار عاشور،بشرى،عبد اللطيف

إلى أصدقائي المقربين آية، نسرين، مريم أحلام،رميساء و إلى كل قسم اقتصاد كمي

اعذروني للذين لم أذكركم لم تسعني ورقتي لكن يسعهم قلبي

FREE PRINTABLE INVITATION - DREVIO.COM

المستخلص:

يعتبر موضوع تغيرات أسعار البترول في الوقت الحاضر أحد الظواهر التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها،لذلك كانت محل دراستنا و اهتمامنا حيث كان الهدف الأساسي لهذه الدراسة إلى معرفة الانعكاسات المترتبة على تغير أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة الممتدة(1986–2019) و ذلك بعد معالجتنا إلى الإطار النظري للبترول و ميزان المدفوعات و الجانب التحليلي لتطور أسعار البترول و ميزان المدفوعات و الجانب القياسي لأثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات و ذلك استخدام مجموعة من مؤشرات التي تعبر عن ميزان المدفوعات و المتمثلة في (الميزان التجاري،سعر الصرف،إجمالي الناتج المحلي) و لقد اعتمدنا على برنامج Eviews للقيام بتحليل القياسي حيث تم تقدير النموذج الدراسة باستخدام نموذج ARDL ،حيث تم التوصل من خلال اختبار الحدود إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (ميزان المدفوعات،سعر البترول،الميزان التجاري ،سعر الصرف،إجمالي الناتج المحلي) وتم التوصل إلى وجود علاقة في الأجل الطويل بين سعر البترول و ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية:أسعار البترول،ميزان المدفوعات، ARDL

Résumé

The subject of oil price changes at the present time is one of the phenomena facing most countries of the world with their different levels of progress. Therefore, it was the subject of our study and our interest, as the main objective of this study was to know the implications of changing oil prices on the Algerian balance of payments for the extended period (1986-2019). And that is after we dealt with the theoretical framework of petroleum and the balance of payments and the analytical aspect of the development of oil prices and the balance of payments and the standard aspect of the impact of fluctuations in oil prices on the balance of payments, using a set of indicators that express the balance of payments represented in (trade balance, exchange rate, Capital account) and we have relied on the Eviews program to do the standard analysis where the study model was estimated using the ARDL model, where it was reached through the border test that there is a co-integration relationship between the study variables (balance of payments, oil price, trade balance, exchange rate,gdp) and it was found that there is a relationship in the long term between the price of oil and the balance of payments

Keywords: oil prices, balance of payments, ARDL.

الفهرس

الفهرس:

الفهرس	الصفحة
شكر وعرفان	/
الإهداء	/
المستخلص	/
الفهرس المحتويات	I–I
فهرس الجداول و الأشكال	I–I–I
فهرس الملاحق	I
المقدمة	أ–هـ
الفصل الأول :البترول	
تمهيد الفصل	01
المبحث الأول:مفاهيم أساسية حول البترول و الأسواق البترولية	02
المطلب الأول:مفاهيم عامة حول البترول	02
المطلب الثاني:الأبعاد الفنية و الاقتصادية للصناعة البترولية	05
المطلب الثالث:ماهية الأسواق البترولية العالمية	11
المبحث الثاني:آثار السعر على السوق و الأزمات البترولية	18
المطلب الأول:تعريف السعر و أنواعه	18
المطلب الثاني:آثار ارتفاع و انخفاض أسعار النفط على سوق والدول المصدرة	20
المطلب الثالث:الأزمات البترولية و أهم المراحل التي مرت بها	23
المبحث الثالث:عموميات حول البترول	26

المطلب الأول:المحددات و العوامل المؤثرة في أسعار البترول	26
المطلب الثاني:خصائص الأسواق البترولية و الأطراف المؤثرة في سلوكه	31
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني:ميزان المدفوعات	
تمهيد الفصل	35
المبحث الأول:مدخل نظري لميزان المدفوعات	36
المطلب الأول :مفاهيم عامة	36
المطلب الثاني:عناصر ميزان المدفوعات وكيفية التسجيل	38
المطلب الثالث:تحليل ميزان المدفوعات	45
المبحث الثاني:التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات و آليات التسوية	48
المطلب الأول:مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات و أنواعه و أهميته	48
المطلب الثاني:أسباب الاختلالات في ميزان المدفوعات وأنواعها	50
المطلب الثالث:آليات تسوية الاختلالات في ميزان المدفوعات	54
المبحث الثالث:انعكاسات تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات	58
المطلب الأول : العجز و الفائض في ميزان المدفوعات في ظل تقلبات أسعار البترول	58
المطلب الثاني :التغيرات في الموازين التجارية في ظل تقلبات أسعار البترول	60
المطلب الثالث:الدخل الصافي لحصيلة الإرادات البترولية	63
خلاصة الفصل	66
الفصل الثالث:دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1986-2019	
تمهيد	67
المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور أسعار البترول وميزان المدفوعات	68
المطلب الأول: تطور وضعية ميزان المدفوعات	68

المطلب الثاني: تحليل التطور التاريخي لأسعار البترول في الفترة الممتدة من 1986–2019.	76
المبحث الثاني:أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي لابطاء الموزع ARDL	80
المطلب الأول:استقرارية السلاسل الزمنية	80
المطلب الثاني:اختارات التكامل المشترك	83
المطلب الثالث:منهجية التكامل المشترك باستخدام ARDL	84
المبحث الثالث:تطبيق نموذج ARDL	85
المطلب الأول:التعريف بمتغيرات الدراسة و دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	85
المطلب الثاني:اختبار التكامل المشترك و تقدير النموذج	87
المطلب الثالث:دراسة صلاحية النموذج	89
خلاصة الفصل	994
خاتمة	96–95
قائمة المراجع	100–97
قائمة الملاحق	131–101

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1–2	الشكل الأول لتصنيف ميزان المدفوعات	41
2–2	الشكل الثاني للتصنيف ميزان المدفوعات	41
3–2	ميزان المدفوعات حسب تصنيف صندوق النقد الدولي	42
4–2	طريقة حساب الميزان الأساسي	45
5–2	طريقة حساب السيولة الصافية	46
6–2	طريقة حساب ميزان المعاملات الرسمية	47
7–2	تطور رصيد الحساب الجاري لمجموعات دول العالم لبعض سنوات الفترة (1996–2005)	61
1–3	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1986–1989	70
2–3	وضعية ميزان المدفوعات و تطور أرصدته خلال التسعينات	71
3–3	تطور حساب رأس المال خلال 1990–1999	72
4–3	تطور ميزان المدفوعات و أرصدته خلال الفترة(2000–2010)	74–73
5–3	تطور أسعار البترول خلال الفترة الممتدة 1986–2000	77
6–3	تطور أسعار البترول خلال الفترة 2000–2019	78
7–3	نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات باستخدام ADF	86
8–3	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود	87
9–3	نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل	88
10–3	نتائج تقدير النموذج في الأجل القصير	89
11–3	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء في النموذج	90

12–3	نتائج اختبار عدم ثبات التباين للأخطاء	90
13–3	نتائج اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج	91

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
3–1	تطور الصادرات و الواردات خلال الفترة 1986–1989	69
3–2	التوزيع الطبيعي للبواقي	91
3–3	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM	92
3–4	نتائج اختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSSUM OF SQUARE	93

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	دراسة استقرارية متغير سعر البترول عند المستوى	103-101
2	دراسة استقرارية متغير سعر الصرف عند المستوى	106-104
3	دراسة استقرارية متغير ميزان المدفوعات عند المستوى	109-107
4	دراسة استقرارية متغير ميزان المدفوعات عند الفرق الأول	112-110
5	دراسة استقرارية الميزان التجاري عند المستوى	115-113
6	دراسة استقرارية الميزان التجاري عند الفرق الأول	118-116
7	دراسة استقرارية متغير إجمالي الناتج المحلي عند المستوى	121-119
8	دراسة استقرارية متغير إجمالي الناتج المحلي عند الفرق الأول	124-122
9	تقدير نموذجARDL	125
10	تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج	126
11	نتائج تقدير النموذج طويل الأجل	127
12	نتائج تقدير نموذج قصير الأجل	128
13	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	129
14	نتائج اختبار عدم ثبات التباين للأخطاء	130
15	نتائج اختار ملائمة الشكل الدالي	131

المقدمة

المقدمة :

يعد البترول سلعة إستراتيجية و مادة أساسية للصناعة و هامة للتجارة الدولية، حيث احتل البترول المركز الأول من حيث الأهمية من بين مصادر الطاقة، وهو من الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ 1959، و قد أصبح عنصرا هاما حيويا من عناصر الحياة اليومية.و هو أحد أسباب الصراع الدائم بين الدول الكبرى في العالم فيما بينها و بين الدول المنتجة.

و لم يعد البترول أهم مصدر الطاقة فحسب كما لم يعد مجرد سلعة تجارية عابرة، بل أصبح أهم سلعة صناعية في التجارة الدولية.و لم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية و الاقتصادية التي استحوذ عليها البترول ،رغم المحاولات العديدة للدول الصناعية في استبداله بطاقات أخرى كالغاز و الفحم و الطاقة النووية أو الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية و الطاقة الهوائية و الطاقة المائية و غيرها من الطاقات الدائمة منذ الأزمة البترولية سنة 1973.

لعب البترول دورا كبيرا في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال و خصوصا منذ تأميم السلطات الجزائرية المحروقات في 24 فيفري 1971،حينها تغيرت الأوضاع في الجزائر بانضمامها إلى منظمات الدولية خاصة بالنفط منها منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) و منظمة الدول العربية المصدرة للبترول،و عليه خلقت الجزائر مكان لها في السوق العالمية،و حققت الجزائر من خلال هذه المادة الإستراتيجية فوائض مالية مكنتها من تحقيق العديد من البرامج التنمية من أجل إنعاش الاقتصاد الجزائري.

فالجزائر من بين الدول التي تمتلك وفرة في المواد البترولية من جهة و تراجع واضح في الأداء الاقتصادي من جهة أخرى.لذلك فأسعار البترول لها مكانة مهمة جدا في الاقتصاد الجزائري،حيث أصبحت هناك علاقة ارتباط تشابكية بين الاقتصاد الوطني و قطاع المحروقات حيث أصبح تحديد وضعية الاستقرار أو الاختلال تتوقف على حركة أسعار البترول و عوائده ما جعله عرضة لصدمات الخارجية مما أصبح علينا معرفة درجة الارتباط الاقتصاد بعوائدها و عليه سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات بشكل خاص مع إجراء دراسة تطبيقية على حالة الجزائر .

الإشكالية:ما مدى تأثير تغير أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزار للفترة (1986-2019)؟

الأسئلة الفرعية:

-ما هي العوامل المتحكمة في تحديد أسعار البترول؟

-ما هي أسباب اختلال ميزان المدفوعات؟

-ما درجة تأثير تغيرات أسعار البترول على حساب ميزان المدفوعات خلال الفترة 1986-2019؟

-هل تأثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1986-2019 ؟

الفرضيات:

-يوجد تأثير لتغير أسعار البترول على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1986-2019

-توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل في تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1986-2019.

-توجد علاقة في المدى القصير لأثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات خلال الفترة1986-2019.

أسباب اختيار الموضوع الدراسة:

لقد تم اختيار الموضوع نظرا للأسباب التالية:

-الموضوع يندرج تحت إطار التخصص.

-تقلب أسعار البترول خلال الفترة 1986-2019.

-الموضوع يعتبر من المواضيع الحيوية خاصة في الحالة التي تعيشها الجزائر.

أن الاقتصاد الوطني يعتمد على ما يحققه قطاع المحروقات من عوائد،و أي تغير فيه ينعكس على مختلف قطاعاته.

-معرفة مدى تأثير تطور أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري باستخدام تقنيات التقدير القياسية و مدى نجاعتها.

-تأثر الاقتصاد الجزائري بانهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية.

-الميل الشخصي لدراسة مواضيع ذات صلة بالاقتصاد الوطني الجزائري.

أهمية الدراسة:

-أهمية البترول كسلعة استراتيجية في التجارة الدولية و اقتصاديات الدول المنتجة و المصدرة و آثار عوادها على ميزان المدفوعات .

-جميع الدول تسعى للحصول على سعر معين للبترول بما يناسب وضعيتها الاقتصادية.

-أهمية الاثار التي تخلفها تقلبات أسعار البترول على اقتصاد الدولة.

-أهمية ميزان المدفوعات الذي يعتبر أداة يمكن من خلالها معرفة مكانة الدولة الاقتصادية ومن ثم السياسية.

أهداف الدراسة :

-مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالانقلابات التي تحدث في السوق العالمية المتحكمة في أسعار البترول.

-إعطاء أهمية كبيرة لموضوع أسعار البترول و ابراز أثره على ميزان المدفوعات ومنه على الاقتصاد الجزائري.

-التعرف على الجوانب الفنية الاقتصادية للصناعة البترولية في العالم مع تسليط الضوء على الجوانب المتعلقة بميزان المدفوعات.

-اختبار أثر تقلبات أسعار البترول على بعض أرصدة ميزان المدفوعات من خلال دراسة الأزمات البترولية التي تعرض لها العالم.

-التعرف إلى بعض الأساليب الكمية المستخدمة في عملية تفسير الظاهرة محل الدراسة.

حدود الدراسة :

من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد :

-الإطار الزماني:

يتضح من خلال فترة الدراسة التي حددت ما بين 1986-2019كونها تزامنت مع أهم الأزمات الاقتصادية التي مرت بها البلاد بالإضافة إلى أن فترة الدراسة تمثلت في 33 سنة قصد الإلمام بمختلف المراحل و التحولات و الأزمات التقلبات التي مرت بها أسعار البترول و ميزان المدفوعات على حد سواء.

-الإطار الموضوعي:

يكون من خلال علاقة التي تربط ميزان المدفوعات بأسعار البترول.

-الإطار المكاني:

تكون دراستنا التطبيقية لهذا الموضوع في الجزائر.

منهجية الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته و للإجابة على الإشكالية المطروحة فإننا سنعتمد في دراستنا على:

المنهج الكمي:

الذي يرتكز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية من خلال نماذج قياسية مختلفة و هذا بهدف قياس أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر، بالإضافة إلى استخدام الأساليب الرياضية و الإحصائية والضرورية لاختبار تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1986-2019.

و الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية.

الدراسات السابقة:

1/دراسة السعيد رويجع ،التطور التاريخي لأسعار البترول و أثره على الإقتصاد الجزائري 1970-2009،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،2013/2012،حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطور أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري من خلال بعض المؤشرات (الميزان التجاري،الناتج الداخلي الإجمالي ،الميزانية العامة)،وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الزيادة أسعار البترول بالنسبة للجزائر سيؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير لكن ستؤول إلى سلبية في المدى البعيد و للتخلص منها يجب وضع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى.

2/دراسة هبال زكرياء،أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 مذكرة ماستر أكاديمي، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة و اختبار مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر و ذلك باستخدام نموذج ARDL و قد توصلت هذه الدراسة إلى أن العوائد البترولية تلعب دورا مهما في خروج الجزائر من أزماتها الاقتصادية، لكن الاعتماد المفرط على عائدات البترول خلق اقتصاد أحادي الجانب و المورد مما جعله عرضة للصدمات الخارجية.

3/شيرب عيشة،انعكاسات تغير أسعار البترول على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 ،بسكرة محمد خيضر ،مذكرة ماستر ،تخصص نقدي و بنكي، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الانعكاسات المترتبة على التغير في أسعار البترول على الميزان التجاري ،عندما تتخذ أسعار البترول نمطا تصاعديا أو تنازليا،فإنها تؤثر على على الاقتصاد الدولي و خاصة على البلدان المصدرة له .تعتمد الجزائر بشكل مباشر على العوائد المالية من صادرات النفط،و التي تمثل 98 بالمائة من قطاع المحروقات، أي تقلب في هذه الإرادات ينعكس على الميزان التجاري،سواء كان إيجابيا أم سلبيا .وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه إذا وقع أي تقلب في أسعار البترول فإنه يترك أثرا في الميزان التجاري من خلال العناصر المكونة له لكل من الصادرات و الواردات .نتيجة لذلك هناك علاقة طردية بين أسعار البترول و الصادرات بينما توجد علاقة إيجابية بينها و بين الواردات.و هذا يعني أن أي انخفاض في أسعار البترول سيكون له تأثير سلبي بشكل خاص على الميزان التجاري وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام.

4/أ.حاج بن زيدان ،أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر ،قراءة تحليلية 2000-2010 ،جامعة مستغانم ، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور البترول –صحاري بلند- و أثره على مستوى الأداء

الاقتصادي و بالضبط على النمو الاقتصادي ،و قد توصلت هذه الدراسة إلى أن البترول يستحوذ نسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام فقد تأكد أن السلعة لها دورا كبيرا في تحسين من معدل النمو الاقتصادي و هذه الوضعية استدعت ضرورة انتهاج الدولة برامج البحث عن الميزة النسبية انطلاقا من الوفورات المالية المأتية منه.

5/ دراسة قويدري قوشيح بوجمعة ، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1986-2007 ،مذكرة ماجيستر ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة شلف 2007 حيث توصل فيها الباحث إلى معرفة التأثير الذي تحدثه تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية .

6/دراسة براهيم بلقلة ،تطورات أسعار النفط و انعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009 ،مجلة الباحث ،العدد 12 ،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف 2013 ،حيث تطرق الباحث إلى تحليل تطورات الأسعار و العوامل التي ساهمت في بروز الطفرة السعرية التي شهدتها أسواق النفط خلال فترة الدراسة ،وكذا محاولة الكشف عن تأثير أسعار النفط في ظل الأزمة المالية على الموازنة العامة للدول العربية، وقد توصلت الدراسة إلى أن مشكلة التقلبات في أسواق النفط تطرح ضرورة العمل على تحقيق درجة الاعتماد على القطاع النفطي و التركيز على التنويع الاقتصادي.

الفصل الأول:

البترول

تمهيد : يعتبر البترول بكونه سلعة استراتجية ومادة حيوية أساسية للصناعة وهامة للتجارة الدولية ويؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي في العالم المعاصر فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا الذهب الأسود ،الذي كان له الأثر الكبير في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية ويعتبر أهم الثروات الاقتصادية على الإطلاق باعتباره مصدر للطاقة ومصدر رئيسي للصناعة التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي في تقدمه وتطوره ،إن الدول المنتجة لا تعتبرهم فقط مصدر للطاقة ،بل المحور الأساسي والإستراتيجي لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية ،من هذا المنطلق سيتم تناول في هذا الفصل مفاهيم عامة حول البترول ومحددات أسعار البترول إضافة إلى التطور التاريخي لأسعار البترول من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البترول و الأسواق البترولية.

المبحث الثاني: فكرة عامة عن السعر البترول و آثار سعر البترول على السوق.

المبحث الثالث:عموميات حول البترول.

المبحث الأول:مفاهيم أساسية حول البترول و الأسواق البترولية

يعتبر البترول أهم مصادر الطاقة في العالم، فهو مادة حيوية و أساسية للصناعة و التجارة حيث يشهد الطلب عليه تزايدا مستمرا خاصة من قبل الدول الصناعية الكبرى .فهو محور الاقتصاد العالمي للدول النامية و المتقدمة على حد سواء إذ يعتبر من الموارد ذات الاهمية الاستراتيجية و الحفاظ عليها يدخل في إطار الأمن القومي للوحدة السياسية.

لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم أساسية حول البترول والأسواق البترولية.

المطلب الأول:مفاهيم عامة حول البترول

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف البترول و أنواعه و أهميته إضافة إلى المميزات التي يتميز بها و هي مقسمة على شكل فروع.

الفرع الأول: تعريف البترول

"البترول خليط من المواد الهيدروكربونية التي تتكون وتتجمع في باطن الأرض وتظل فيه ألى أن تخرج لسطح الأرض من تلقاء نفسها، أي بفعل العوامل الطبيعية المختلفة (شقوق ،كسور أرضية) أو بفعل الإنسان، وقد اختلف العلماء في أصل نشأة البترول فمنهم من يرى أنه نشأ نشأة أزلية أو طبيعية أي أنه نشأ بدون سبب يمكن أن يعرفه الإنسان ،كنتيجة تفاعل كيميائي الذي حدث في المواد غير العضوية التي تتكون منها "[1]

"ويطلق عليه بمصطلح {الذهب الأسود} وتعني كلمة النفط البترول أو زيت البترول ،وهو عبارة عن خليط يتجاوز 200 مركب عضوي ومواد هيدروكربونية ،ويتركب كيميائيا من عنصرين هما الهدروجين والكربون .والنفط عبارة عن "سائل زيتي لزج وكثيف ،يحتوي على مواد صلبة وأخرى غازية ،لونه بني أو أخضر غامق وقد يكون أسود وأحيانا عديم اللون ،ويتميز برائحة قوية وقابلية خارقة للاشتعال[2].

الفرع الثاني: أنواع البترول

البترول الخام المتواجد في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له إلا أنه لا يكون على نوع واجد في العلم فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيميائية ،أو إن مصطلح درجة

---

[1] – هبال زكرياء،أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر ،دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2016،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير أكاديمي في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2018،ص7.

[2] – أحمد زغدار ،انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له ،بحوث وأوراق عمل ،الملتقى العلمي الدولي الرابع المنعقد يوم 18أكتوبر 2015،ص09

الكثافة النوعية، هو بالكثافة أو اللزوجة أو بحسب احتوائه على المادة الكبريتية، عبارة عن معيار أو مؤشر لمعرفة وجود البترول ،فدرجة الكثافة النوعية تتراوح بين 1-60 درجة فكلما كانت درجة الكثافة النوعية عالية دلت على كون ذالك البترول من نوعية جيدة أي البترول خفيف وكلما كانت درجة الكثافة منخفضة كان البترول من نوعية غير جيدة أي كونه بترولا ثقيلا .

إن درجة الكثافة النوعية للبترول تصنف غلى ثلاثة أقسام رئيسية عادة وهي كالآتي:

1-الدرجة العالية وهي رمز للبترول الخفيف والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة تكون من 35 درجة فما فوق.

2-الدرجة المنخفضة هي رمز للبترول الثقيل،و الذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة تكون من 28 درجة دون.

3-الدرجات الوسطى وهي رمز للبترول المتوسط للنوعية المتوسطة للمنتجات البترولية مثل :زيت الغاز، زيت ديزل، زيت التشحيم ويكون مدى درجات النوعية بين 28 درجة وحتى 35 درجة[1]

الفرع الثالث:أهمية البترول

***الأهمية الاقتصادية** :نتيجة للتحولات الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية ،تم التحول من الاعتماد الأساسي على الفحم الحجري إلى الاعتماد على المواد الهيدروكربونية "البترول والغاز "حيث كان 37 % من استهلاك الطاقة العالمية سنة 1950 كان من النفط والغاز ،انتقلت هذه النسبة الى 65.4%سنة 2000 وتجلت الأهمية الاقتصادية في كل القطاعات الاقتصادية وتبرز هذه الأهمية في بعض القطاعات الإستراتجية التالية :

-القطاع الصناعي: يمثل النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة،وذلك لمختلف الأنواع.

-**قطاع النقل**: يعتبر النقل شرايين الاقتصاد بكل فروعه فهو يساعد على وصول السلع والخدمات وحركة الأشخاص ويستعمل كوقود لوسائل النقل. ويستحوذ قطاع النقل من الاستهلاك العالمي للنفط التي بلغت 61.7%سنة 2009.

-قطاع الزراعة: ادت مكننة الزراعة إلى ضرورة استعمال النفط ولنتصور كيف كانت ستئول الزراعة بدون نفط.

***الأهمية السياسية والعسكرية** :أصبح النفط عاملا أساسيا مؤثرا في صنع القرارات السياسية في الدول المنتجة

[1] -هبال زكرياء ، أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر ،دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2016، مرجع سابق،ص7 ص8

والدول المستهلة على حد سواء ،كما استعمل كسلاح سياسي للدفاع عن قضايا سياسية مثلما حدث في حرب أكتوبر 1973 ولذلك تستخدم أمريكا نفوذها السياسي في مساعدة شركاتها الكبرى على اختراق سوق التنقيب والتطوير والإنتاج في مختلف دول العالم ،وتؤكد الكثير من الشواهد صعوبة الفصل بين النفط والسياسة. كما أن النفط هو وقود الآلات الحربية ،كان الهدف الأساسي في معظم الحروب كالحرب العالمية الثانية والحرب على العراق سنة 2003 وغير ذلك، وكحوصلة للبترول أثر كبير على الاقتصاد الوطني حيث يفيد الدول المنتجة والمستهلكة له .إذ تستفيد الاخيرة منه في رفع مستوى الناتج الداخلي ألخام وزيادة المداخل بالعملة الأجنبية ،وتمويل الموازنة العامة، ورفع مكون لرأس المال في الصناعة النفطية ،وتطوير معدلات التبادل الدولي واستخدام التكنولوجيا المتطورة

كما يعتبر مدخلا أساسيا في الصناعة والاستهلاك العائلي والزراعة للدول المستهلكة.[1]

الفرع الرابع:مميزات البترول

البترول صخر سائل لونه أسود لزج له رائحة مميزة أخف من الماء يحتوي على عنصر الفحم وعند احتراقه يشتعل ويحرر طاقة وبهذا فإنه مصدر طاقوي.

البترول الطبيعي سائل أسود كريه الرائحة يتكون من عنصرين هما: الهدروجين والكربون وتختلط بهما عناصر أخرى مثل الكبريت والأملاح والماء وشوائب أخرى...ويعتقد أن حقول الزيت الموجودة في باطن الأرض كانت قبل مئات الملايين من السنين مساحات واسعة من مياه البحر يعيش فيها كثير من الحيوانات والنباتات البحرية وكانت السيول والأنهار تحمل الرمل والطين وبقايا النباتات والحيوانات الأرضية التي تجرفها معها وتصبها في قاع البحر وهكذا نشأت طبقات في قاع الارض بعضها فوق بعض وبفعل الضغط الشديد والحرارة الباطنية وتفاعل البكتيريا تحولت بقايا الحيوانات غلى مادة البترول

و عبارة البترول تعني الزيت الحجري لأنه يتدفق صخورا بأشكال زيتية، إنه الغاز الممزوج بالسائل والموجود في العمق تحت ضغط مرتفع مما يسمح للنفط أن يتفجر ويتدفق.ويختلف مظهر النفط بحسب طبيعة الأرض التي يستخرج منها وهو غالبا أسود اللون وله كثافة الماء. هذا النوع من النفط يطلق عليه اسم "الذهب الأسود "نسبة لقيمته.[2]

---

[1] -أحمد زغدار ، مرجع سابق ،ص11

[2]- www. almanny.com , 20:20,20-mai-2021s

المطلب الثاني:الأبعاد الفنية والاقتصادية للصناعة البترولية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الصناعة البترولية مع ذكر خصائصها، إضافة إلى طرق و أساليب اكتشاف البترول وكذلك مراحل الصناعة البترولية و أهم مشتقات.

الفرع الأول:مفهوم الصناعة البترولية وخصائصها

أ–مفهوم الصناعة البترولية:

"تعرف الصناعة البترولية على انها مجموعة النشاطات أو الفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، سواء بإيجادها خام وتحويل ذلك الى منتجات سلعية صالحة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان ".كما تعرف أيضا على أنها الصناعة التي تتضمن على عدة مراحل وأنواع مختلفة وهي تجمع الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية وحالاتها ومراحل وصناعات متكاملة. فالصناعة النفطية تشمل انتاج النفط والغاز ، النقل والتكرير،التسويق والتوزيع كذلك الصناعات المرتبطة بها أي الصناعات القائمة على المونتاجات النفطية أو ما يطلق عليها البتر وكيميائية .[1]

ب–خصائص الصناعة البترولية :

إذا كان النشاط الصناعي النفطي متعدد في مراحله ومتنوع في مجلاته وبصورة واسعة ومترابطة فإن هذه الصناعة عموما لها من السمات أو الخصائص ما تجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى.من أهم هذه والخصائص التالية :

– تتطلب الصناعة النفطية توفير رؤوس أموال بكميات كبير بل وضخمة جدا من أجل استغلال الثروة النفطية بسبب تعدد وتنوع المراحل الصناعية وطبيعة الثروة النفطية .حيث إن ضخامة رؤوس الأموال في الصناعة النفطية تتفاوت أو تتباين من منطقة إلى أخرى ومن مرحلة إلى اخرى ، بسبب تباين مكان تواجد النفط.

–تتطلب الصناعة النفطية وتقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة ومعقدة ومتقدمة فنيا وتكنولوجيا.إلا أن هذه الأخيرة تتسم بسرعة تغير استخدامها ،مما يعني تغير عناصر الإنتاج ،المستخدمة في انتاج الكميات المختلفة بسبب ارتفاع إهتلاك الآلات لطول فترة الإنتاج أو بسبب التقدم التقني في وسائل الإنتاج.

–تتميز الصناعة النفطية بالتكامل الرئيسي، حيث تتداخل مراحل انتاج النفط بصورة يصعب معها أحيانا الفصل بين نفقات بعض المراحل وبعضها الأخر.

[1] –محمد أحمد الدوري ،محاضرات في الاقتصاد البترولي ، جامعة عنابة ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،1983،ص8.

-يعتمد النشاط الصناعي النفطي بصورة كبيرة وغالبة على العمل المركب أي العمل المتطلب مهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم وعالي، مما يؤدي إلى ضخامة حجم الاستثمارات الرأسمالية اللازمة في مراحل الصناعة النفطية خاصة المرحلة الأولية "مرحلة المنبع ".

-تتسم الصناعة النفطية بارتفاع هوامش المخاطرة في معظم المراحل الإنتاجية وخاصة في المرحلة الخاصة بالبحث والتنقيب وذلك بسبب القيام بإنفاق استثماري عالي وكبير ولفترات زمنية ليست بالقصيرة من دون التحقق من وجود الثروة النفطية أم لا وهل هي بكميات كبيرة ونوعيات جيدة مما يبرز استغلالها اقتصاديا .

-ان المادة الأولية التي تقوم وتعتمد عليها الصناعة والنشاط النفطي هي مادة ناضبة وغير متجددة في الطبيعة أي ان حياة الصناعة النفطية هي لفترة زمنية محدودة،مما يتطلب الموازنة بين الحجم الاحتياطي ومعدلات الاستخراج ومعدلات الاستهلاك بالشكل الذي يؤدي الى اطالة فترة الاستثمار وتقليل فترة النضوب لكي نحفظ حق الاجيال القادمة في هذا المورد.

-تتميز الصناعة النفطية باتساع نطاق نشاطها،الذي يمتد ليشمل السوق الدولية،فنجد أن انتاج النفط يعتمد بصورة كبرى على شركات العالمية ،كما أن تعدد مراحل انتاجه يؤدي إلى توزيع هذه المراحل على عدد كبير من الدول،حسب أسعار عناصر الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة[1].

الفرع الثاني:طرق وأساليب اكتشاف البترول

من أهم الطرق الحديثة للكشف عن البترول هي:

***المسح الجيولوجي الطبقي**: يجري عن طريق استخدام أجهزة ومعدات لتصوير طبقات الأرض للتعرف على الاختلافات بين التراكيب الصخرية،و تحديد المساحات التي يمكن أن يتجمع بها النفط، و يعتمد على الأقمار الصناعية في تصوير مساحات واسعة من الأرض و التعرف على ثروات الأرض المعدنية و البترولية.

***المسح الجيوفيزيائي**:هو الاستكمال العلمي لاستخراج المعلومات المطلوبة ن خلال الصور التي تم الحصول عليها ، إذ يجري التعرف من خلالها على بنية الطبقات الأرضية و تحديد مكامل النفط، و قد ساعدت الحاسبات الآلية على سرعة استخلاص المعلومات المفيدة .

***المسح السيزيمي**:حيث يجري الحصول على معلومات عن التركيب الجيولوجي للموقع من خلال عمل تفجيرات صغيرة قريبة

[1] -محمد أحمد الدوري ، مرجع سابق ،ص15.

من السطح، و من خلال انعكاس صوت هذا التفجير يتم الحصول على المعلومات الجيولوجية.

*طريقة الجاذبية، و هي طريقة تستخدم أجهزة دقيقة جدا لقياس التغيرات في قوة الجاذبية الأرضية كجهاز "الجرافيمتر" و قد تختلف شدة الجاذبية الأرضية من مكان إلى آخر تبعا لعوامل عدة أهمها:

-ارتفاع المكان عن سطح الأرض و شكل الأرض عند القطبين، و قوة الطرد المركزية الناتجة عن دوران الأرض،و اختلاف كثافة الصخور بالقشرة الأرضية أسفل نقطة الرصد، و باستخدام هذه الطريقة يمكن التعرف بالدقة على طبيعة التكوينات في الأعماق [1]

الفرع الثالث:مراحل الصناعة البترولية و أهم مشتقاتها

أ- مراحل الصناعة البترولية: حيث نستعرض كل مرحلة كالآتي[2]:

- ✓ **مرحلة المنبع:** وتدعى هذه المرحلة كذلك بالمرحلة ألعليا حيث تعني مجموع الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تتجسد في الدراسات النظرية المعرفية و العلمية، وكذلك التحليلية والتطبيقية وفي جوانبها الفنية والتنظيمية والإدارية الجيولوجية التكنولوجية والاقتصادية الهادفة إلى معرفة مكان تواجد الثروة النفطية،سواء من ناحية كمية النفط وأنواعه وموقعه الجغرافي والجيولوجي. إن هذه المرحلة تتضمن ثلاث مراحل أساسية وهي: مرحلة البحث والاستكشاف مرحلة الحفر والتنقيب مرحلة الاستخراج والإنتاج النفطي،وفيما يلي سنشرح كل واحدة على حدى.
- ✓ **مرحلة البحث و الاستكشاف:** ظهرت مرحلة البحث والاستكشاف بوضوح منذ اكتشاف علاقة النفط بأنواع الصخور المكونة للأرض حيث ثبت أنه يوجد غالبا في الصخور ألرسوبية ورجحت هذه الظاهرة عبر التاريخ كفة نظرية المنشأ العضوي وبالتالي يربط المستكشفون احتمالية تواجده بهذه الصخور .وعليه تركز البحث في الأحواض الرسوبية عند حافات القارات وقرب السلاسل الجبلية وفي الجرف القاري .ومن أهم الطرق المتبعة في البحث عن النفط هي: المسح الجيولوجي،المسح الجيوفيزيائي،المسح الزلزالي والمسح المغناطيسي.
- ✓ **مرحلة الحفر والتنقيب:** تعتبر هذه المرحلة حاسمة لنجاح عملية الاستغلال الاقتصادي لثروة النفط الطبيعية . بعد أن تم تحديد المصايد النفطية أو الغازية المتوقعة يتم تحديد موقع البئر الاستكشافية، لمعرفة ما إذا كان هناك نفط أم لا.

---

[1] 21/05/2021 43: 20. www.elwatanenews.com.

[2] سمير التنير "التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم ماضيا و حاضرا , الطبعة الأولى ' الجزء الثاني دار المنهل اللبناني 2008 ص15.

حيث أن الحفر هو الوسيلة الوحيدة التي يتم بموجبها التحقق من وجود النفط أو من عدمه، وتجب الدقةفي اختيار مواقع الآبار خاصة الاستكشافية منها حيث هي التي توضح مدى صحة المعلومات التي تم الحصول عليها .إن الدقة في اختيار مواقع الآبار لا تحتمها الناحية العلمية فقط بل الناحية الاقتصادية كذلك بسبب التكلفة.

- ✓ **مرحلة الاستخراج والإنتاج النفطي** : وهي المرحلة الهادفة إلى استخراج النفط الخام من باطن الأرض ورفعه إلى سطح الأرض ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة، وفي داخل المنطقة أو البلد أو خارجه .وتتضمن هذه المرحلة النشاط المتعلق بتهيئة وصلاحية المنطقة النفطية للاستغلال الاقتصادي وسواء كان من الجوانب الفنية أو التكنولوجية أو الإنشائية كاستعمال حفر الآبار النفطية الناجحة،وتحديد عددها وجعلها صالحة للإنتاج أو ألاستخراج وإنشاء مختلف المعدات الميكانيكية من مكامن وأنابيب نقل وتنقية...الخ.

إن مرحلة استخراج النفط مرتبطة ومعتمدة اعتمادا كاملا ومباشرا بالمرحلتين السابقتين وتشكل المراحل الثلاث عملية إنتاج النفط الخام أو ما يطلق عليه بالصناعة الاستخراجية النفطية.إن تدفق النفط في المرحلة الثانية للإنتاج يجري بواسطة الاستنزاف الطبيعي وذلك بالاعتماد على طاقة المكمن الطبيعي .فإذا كانت هذه الطاقة ضئيلة، فإن الضغط من المكمن يبدأ بالانخفاض الحاد باستمرارية ألإنتاج وبالتالي يبدأ معدل الإنتاج نفسه بالهبوط .لا يتجاوز مستوى لاستخلاص الطبيعي بفعل قوة المكمن مهما كان نوعه نسبة 50 إلى % 60 وطالما أن الهدف استخراج أكبر كمية ممكنة من النفط المخزون في الأرض وجب التفكير في طرق ثانوية للاستخلاص شأنها تطوير المعامل بكل الطرق الممكنة ذات الجدوى الاقتصادية.

- ✓ **مرحلة المصب**: تأتي هذه المرحلة مباشرة بعد مرحلة ألمنبع وتدعى كذلك بالمرحلة الدنيا .حيث تعني مجموعة الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تقوم باستغلال مادة النفط بعد استخراجه .وترتكز هذه المرحلة على الجانب الاقتصادي والصناعي أكثر مما هو على الجانب النظري والمعرفي.

حيث تقوم مرحلة المصب كسابقتها على مجموعة من مراحل أخرى متسلسلة ومترابطة ومتكاملة،وتتمثل هذه المراحل في[1]

- ✓ **مرحلة نقل النفط** :وهي المرحلة الهادفة إلى نقل النفط الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره

[1] محمد أزهر سعيد السماك "إقتصاديات النفط و السياسة النفطية "أسس و تطبيقات " الطبعة الأولى , جامعة الموصل العراق 1987 ص23.

أو تصنيعه التكريري أو استهلاكه .ويتم ذلك بواسطة تكوين المنشآت مع توفير مختلف الوسائل والمعدات لنقل النفط بأنواعها البرية كأنابيب والشاحنات والبحرية السفن العملاقة .(وقد تكون مناطق تصدير النفط وتصنيعه قريبة أو بعيدة وعلى النطاق الداخلي والخارجي.

✓ **مرحلة التكرير أو التصفية النفطية:** وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع النفط في المصافي التكريرية بتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية النفطية المتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أو للعمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة متعددة.

✓ **مرحلة التسويق والتوزيع:** وهي المرحلة الهادفة إلى تسويق وتوزيع النفط بصورته خاما أو منتجات نفطية إلى مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

تكون مراكز التوزيع مراكز رئيسية أو فرعية وبتوفير كافة معدات وأدوات وأماكن الاستلام والتخزين للنفط الخام أو المنتجات النفطية وإعادة التوزيع.

✓ **مرحلة التصنيع البتر وكيماويه:** وهي المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية بترو كيماوية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات كالأسمدة الزراعية والمنظفات والمبيدات والأصباغ والمواد البلاستيكية والأنسجة الاصطناعية .... الخ .تضم هذه المرحلة عددا واسعا وغير محدود من النشاطات الاقتصادية والصناعية المهمة والحيوية في المجمل الاقتصادي الوطني أو العالمي.[1]

***خصائص السلعة البترولية:**

إن خصائص السلعة البترولية يرتبط بطبيعتها أو بكيفية استغلالها مما تكسبها أهمية كبيرة في تزايد منفعتها إلى جانب استمرارية تعاظم قدرتها التنافسية وبصورة فاعلة ومؤثرة مع السلع البديلة ومن أبرز مميزاتها:[2]

- الميزة التكنولوجية الفنية:

ترتبط بمدى تطور أساليب معدات استغلال الثروة البترولية.

- الميزة الإنتاجية (إنتاجية العمل العالية):

حيث تتميز بارتفاع إنتاجيتها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية السلع الأخرى وخاصة المنافسة لها و البديلة.

[1] أحمد حسين علي الهيتي "مقدمة في إقتصاد النفط " الطبعة الأولى ، جامعة الموصل العراق 1987 ص 23.

[2] محمد أحمد الدوري مرجع سبق ذكره ص15.

- ميزة مرونة الحركة البترولية:

حيث تتميز عن غيرها من السلع بمرونة حركتها وتنقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أي منطقة من العالم.

- الميزة للاستعمال الواسع وغير المحدود:

حيث أن لها منافع متنوعة واستعمالات متزايدة رغم سعة وتعدد تلك الاستعمالات.

ب-المشتقات البترولية:

إن النفط في صورته الخام لا يمكن الاستفادة منه بشكل كبير ولكي يستفاد من هذا المورد الحيوي على أحسن وجه أوجب ذلك معالجته أو تحليله وهذا عن طريق ما يصطلح عليه بعملية تكرير ألنفط هاته العملية التي ينتج عنها عدد كبير من المشتقات المفيدة والتي يصل عددها إلى" حوالي 8000 منتوج "هاته المشتقات النفطية أصبحت مصدرا لكثير من المنتجات الكيميائية كالطلاء والبلاستيك والمطاط الصناعي والألياف الصناعية والصابون والمنظفات بمختلف أنواعها، والشمع والزيوت والمتفجرات والأسمدة ...وغيرها من المنتجات التي لا تعد ولا تحصى[1] وهذه المشتقات البترولية هي كالآتي:[2]

***المشتقات الخفيفة:**

- الغاز الطبيعي Natural gaz
- بنزين الطائرات owiation gasoline
- بنزين السيارات motor gasoline
- كيروسين Kérosene

***المشتقات المتوسطة:**

-زيت الغاز gaz oil
-زيت الديزل diesel oil
- زيت التشحيم lulricants

[1] وحيد خير الدين ، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات –دراسة حالة الجزائر–كلية العلوم الاقتصادية مذكرة لنيل شهادة الماجيستر تخصص اقتصاد دولي جامعة محمد خيضر بسكرة –الجزائر 2013/2012 ص 8.

[2] أمنية مخلفي ،محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، الجزء الأول كلية العلوم الاقتصادية و التجارية قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد و تسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ص .9

- **المشتقات الثقيلة:**

- زيت الوقود banker / fuel oil

- الإسفلت hitumen

- الشمع wax

المطلب الثالث:ماهية الأسواق البترولية العالمية

شهدت السوق البترولية العالمية منذ نشأة الصناعة البترولية في أواخر القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين إلى غاية يومنا هذا، عدة أوضاع و تغيرات اقتصادية و سياسية على قوى و حجم السوق البترول في كل حقبة زمنية معينة ، و لهذا سوف نقوم بعرض مراحل تطور السوق النفطية في الماضي و الحاضر

الفرع الأول:التطور التاريخي لسوق البترول العالمية

منذ اكتشاف النفط و قيام الصناعة البترولية في الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة , مرت السوق البترولية بعدة مراحل يمكن تصنيفها كما سيأتي :[1]

أ-خلال الفترة 1857إلى 1870:(منذ بداية الصناعة البترولية حتى ظهور الشركات البترولية الكبرى):

كانت السوق البترولية في هذه المرحلة تنافسية بين الشركات البترولية الصغيرة التي بدأت تستثمر في استغلال البترول خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية و كانت المنافسة شديدة فيما بين هذه الشركات مما نتج عنه اندماج بعضها و زوال بعضها الآخر , حتى صارت شركات كبيرة و قوية

ب-خلال الفترة 1870إلى 1960:(منذ ظهور الشركات النفطية الكبرى حتى تأسيس الأوبك):

أصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق احتكار القلة بين الشركات التي سيطرت على الصناعة البترولية الأمريكية و تعدى ذلك إلى السوق البترولية العالمية بتحكمها في عمليات الاستكشاف و الاستخراج و النقل و التوزيع و التسعير، و عرفت في هذه الفترة في 01-09-1927 عقد اتفاقية أكنا كاري بين هذه الشركات التي تعرف بالشقيقات السبع و التي تنص على تقسيم السوق البترولية العالمية و منابع البترول في العالم بينها، و بهذا أصبحت السوق البترولية احتكارية لهذه الشركات خاصة في ظل محدودية دور الدول المنتجة للبترول .

[1] حمادي نعيمة ،تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-208 مذكرة لنيل شهادة ماجيستر ، جامعة حسيبة بن بوعلي ,جامعة شلف 2009/2008 ص 52.

ج-خلال الفترة 1960-إلى 1973(منذ تأسيس الأوبك حتى أزمة 1973):

مع تأسيس الأوبك في 1960 أقل احتكار الشقيقات السبع و تحولت السوق البترولية إلى احتكار المنتج ممثلا في دول الأوبك و بوجود هذه المنظمة عملت الدول المنتجة على تقوية مركزها و الحفاظ على مصالحها ، حيث أنه بعد 1973 عندما قررت دول الأعضاء في أوبك منفردة وقف لإمداداتها البترولية احتجاجا على حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني انتهى دور الشركات البترولية الكبرى .

د-خلال الفترة 1973 إلى 1980 (منذ بداية أزمة 1973)

في هذه المرحلة أصبحت السوق البترولية سوق احتكار قلة دول الأوبك حيث عندما ارتفعت أسعار البترول و تضررت مصالح الدول المستهلكة للبترول، و زاد إنتاج الدول البترولية من خارج أوبك مما أثر سلبا على موقف أوبك و هنا بدأت المنظمة تفقد قوتها.

هـ-خلال الفترة 1981 إلى القرن الواحد و العشرين :

حقيقة حقبة نهاية القرن العشرين و بداية القرن الحالي بعدم استقرار الوضع الاقتصادي، السياسي، الأمني و بظهور ظاهرة جديدة ألا و هي العولمة و غيرها من التقلبات و التغيرات التي أثرت على الصناعة و سوق البترول على الساحة الإقليمية القارية و الدولية حيث أصبحت السوق البترولية تضم عددا أكبر من المنتجين و المستهلكين فأصبحت سوق تنافسية، فقد عمت حالة عدم الاستقرار في السوق البترولية و أصبحت تعرف تقلبات بين الحين و لآخر،حيث أنه كان انخفاض في أسعار في سنة 1986 و 1998 و 2008 و الارتفاع الكبير بين 2003 و 2007 و 2010 و قلة الطلب على النفط في 1986 و في 2011 زيادة الطلب و تغطية النقص الذي حدث جراء الأحداث الليبية و تغطيته من طرف السعودية أكبر الدول المنتجة للبترول، و لكن بعد اختلال الطلب و العرض النفطي في سنة 1981 بزيادة الإمدادات البترولية خارج الأوبك و لم تبقى أسعار النفط في وضع معني و عرفت الكثير من التذبذبات بين التدهور الشديد في عام 1986 بعد الأزمة البترولية العكسية حيث تغري سوق النفط من العارضين إلى سوق الطالبين

الفرع الثاني:تعريف السوق البترولية

هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة و هو البترول,يحرك هذا السوق قانون العرض و الطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق , هناك عوامل أخرى كالعوامل

السياسية و تضارب المصالح بين المستهلكين و المنتجين و الشركات النفطية [1]

الفرع الثالث:الفاعلون في السوق البترولي

أولا: من ناحية الدول المنتجة

√**منظمة الأوبك** :لقد عرفت سنوات الخمسينيات أزمة حقيقية بين الدول المنتجة للبترول خاصة العربية منها و الشركات الاحتكارية بحيث أن محور الخلاف تعلق أساسا حول مطالبه الدول المنتجة البترول بتحسين مداخليها من العوائد البترولية غير أن الشركات البترولية لم تعطي أهمية بذلك و بقيت مصممة على استغلال الموارد البترولية لهذه الدول و في بغداد 10 سبتمبر 1960 أسس الموردون الأساسيين سوق البترول العالمية فنزويلا العراق إيران الكويت العربية السعودية منظمة البلدان المصدرة للبترول و يعود السبب الرئيسي لإنشاء المنظمة إلى التخطيط الذي قامت به الشركات البترولية في الأسعار المعلنة للبترول دون استشارة حكومات الدول المنتجة في سنة 1959 و هذا ما أنتج خسائر كبيرة في إيرادات الدول المنتجة و التي بلغت 15% حيث أن هذه النقطة كانت نقطة تحول كبرى في تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية [2]

أنظمت إلى هذه المنظمة بالتدريج 8 دول هي : قطر 1961 ليبيا 1962 اندونيسيا 1962 إمارات العربية المتحدة الجزائر 1969 نيجيريا 1971 ليبيا 1962 اندونيسيا 1962 إمارات العربية المتحدة الجزائر 1969 نيجيريا 1971 الإكوادور 1973 الإكوادور 1973 الغابون 1975 الغابون 1975 انسحبت سنة 1995 أنغولا

تهدف هذه المنظمة إلى:

*زيادة مداخيل أعضاء المنظمة اعتبارها محدودة و غير كيفية تحقيق معدلات نمو اقتصادية تتناسب مع التطورات و التغيرات في الداخل و الخارجي، و كل هذا يعود إلى المستوى المتدني لأسعار البترول و توزيع الأرباح البترولية لصالح الشركات البترولية؛

*تحقيق السيادة الوطنية على اقتصاديات البترول بدون الأعضاء؛

*تنسيق و توحيد السياسة البترولية و تحديد أفضل السبل لحماية مصالح الأعضاء سواء في صورة منفردة أو

[1] قويدري قوشيع بوجمعة "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية ،تخصص نقود و مالية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ، الجزائر 2008- 2009 ص 45 .

[2] البرجاس حافظ "الصراع الدولي على النفط العربي "الطبعة الأولى بيروت ،بيسان للنشر 2000ص241.

جماعية؛

*تحديد الطرق و الأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في أسواق البترول الدولية؛

*تحقيق عائد على استثمارات العاملين في صناعة البترول.

√الدول المنتجة خارج الاوبك:

بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار البترول في أوائل سنة 1988 أحست الدول المصدرة للبترول غير الأعضاء في أوبك خطورة الوضع مبادرة مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الأعضاء في الأوبك الاجتماع في القاهرة غير أن الدول الأخرى فضلت لندن موقع متوسط حيث عقد الاجتماع يوم 8 مارس 1988 بمشاركة كل من مصر، المكسيك، أنغولا، ماليزيا،و الصين.

كما شاركت كولومبيا مترددة و هكذا أكدت المجموعة في اجتماع لندن أنها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج من السوق العالمية البترول و إن حماية مصالحها الفردية و المشتركة تتطلب أخذ مواقف إيجابية بالتنسيق مع الأوبك و محاولة ضم أكبر عدد ممكن ما المصدرين غير أعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي غير الرسمي و أطلق عليه اسم الدول المستقلة المصدرة للبترول .

وقد تمت في هذا الاجتماع وضع اللبنات الأساسية لإقامة مجموعة غير رسمية لا تحتاج إلى تمويل أو أمانة عامة بل يكفي أن يتم الاجتماع بصفة دورية (كل 6 شهور) و أن تستضيفه كل مرة دولة متطوعة [1]

ثانيا :من ناحية الدول المستهلكة

أ–وكالة الطاقة الدولية :

هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية ، و قد جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن ، و الذي انبثق عليه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة، و قد عكفت تلك المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات البترولية، و إنشاء وكالة دولية للطاقة تهدف إلى الإشراف على تنفيذ تلك الخطة و إقامة شبكة لتجميع و دراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترول ، ووضع إطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للبترول ,و قد إنظم عدد آخر من الدول حيث ارتفعت العضوية إلى 24 دولة و هي (الولايات المتحدة –كندا–المملكة المتحدة –ألمانيا – إيطاليا–اليابان –أستراليا –نيوزلندا–السويد–الدانمرك –بلجيكا–هولندا–لوكسمبورغ–إيرلندا–سويسرا–إسبانيا–

[1] حسين عبد الله "مستقبل النفط العربي " مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان ،الطبعة الثانية 2006 ص288.

النمسا–تركيا–اليونان –فرنسا–البرتغال و النرويج)، إضافة ما نصت عليه اتفاقية وكالة الطاقة الدولية من وسائل لتحقيق هذه الخطة،قام مجلس الوكالة بوضع عدد من المبادئ الأساسية التي تلزم الأعضاء بإتباعها و هي:

–تضع كل دولة عضو برنامجا وطنيا للطاقة يهدف بصفة أساسية إلى خفض الواردات البترولية؛

–السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل دول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك من ناحية، و تنمية المصادر البديلة للبترول من ناحية أخرى؛

–إحلال المصادر البديلة محل البترول في التدفئة و توليد الكهرباء و القطاعات الأخرى التي تسمح بذلك؛

–دعم جهود البحث و التطوير و تشجيع التطبيق العملي لنتائجها؛

–تهيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة.

فمن خلال هذه الأهداف يتبين أن الهدف الأساسي و العام لوكالة الطاقة الدولية هو تقوية موقف المستهلكين للبترول، و كذلك تشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من البترول، تستطيع من خلاله التأثير على السوق البترولية في مراحل انخفاض الإنتاج و قلة العرض البترولي.

ب– الشركات البترولية العالمية:

سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية أصطلح على تسميتها تاريخيا بالشقيقات السبع ، و هي مملوكة أساسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ،بريطانيا و هولندا، هذه الشركات كانت و لوقت متأخر تسيطر على حوالي 80 في المائة من الإنتاج البترولي العالمي خارج الولايات المتحدة الأمريكية و المنظومة الاشتراكية ، كما أنها تملك 70 في المائة من صناعة التكرير العالمية و هي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في الصناعة بالإضافة لذلك، فإنها تمتلك أكثر من 50 فالمائة من ناقلات البترول ، تتواجد في الولايات المتحدة إدارة خمسة من هذه الشركات على الأقل، و تقوم هذه الأخيرة برسم السياسات العامة لها حيث أن حملة معظم أسهمها مواطنون و مؤسسات أمريكية أكبر هذه الشركات هي (اكسون) ثم شركة (غولف) و شركة (تكساكو)و شركة (موبيل أويل) و خامس الشركات الأمريكية تسمى (تشيفرون) بالإضافة إلى الشركتين الهولندية (شل) و البريطانية (بريتيش بيتر و ليوم)[1]

[1] حسين عبد الله ،مرجع سابق، ص 297

الفرع الرابع:أشكال الأسواق البترولية العالمية:

إن التطور الذي عرفته الصناعة البترولية بعد تغير العلاقات بين الشركات البترولية الكبرى و الدول المنتجة للبترول، أدى إلى ظهور تطورات و تعقيدات في طرق تسويق البترول الخام مما ظهر سوقين مختلفين هما الأسواق الفورية و الأسواق الآجلة

أولا:الأسواق الفورية للنفط الخام

ليس لها مكان مادي معين تتواجد به براميل النفط في انتظار المشتري و إنما هي مجمل الصفقات التي لا يتعدى أجلها 15 يوما و الموجودة في منطقة يتمركز فيها نشاط كبير للتجارة على النفط، و هي سوق تراضي لا يوجد أي بنك يسجل عملياتها، و إن لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام عقود البيع فإن اقتراب البائع من المشتري سوف يسهل العملية و هذا ما يفسر تمركز هذه الأسواق في مناطق محددة، و قد عرفت تجارة البترول هذا النوع من الأسواق منذ ظهورها باعتبارها عملية لتسويق البترول و لتحقيق التوازن بين العرض و الطلب ، ومن أهم هذه الأسواق في العالم سوق "روتردام بهولندا"

وتتحد الأسعار في هذه الأسواق نسبة إلى النفط الخام المرجعي و هو البرنت، أما في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية فالخام المرجعي هو خام غرب تكساس.

أما التوازن العام للأسواق الفورية للبترول الخام يكون وفق آلية العرض و الطلب، إلا أنه يمكن أن يختلف السعر بين السوقين بسبب تكلفة النقل بين السوق و الآخر، و في هذه الحالة فإنه يتم الاستفادة من فورقات السعر بإعادة البيع في السوق التي ترتفع فيها الأسعار و ذلك لإبقاء على أسعار دولية متقاربة للنفط لخام .

أما التعاملات في هذه الأسواق فإنها تتم في إطار الاتفاقيات العامة بين المتعاملين من خلال المفوضات التي تتم على سعر البترول المتبادل بناء على سعر البترول المرجعي [1]

ثانيا:الأسواق الآجلة

تتيح الأسواق الآجلة الفرصة للمضاربين لتحقيق الأرباح كما تسهل الاستثمار بصورة كبيرة حيث يقل بكثير مما يدفعه المستثمرون في الأوراق المالية، و يحرص المعنيون بالأمر على مراقبة و متابعة تحركات الأسعار في الأسواق الآجلة هاما لتوقعات الأسعار، كما يستند تجار الأسواق الفورية على تحركات أسعار العقود في الأسواق الآجلة بحيث يقل عدد المشترين في الأسواق الفورية إذا ما انخفضت الأسعار في الأسواق الآجلة توقعا لانخفاض أكبر،

[1] حمادي نعيمة مرجع سابق ،ص57

أما إذا ارتفعت الأسعار فإن عدد البائعين في الأسواق الفورية يقل انتظارا لارتفاعات أكبر في الأسعار , و يوجد فرعان لهذا الشكل من الأسواق:

أ–الأسواق النفطية المادية الآجلة :تعمل مثل الأسواق النفطية الفورية و لكن بآجال أطول من 15 يوم ويتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع تسليم لآجال لاحقة، يعرف بداية على أنه شهر لكن يمكن أن يتجاوز ذلك و هذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة التي لا يجب أن تقل عن 500000 برميل و البائع بتحديد تاريخ توفرها، و لا تكون من هذه الأسواق إلا بعدد محدود من النفط الخام و المنتجات النفطية كالبرنت البنزين زيت الديزل ووقود الطائرات، و هذه الأسواق غير منظمة في الغالب

ب– السوق البترولية المالية الآجلة :ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى 1973 في نيويورك، و عرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة للأسعار البترول التي عرفتها الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي، و يتم التعامل فيها بالعقود الآجلة و ليس بشحنات النفط الخام و هذه العقود لها طابع السندات المالية، و هي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من البترول الخام أو من المشتقات البترولية من نوع محدد و توجد ثلاث بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم هي :

*سوق نيويورك للتبادل التجاري nymex

*سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن ips

*و سوق سنغافورة النقدي العالمي simex

و يتوفر عنصر الشفافية في هذا النوع من الأسواق النفطية، كما هو الحال في البورصة العادية، حيث في مكان محدد يمرر المتعاملون أوامرهم بناء على الأسعار المطبقة في الأسواق التي تظهرها لوحة المعلومات في كل وقت، كما تتوفر هذه الأسواق على سماسرة يسهلون الالتقاء بين البائع و المشتري و كذلك على غرفة المقاصة التي تضمن التنظيم و التسيير الحسن للسوق.

و معظم المتعاملين في هذه السوق هم من المضاربين الذين يهدفون إلى تحقيق الأرباح و الاستفادة من تقلبات الأسعار، و غالبا ليس لهم نشاط صناعي و لا مصافي تكرير و لا يمتلكون أي إنتاج و لكنهم يؤثرون على السوق النفطية و على الأسعار أيضا

نلاحظ ثلاث عمليات مهمة في هذه السوق و هي:

التغطية: و هي تلك التعاملات في السوق المالية البترولية التي تتم وفق عملية شراء أو بيع أسهم مالية أو ما يسمى بأوراق برميل، فيمكن لهذه الأوراق أن تنتقل من يد إلى يد أخرى قبل الوصول إلى أجل الاستحقاق و

هذا من أجل التغطية أو الاحتياط من مخاطر تغيرات الأسعار المفاجئة و يمكن أن يتعرض لهذه العمليات كل من البائعين و المشترين في نفس الوقت .

مضاربة :المضاربة على العموم معرفة بأنها مرحلة انتقالية لتحقيق ربح فقط من خلال حدوث بعض التغيرات في سعر السلعة إن المضاربين لا يبنون قراراتهم على الواقع و إنما على تخمينات يمكن أن تكون خاطئة تدخلات المضاربين أدت إلى تضخم في المعاملات في الأسواق الآجلة بالتالي التأثير على تغيرات الأسعار .

ويمكن للأسعار سوق الآجل أن تؤثر في السوق الفورية و ذلك عندما يقوم المتعاملين وضع تخمينات بالتطور الذي يمكن أن سلوكه السوق في المستقبل.

الموازنة: تؤدي عمليات الموازنة إلى التسويق و الاتصال بين مختلف الأسواق، حيث تقوم بتصحيح مختلف الانحرافات التي تحدث بين مختلف الأسعار، و هذه الانحرافات تتمثل في اختلاف الأسعار المنتوج واحد في سوقين مختلفين أو أكثر.

المبحث الثاني:فكرة عامة عن آثار السعر على السوق و الأزمات البترولية

يتميز البترول بحساسية مفرطة في أسعاره صعودا أو هبوطا وفق القاعدة المعروفة (العرض و الطلب)بحيث تعتبر أسعار البترول من القضايا الرائدة التي تهتم بها جميع دول العالم.

المطلب لأول: تعريف السعر و أنواعه

سنتطرق في هذا المطلب إلى تقديم مفاهيم أساسية حول سعر البترول بالإضافة إلى أنواعه.

الفرع الأول:تعريف سعر البترول

"سعر البترول يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبرا عنها بالنقود.حيث أن مقدار و مستوى أسعار البترول يخضع و يتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائد سواء في عرضه أو طلبه أو الاثنين معا "[1]

"سعر البترول الحقيقي أو ما يسمى سعر البترول بالدولار ثابت القيمة، و الذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم أو التغير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير البترول مع العملات الرئيسية الأخرى، و من هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي

[1] محمد أحمد الدوري،محاضرات في الإقتصاد البترولي ديوان المطبوعات الجامعية ،عنابة ، الجزائر 1983 ص194-195.

إلى سنة معينة و هي سنة الأساس "[1]

و منه فإن سعر البترول هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة.

الفرع الثاني:أنواع أسعار البترول

لم تملك الدول المنتجة و المصدرة للبترول أي حق للتدخل في تحديد سعر بترولها، فقد كان السعر يخضع لاحتكار الشركات النفطية، فالمتتبع لتاريخ أسعار النفط و تطوراته يوقن أن سعر النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة إنما كان يتم وفقا لمصالح هذه لشركات مما ساهم في تعدد أنواعه حسب الهدف الذي تقتضيه مصالحها، و يمكن أن نميز بين الأنواع التالية لسعر البترول و هي: [2]

1-الأسعار المعلنة :يرجع تاريخ ظهور السعر المعلن لأول مرة عام 1880 بالولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندارد أويل التي كانت تحتكر شراء البترول من منتجيه المتعددين في السوق البترولية و عند فوهة البئر، و بتزايد اكتشاف و استغلال البترول خارج الولايات المتحدة و تزايد الإنتاج العالمي أصبحت الشركات البترولية تقوم بإعلان تقوم بإعلان الأسعار المعلنة في موانئ التصدير للبترول، و نظرا لحده التنافس بين الشركات البترولية الاحتكارية قررت فيما بينها الإعلان عن سعر ثابت و مستقر.

2-السعر المتحقق:هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع و المشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع و السعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات و التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع و المشتري لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة و بعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك، أو الدول الأجنبية الأخرى.

3-سعر الإشارة :هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ أعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة و الشركات البترولية الأجنبية , من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام و الذي يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن و السعر

[1] حسين عبد الله ،مرجع سابق، ص240.

[2] نواف الرومي "منظمة الأوبك و أسعار النفط العربي الخام "الطبعة الأولى ، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان الجماهيرية الليبية 2000ص18 ص24.

المتحقق، إن هذا السعر أخذت به و طبقته العديد من البلدان البترولية، مثل ما تم بين الجزائر و فرنسا في 1965م.

4–سعر الكلفة الضريبية :هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل و الربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام.

وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة .

5–السعر الفوري و الآني:هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة

و هذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة و المشترية و بصورة آنية .[1]

المطلب الثاني: آثار ارتفاع و انخفاض أسعار النفط على سوق و الدول المصدرة

تذبذب أسعار النفط مرة يرتفع و مرة ينخفض بسبب عدة عوامل مما يتسبب في حدوث آثار إيجابية أو سلبية على السوق النفطية و كذا على الدول المصدرة هذا ما سنعرفه في ما يلي:

الفرع الأول:ارتفاع و انخفاض الأسعار على الدول المصدرة

أ–تأثير ارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط :

نتيجة لارتفاع أسعار البترول في عام 1973 فقد حققت الدول المصدرة للنفط عدة مكاسب اقتصادية بالإضافة إلى ما حققته من مكاسب سياسية فقد زادت دخول هذه الدول نتيجة دخول عوائد النفط مما مكن هذه الدول من تنفيذ البرامج الطموحة في خططها للتنمية الاقتصادية فاستطاعت الدول المصدرة للنفط تزويد نشاطها الإنتاجي برأس المال اللازم و استقطاب الأيادي العاملة الفنية و المهنية و العادية لتنفيذ برامج التنمية خاصة في الدول التي تفتقر إلى مثل هذه العمالة كما استطاعت معظم الدول المصدرة للنفط زيادة الفوائض النقدية التي زادت عن احتياجات التنمية الداخلية، كارتفاع مستوى معيشة الأفراد في هذه الدول و حققت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، بالرغم من زيادة أسعار السلع الرأس مالية من الآلات و المعدات التي تستوردها من الدول ألصناعية نتيجة زيادة أسعار النفط كارتفاع معدلات التضخم النقدي ومن جهة أخرى

[1] Jean pierre angelier Energie international 1987/1988 economica 1987 p66

فقد أدى ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية إلى زيادة حجم الاستهلاك المحلي من النفط سواء للأغراض الاستهلاكية أو الإنتاجية و خاصة صناعة البتر وكيماويات.

ب–تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة فقط:

باعتبار أن النفط يمثل غالبية صادرات الدول المصدرة للنفط للانخفاض أسعار النفط انعكاسات كبيرة على الدول المصدرة للنفط مثل تراجع العوائد النفطية بحوالي 80 مليون دولار سنويا بالإضافة على 20 مليون دولار ناجمة عن الاستمرار في بيع النفط بالدولار الذي أنخفض سعره في الأسواق المالية كما أدى انخفاض أسعار النفط إلى الانخفاض الحكومي

في معظم الدول المصدرة للنفط و بالتالي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي ككل بالإضافة إلى تراجع الدخل المتحقق من الاستثمارات الأجنبية بسبب انخفاض أسعار الفائدة العالمية و زيادة معدلات التضخم المحلية نتيجة لارتفاع أسعار الواردات المقومة بعملات غير الدولار و نتيجة لانخفاض أسعار النفط تعرضت بعض البنوك في الدول المصدرة إلى بعض الأزمات المتعلقة بالسيولة النقدية و ازدادت صعوبة تسديد الأقساط و الفوائد المستحقة على الديون الخارجية لبعض الدول المصدرة ، مما أضطره على إعادة جدولة ديونها

ومن جهة أخرى فإن مدى تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة يختلف من دولة على دولة وفقا لإمكانياتها الاقتصادية كحجم الإحتياطات فيها، فقد حفز انخفاض الأسعار بعض الدول إلى زيادة إنتاجها لتعويض النقص في عوائد النفط مما يؤدي إلى سرعة معدلات استنزاف مواردها الاقتصادية و يدفع الأسعار إلى أسفل و بالتالي زيادة حجم الآثار السلبية على اقتصاديات هذه الدول و في الوقت نفسه نجد أن انخفاض أسعار النفط و ما تبليه من زيادة في الطلب على النفط أدى إلى زيادة الطلب على نفط بعض الدول المصدرة خاصة في منطقة الشرق الأوسط نتيجة لخروج العديد من المنتجين الحديين بسبب الارتفاع النسبي في نفقات الإنتاج و خروج بعض مصادر الطاقة البديلة من مجال الإنتاج، و انخفاض حجم إنتاج العديد من الدول لانخفاض حجم إحتياطاتها أو المصاعب الفنية التي تواجه الإنتاج النفطي .[1]

تتمثل هذه الآثار فيما يلي:

1.إن انخفاض أسعار النفط يؤدي على ارتفاع التكلفة النسبية لإنتاج معظم بدائل الطاقة، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات فيها؛

[1] فتحي أحمد الخولي "إقتصاد النفط الطبعة 1 1997م ص25.

2.إن الأسعار المنخفضة تؤثر على سياسة دول العالم الصناعي لتنويع مصادر الطاقة مما يؤدي إلى خروج العديد من مصادر الطاقة من مجال الإنتاج، و بالتالي زيادة الاعتماد على النفط ؛

3.إفلاس العديد من المشروعات المهتمة و التي تستثمر أموالها في مجال الطاقة غير النفطية و البديلة للنفط المستورد ، و الذي أصبح رخيصا مقارنة بالعديد من تلك المصادر ، مما يؤدي إلى زيادة سرعة نمو الطلب العالمي على النفط ، في الوقت الذي تنخفض فيه مرونة الطلب نتيجة لغياب بعض المصادر البديلة و قلتها؛

4. نتيجة لمزايا نفط دول الأوبك فإن انخفاض سعره سيؤدي إلى خروج كثير من المنتجين الحديين دون التكلفة الإنتاجية المرتفعة .بل تلجأ بعض الدول إلى إحلال النفط المستورد مع النفط المنتج فعليا مما يؤدي إلى زيادة الطلب على دول الأوبك خاصة ذات الإحتياطات الكبيرة ؛

5.إن انخفاض الأسعار سوف يشجع على زيادة الاستهلاك، مما يؤدي إلى امتصاص العرض الفائض منه في الأسواق، و سيؤدي إلى تحفيز استخدام النفط بشكل تبذيري و بالتالي نمو الطلب بدرجة أكبر؛

6.نتيجة لانخفاض إيرادات الدول المصدرة للنفط فإن حجم مساهمتها في المعونات و القروض التي تمنحها للدول النامية تقل، كما أن قدرتها على شراء السلع و الخدمات من الدول الأخرى خاصة المتقدمة تصبح أقل , و أخيرا فإن المصاعب قد تواجه بعض الدول المصدرة، و التي ترتبط بديون للدول الصناعية و البنوك العالمية مما يدفعها إلى تأجيل دفع المستحقات سواء من الأقساط أو الفوائد عليها؛

7.إنخفاض إيرادات في الدول المصدرة للنفط و بالتالي تباطؤ معدلات النمو، مما قد يدفعها إلى زيادة إنتاج النفط بمعدلات تزيد عن معدلات النضوب خاصة في الدول ذات الإحتياطات الصغيرة.

الفرع الثاني :الآثار السلبية لارتفاع الأسعار على سوق النفط

1.تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية و حدوث تضخم ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج ينعكس على قيمة صادراتها إلى الدول النامية و المصدرة للنفط ؛

2.عودة الدول المستهلكة إلى اتخاذ إجراءات التحفظ على الاستهلاك و بالتالي انخفاض الطلب على النفط المستورد؛

3.إعادة تخصيص الموارد لصالح زيادة الاستثمارات في إعادة فتح حقول النفط مرتفعة التكلفة أو التنقيب ن مصادر جديدة بالإضافة على الاستثمار في بدائل النفط لتوليد الطاقة و بالتالي خفض الطلب على النفط المستورد لدرجة قد تلغي الزيادة في الإيرادات الناجمة عن ارتفاع الأسعار ؛

4.انخفاض التكاليف النسبية للتخزين في الدول المستهلكة، مما يهدد الطلب على النفط من الدول المنتجة في

فترات ضعف السوق ؛

5.يؤدي انخفاض الطلب على النفط المستورد بسبب التحفظ و منافسة المصادر البديلة بالإضافة إلى زيادة عرض النفط في المناطق الجديدة إلى خفض أسعار النفط أي أن ارتفاع الأسعار يؤدي في المدى الأطول إلى انخفاض الأسعار و قد يكون بصورة كبيرة و مفاجئ في حالة فعالية استخدام المخزون النفطي في ذلك الوقت النفط المستورد محل النفط المحلي في العديد من الدول؛ [1]

المطلب الثالث:الأزمات البترولية و أهم المراحل التي مرت بها

سنتناول في هذا المطلب إلى المفهوم العام لأزمة البترولية و سنتحدث عن أهم الأزمات التي مرت بها الدول البترولية.

الفرع الأول:المفهوم الاقتصادي للأزمة البترولية:

تعرف الأزمة عموما بنقطة التحول إلى الأفضل أو إلى الأسوأ أو لقطة حاسمة أو وقت حرج و يستخدم الصينيون منذ القدم كلمة تعبر عن الأزمة تجمع كلمتين معناها الفرصة و الخطر، و قد عرفت الأزمة الاقتصادية اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية في بلد ما أو في مجال

النشاط الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان،و تطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض و الطلب و الإنتاج و الاستهلاك.

و بالتالي فأزمة الطاقة تكون نتيجة النقص في إمدادات الطاقة و التي يعتبر النفط و الغاز الطبيعي أهم مصادرها وأكثر استخدام 90 بالمائة من إجمالي مصادر الطاقة المستخدمة.[2]

الفرع الثاني:أزمات البترول التي مرت بها الدول البترولية

بدأت في 1973:حيث شهدت تقلبات نوعية في أسعار البترول في الأسواق العالمية بدأت مع حرب أكتوبر حيث وصل سعر برميل البترول إلى 12.5 دولار بعد أزمة النفط عام 1973 استطاعت و للأسف الدول العظمى أن توجد لنفسها موقعا هاما

في سوق النفط العالمي بفعل كفاءتها و تنظيمها و تمسكها و تنظيمها السليم للمستقبل و إتبعت لتحقيق ذلك

---

[1] فتحي أحمد الخولي مرجع سابق ،ص 35 ص 57 .

[2] سيليا آيت و عمر ،فتيحة جواح ،"أثر تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية –دراسة قياسية- خلال الفترة 1970-2016 ",مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية 2018/2017 ص 59 ص 60.

مجموعة من القواعد و السياسات معتمد على مقومات أساسية و هامة ندرج بعض منها فيما يلي :

1-تبني سياسة التأثير المباشر على العرض و الطلب على النفط كأداة لإدارة السوق بدلا من الاعتماد على الشركات النفطية؛

2-وضع العديد من الحواجز الجمركية و القيود الكمية على استيراد النفط بهدف الضغط على النفط تخفيضه و خاصة النفط العربي و فرضت لذلك الضرائب على استهلاك النفط و مشتقاته ، ودعمت القوانين و الإجراءات الاقتصادية أو البنية المؤدية إلى الحد من استخدام النفط و استهلاكه؛

3-زيادة إنتاج النفط الخام خارج أوبك بشكل عام و الدول العربية بشكل خاص و ذلك بعدم زيادة الاستثمار في مجال البحث عن النفط في الدول العربية و خارجها؛

4-زيادة لاعتماد على استخدام البدائل من خلال دعم و زيادة البحوث في مجال تطوير استخدام البدائل لدخل محل النفط كمصدر الطاقة أو بهدف تنويع مصادر الطاقة ومحاولة تخسير النفط موقعه كمصدر رئيسي للطاقة؛

5-إنشاء وكالة دولية للطاقة تضم الدول العربية الصناعية فقط من أجل رسم السياسات والإستراتيجيات الهادفة إلى الحد من الاستهلاك النفط و زيادة إنتاجه خارج؛

6-بناء مخزون إستراتيجي و تجاري من النفط التأمين الإمدادات و الحد من ارتفاع أسعاره

7-توجيه السياسات الاقتصادية و العالمية للاستثمار في مجال البحث عن مصادر جديدة للنفط في دول العالم الثالث بهدف تقليل أهمية النفط داخل أوبك و خاصة النفط العربي؛

ثانيا:الأزمة النفطية لعام 1979 عادت و ارتفعت الأسعار ثانية و بشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات إثر الحرب العراقية-الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية.تعتبر سنة 1979 نقطة تحول كبرى في تاريخ تطور أسعار النفط التي سجلت ارتفاعات لم تكن متوقعة رغم الإجراءات و التدابير التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة للحد من ارتفاع الأسعار التي تضاعفت من دولار للبرميل سنة 1978 إلى 19 دولار سنة 1979 و نفس الشيء بالنسبة للسعر الفوري الذي قفز إلى 31 دولار بعدما كان يبلغ 14.7 دولار للبرميل الواحد و هذا الأخير يبين بأنه حدثت أزمة طاقوية خانقة بسبب اختلال توازن الكميات المطلوبة و المعروضة .

ثالثا :الأزمة النفطية لعام 1986بدأت منذ سنة 1986 حيث وصل سعر البترول إلى 13 دولار للبرميل , ثم عاودت الارتفاع فوصلت إلى 20 دولار عام 1996 ثم انهارت ثانية في 1998 إلى 13.2 دولار ثم حقق

برميل النفط قفزة نوعية بعد ذلك ليصل إلى حوالي 28 دولار للبرميل عام 2000 أي نسبتها 128 بالمائة.

رابعا :الأزمة النفطية لعام 1998في نهاية التسعينات و بالضبط سنة 1998 تعرضت سوق النفط العالمية إلى هزة سعرية أدت إلى اختلال كبير في العرض و الطلب، فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة لقد أثرت الأزمة على الاقتصاديات البترولية بصفة كبيرة جراء التدهور الكبير لأسعار البترول و فيما يلي أهم نتائج أزمة1998:

-انخفاض عائدات الدول المنتجة فمثلا انخفضت مدا خيل الدول العربية العضوية في أوبك من 108.9 مليار دولار عام 1997 إلى 79.1 مليار دولار عام 1998.

-إنخفاض أرباح الشركات البترولية إلى حد كبير فمثلا انخفاض أرباح شركة تكساكو ب 60 بالمائة ، و شركة أكسون ب 40 بالمائة، و شركة شيفرونب 35 بالمائة و الربع الأول من سنة 1999.

-تماسك دول منظمة الأوبك و اتخاذ القرارين لخفض الإنتاج من أجل جمع تراجع الأسعار ، و كان الأول في أفريل سنة 1998 حيث خفضت الإنتاج بمقدار 1.2 مليون برميل في اليوم و التخفيض الثاني في جويلية من نفس السنة ب 1.5 مليون برميل في اليوم ,فهذين التخفيضين فشلا في وقت تدهور الأسعار، و الذي إحتاج لاتخاذ قرار ثالث بخفض الإنتاج في مارس 1999 بمقدار1.7 مليون برميل في اليوم، و الذي أوقف التدهور و ذلك باحترام جميع الدول لهذا القرار .

-ظهور متغيرات في السوق البترولية نذكر منها:

*إندماج الشركات البترولية العالمية من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج؛

*فتح الدول المنتجة أبوابها للشركات غير الوطنية؛

*فتح السوق البترولي للمنافسة.

خامسا :الأزمة النفطية لعام 2005:و التي بدأت منذ 2005 حيث ارتفعت الأسعار ووصلت إلى 51 دولار للبرميل و بقيت في ارتفاع مستمر حيث قاربت 100 دولار للبرميل في بداية سنة 2008 و الصدمة الرابعة في نتيجة للوجود الأمريكي في منابع النفط و سيطرتها على أكبر احتياطي في العالم و بدخول الشركات الأمريكية إلى استثمار النفط العراقي مع تغيرات سياسة لخريطة المنطقة.

سادسا: الأزمة النفطية لعام 2008 ارتفعت أسعار النفط بشكل جنوني بنهاية عام 2007,حيث كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 60 دولار في 2007 و في بداية 2008 كسر حاجز 80 دولار , و في شهر مارس كسر حاجز 100 دولار للمرة الأولى ووصل إلى أول مستوياته في شهر جوان من سنة

2008، و الذي كان حوالي 147.27 دولار للبرميل لكن سرعان ما أتجه نحو الهبوط و ذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي نتيجة للركود الاقتصادي العالمي، و الذي كان أدنى مستوى منذ أكثر من عام.

ويعتبر أكتوبر أسوء شهر للبترول حيث خسر حوالي 32 بالمائة من قيمته في أكتوبر فقط.

سابعا الأزمة النفطية لعام 2014:لقد رفت أسعار النفط بداية من منتصف سنة 2014 انخفاض مستمر هذا الانخفاض بدأ من الشهر السادس من سنة 2014، حيث كان سعر البرميل من النفط يقدر ب 111 دولار (البرنت) ليبلغ في فيفري 2015 حوالي 58 دولار، قبل أن يستقر طيلة سنة في حدود 40 دولار و قد ظلت الأسعار تحت حاجز 60 دولار منذ جويلية 2015 إلى غاية ديسمبر من نفس السنة قبل أن تنجز حاجز 40 دولار بداية من منتصف ديسمبر 2015 إلى غاية مارس 2016 و الجدول التالي يوضح التذبذب في أسعار النفط منذ جوان 2014 إلى غاية مارس 2016[1]

المبحث الثالث:عموميات حول البترول

يعتبر النفط داخل السوق البترولي أهم نشاطات الصناعة النفطية لذا تلجأ الأطراف الفاعلة و المكونة للسوق إلى وضع تسعيرة لمختلف أنواع النفط ،إلا أن السعر داخل السوق تتحكم فيه مجموعة من المحددات و له عوامل تأثر فيه

المطلب الأول:المحددات و العوامل المؤثرة في أسعار البترول

سنتناول في هذا المطلب إلى مختلف المحددات و العوامل لأن أي تغير فيها يؤثر في سعر النفط الذي بدوره ينتج آثار إيجابية أو سلبية

الفرع الأول:الطلب العالمي للبترول الخام

يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي و النوعي على السلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية عند سعر معين و في خلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع و تلبية أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء كانت الأغراض الاستهلاكية كالبنزين لتحريك السيارات أو الكيروستين كالنفط الأبيض للإنارة و التدفئة إلخ ، أو لأغراض إنتاجية كالمنتجات النفطية المستخدمة في الصناعة البتر وكيميائية .[2]

[1] سيليا أيت و عمر ،فتيحة جواح ، أثر تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية ،مرجع سابق،ص 63 حتى 68

[2] محمد أحمد الدوري،مرجع سابق ،ص147.

حيث أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على الطلب العالمي على النفط الخام ، و ذلك لتحديد الطلب على النفط الخام حسب حاجة الدول المستهلكة له,منها ما يعتبر أساسيا و البعض الآخر يعتبر ثانويا و هي:

1–مستوى التطور الاقتصادي و الاجتماعي و درجة التقدم الصناعي و الميكانيكي :

بما أن مصادر الطاقة و خاصة النفط تعد عنصرا في العملية الإنتاجية و تعتمد عليه عملية التطور الإقتصادي فإن النفط يلعب دورا كبيرا في تطور الإقتصاد العالمي و الطلب العالمي على النفط الخام، و يعكس مستوى التقدم الاقتصادي الذي وصله العالم فلو لاحظنا حجم الاعتماد على النفط و مشقاته في تشغيل كم هائل من المركبات و الآلات المستخدمة في الكثير من المجالات، ووسائل النقل البري و البحري و الجوي سيتضح لنا تزايد الطلب العالمي على النفط مع تزايد درجة التطور الاقتصادي ,كما أن النمو الاقتصادي العالمي الناتج عن عملية التقدم النفطي و الصناعي ,يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الطلب العالمي على النفط.

فزيادة النمو الاقتصادي تصاحبها زيادة في الاستهلاك النفطي مما يعني زيادة الطلب على النفط و بالعكس فإن كل انخفاض في النمو الاقتصادي من شأنه أن يؤثر على كميات النفط لمطلوبة بالتقلص ,أي أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية متداخلة فكل عامل يؤثر في آخر.[1]

2–سعر النفط الخام :السعر هو من العوامل الأساسية الفعالة في تأثيرها على الطلب النفطي و بصورة عامة حيث أن انخفاض أو تدني السعر يؤدي إلى الزيادة أو التوسع الطلب و عكسه تماما .[2]

3–الاستقرار السياسي في العالم: يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب النفطي و الذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية مما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص الامدادات .[3]

4–المناخ :المناخ يلعب دورا هاما في تحديد الطلب النفطي، فبرد الشتاء يؤدي إلى استهلاك متزايد

---

[1] حمادي نعيمة ،مرجع سابق ،ص 70.

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق ص 153 .

[3] ضياء مجيد الموسوي"ثورة أسعار النفط "،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2005 ص 29.

من الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع و غيرها، و في العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم، و في فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية و التي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبنزين، و يرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى و الجنوبية الدافئة، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.

5-النمو السكاني:يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب النفطي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا و متزايدا فإن ذلك يؤدي إلى توسع و نمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد، و يؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم و تطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة 1950 كان عدد سكان العالم 5.2 مليار نسمة استهلكوا 11.7 مليار برميل نفط، أما سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 96.2 مليار برميل نفط، و يتوقع أن يصل عدد السكان العالم سنة 2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم حوالي 200 مليار برميل نفط .[1]

6-أسعار السلع البديلة :تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابيا أو سلبيا على الطلب العالمي للنفط, إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر البترول و بالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة و بأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض و تراجع الطلب على النفط و من أهم السلع البديلة و المنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري الغاز الطبيعي الطاقة الشمسية و الطاقة الذرية و تتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف إنتاجها و تطلبها لمهارات فنية و تكنولوجية و أساليب متطورة و متقدمة لاستغلالها و إنتاجها و استعمالها إضافة إلى لصعوبة نقلها كل هذه الأسباب و غيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف و محدود على المدى القصير و المتوسط مقارنة بالنفط.

[11] صباح نعوش,إلى أين أسعار النفط "مجلة أخبار النفط و الصناعة ,الإمارات العربية المتحدة 2000،متوفرة على الموقع التالي : www.moenr.gov.ae

الفرع الثاني:العرض العالمي للبترول الخام

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين و خلال فترة زمنية محدودة

1-السعر :تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة ,فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه ,إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.

2-المستوى التكنولوجي و التقني لأدوات الإنتاج :يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية,و بالتالي يساعد في إكتشاف إحتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول .

3-المصادر البديلة للبترول و أسعارها:تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض النفطي ,فانخفاض الأسعار و جودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي و بالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة .

4-الحروب و الأحداث السياسية :كانت و مازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي للنفط فخلال الحروب و أزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة إختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ثم 1979 ,1980 و مع بداية الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق و أفغانستان و ملف إيران النووي و غيرها من القضايا

5-السياسات النفطية للدول المنتجة [1]: تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن إختصارها في الآتي :[2]

أ-سياسة تغليب المتطلبات المالية (1973-1985):تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسبا للطلب عليه و إعطائه السعر الفعلي، أي تغليب السعر و المتطلبات المالية على العرض

[1] عبد المالك مباني ،"الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط و الغاز الطبيعي دراسة إستشرافية "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماج يستر ،تخصص تحليل اقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ,2008/2007، ص 61 .

[2] عبد المالك مباني ،"الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط و الغاز الطبيعي دراسة إستشرافية "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماج يستر ،تخصص تحليل اقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ,2008/2007، ص 61.

ب–سياسة تغليب السوق(1986–1999):تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه و بين الطلب عليه،و ذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق و التي فقدتها بداية الثمانينات.

ج–سياسة تثبيت الأسعار (ابتداء من عام 2000):تجمع هذه السياسة بين السياسيتين السابقتين ,حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول الأوبك حسب وتيرة ارتفاع و انخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق22 –28 دولار لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم دول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل يوميا.

الفرع الثالث:محددات أخرى لأسعار البترول

توصل المحللون و الباحثون أن عوامل السوق الأساسية (الطلب –العرض) لا تبدو أنها كافية و حدها لتفسير عدم استقرار أسعار النفط و من العوامل هذه نذكر:

أ–السياسات الحكومية الخاطئة :

في الوقت الذي يستند فيه الكثير في تفسيراتهم للأزمة على عوامل و ظروف السوق على أنهما الدافع الرئيسي وراء زيادة أسعار النفط منذ سنة 2004، يسلم بعض المحللين بالإسهام إلهام للسياسات الحكومية الخاطئة في ارتفاع المطرد لأسعار في 2008، بحيث لم تؤدي تلك السياسات الخاطئة فقط إلى تقييد الحصول على الموارد النفطية في جميع أنحاء العالم بل ساهمت في تغذية الطلب المحلي على وقود النقل أثناء فترة ارتفاع الأسعار

من ناحية أخرى نجد أن عامل تأميم الموارد النفطية في بعض البلدان المصدرة للنفط مثل روسيا و فنزويلا ,قد أدى إلى منع شركات النفط متعددة الجنسيات من الوصول و تطوير حقول نفطية جديدة مما ساهم في تعميق العجز المسجل في إنتاج النفط

فضلا عن السياسات الحكومية الخاطئة نجد أنها في بعض الأحيان ساهمت بشكل مباشر في عدم استقرار سوق النفط

ب–متغيرات الاقتصاد الكلي:

انخفاض الدولار:

من العوامل العديدة التي في كثير من الأحيان يكون لها أثر مباشر على ارتفاع أسعار النفط الانخفاض المستمر للدولار الأمريكي على مدى السنوات الخمس الماضية ففي حين أن العلاقة بين أسعار النفط و الدولار معقدة و

لا تخدم مصالح أطراف السوق في معظم الأحيان، نجد أن انخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى ارتفاع في سعر النفط بالدولار و العكس بالعكس فمنذ أن تم اعتماد تقويم النفط بالدولار الأمريكي يفترض ان بانخفاض سعر صرف الدولار سينخفض بذلك تسعير النفط في السوق و من ثم سيزيد الطلب عليه و في حال ترك السوق يتوازن وفقا للظروف الجديدة –انخفاض الدولار مع افتراض ثبات العوامل الأخرى سيرتفع السعر بالدولار.[1]

المطلب الثاني:خصائص الأسواق البترولية و الأطراف المؤثرة في سلوكه

تستمد أسعار النفط استقرارها من استقرار السوق التي تخضع بدورها إلى مجموعة من الأساسيات التي تحكمها، ومما سبق سنتناول في هذا المطلب أهم الخصائص التي تتميز بها أسواق النفط بالإضافة إلى أهم الأطراف المؤثرة على استقرارها و سلوكها

الفرع الأول:خصائص الأسواق البترولية

أولا:ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري

أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة و المصدرة للنفط تنتج حقولها حوالي 85 بالمائة من صادرات العالم النفطية، و قد أخذت هذه الدول تتركز أكثر من خلال منظمة الأوبك ، كما تسيطر الشركات العالمية بفروعها المختلفة على الجانب الأكبر من السوق النفطية ، أما في الجانب الآخر فيرتكز عدد قليل من الدول المستوردة و هي الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون و الإنماء الاقتصادي حيث استوردت ما يقارب 8.22 بالمائة م حجم الواردات الكلية للنفط عام 2010.

ثانيا: سوق التكامل الرأسي و الأفقي

تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي و الأفقي ,ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية و الشركات الوطنية للنشطات الصناعية النفطية تكون متكاملة رأسيا من مرحلة المنبع,النقل و المصب و لا يمكن الفصل فيما بينها ,بينما يظهر التكامل الأفقي في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع أين سيتوجب للشركة النفطية بغض النظر عن نوعها أن تكامل فيما بين هذه النشاطات ليضمن انتقال النفط من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك .

[1] سعد الله داود "تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط و أثرها على استقرار الأسعار 2008-2010 "،مجلة الباحث ,عدد 09 ،ص215،ص216.

ثالثا:سوق التكتل (الكارتل و المنظمات و الهيئات)

تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقيات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها إلى غاية وصول سلعة النفط و مشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل،و قد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي، ثم تليها الهيئات و المنظمات الدولية، التي من مهامها التدخل في استقرار سوق النفط العالمي بما يخدم مصلحة الدول الأعضاء التابعة للمنظمات و الهيئات.[1]

رابعا :عدم مرونة الطلب في الأجل القصير

يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه لمصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا، ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.

خامسا :تأثر السوق بالأسواق ذات الصلة الوثيقة

تتأثر السوق النفطية العالمية بصورة مباشرة بسوق الناقلات و تكاليف الشحن , و التي تتأثر بالتقلبات مما يؤدي إلى اعتبار الأسعار الفورية للناقلات على أنها أسعار نموذج الطلب العالمي على النفط .[2]

الفرع الثاني:الأطراف المؤثرة على سلوك الأسواق البترولية

وتتمثل في :

أولا :منظمة الأوبك

هي منظمة من المنظمات القائمة بين الحكومات ذات كيان دولي، و التي تم إنشاؤها بناء على المبادرة التي دعا على أساسها العراق بعض الدول المنتجة إلى عقد اجتماع في بغداد بين 10-14 سبتمبر 1960،وهي تنظيم [3]

احتكار المنتج مشاه للكارتل الاحتكاري الذي كان سيطر على صناعة النفط قبل هذا التاريخ (الممثل في الشركات العالمية النفطية الشقيقات السبع)، حيث تعتمد المنظمة في تسعير النفط على سعر برميل

---

[1] أمينة مخلفي، مرجع سابق ص54.

[2] سالم عبد الحسن راسن ،إ"اقتصاديات النفط"،الجامعة المفتوحة ،طرابلس 1999 ص166.

[3] محمد أزهر السماك ،اقتصاديات النفط"،الطبعة الأولى ،دار الكتب للطباعة و النشر ،1981 ،ص146.

سلة الأوبك و التي كانت تضم سبع أنواع من النفط الخام

ثانيا :الشركات البترولية العالمية الكبرى

سيطرت لوقت طويل مجموعة من الشركات العالمية الكبرى على الصناعة النفطية أصطلح على تسميتها بالشقيقات السبع , و هي التي تتحكم في جانب كبير من الإنتاج و النقل و التوزيع و التكرير , و رغم تأسيس شركات النفط الوطنية التي تشرف على الصناعات النفطية في دولها و دول أخرى إلا أن هذه الشركات مازلت تحتفظ بنصيب مهم في الصناعة النفطية , و هي مملوكة في معظمها للولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى بريطانيا و هولندا , وتملك أكثر من 70 بالمائة من صناعة التكرير العالمية و أكثر من 50 بالمائة من ناقلات النفط في العالم .[1]

[1]حسن سيد أبو العينين ،الموارد الاقتصادية "،دار الثقافة الجامعة للطبع و النشر و التوزيع ،بيروت ،لبنان ،1979 ص331.

خلاصة الفصل :

لقد تناولنا في هذا الفصل كل ما يتعلق البترول، حيث تطرقنا إلى كل الجوانب النظرية للنفط،و أسعار النفط ،و الأسواق العالمية للنفط و استخلصنا :

أن النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية و السياسية، و عوامل السوق كما يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من السلع البديلة مما يضفي عليه أهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي،و السياسي،العسكري،والمالي.

حيث مر النفط و أسعاره بعدة تطورات جعلت لهذا الأخير عدة أنواع حسب تكلفة الإنتاج، نوعية النفط وكذلك مناطق الإنتاج و التصدير.

يتحدد سعر النفط و يتأثر بالعديد من العوامل و التي لعل أهمها عوامل السوق التي تؤثر عليها عوامل أخرى حيث تتميز السوق النفطية بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي و العالمي.

الفصل الثاني :

ميزان المدفوعات

تمهيد:

يشكل ميزان المدفوعات بيانات المعاملات و التدفقات المالية بين بلد ما و العالم الخارجي، و التي يلخصها ميزان المدفوعات، الأساس الذي يقوم عليه أي تحليل للوضع الخارجي للاقتصاديات، كونه يعتبر مؤشر ذو دلالة على مدى الحاجة للتصحيح و إعادة النظر في السياسات المتبعة

ومن هنا ارتأينا لتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث يتضمن المبحث الاول مدخل نظري لميزان المدفوعات بشيء من التفصيل من خلال التطرق لتعريفه و أهميته و أهدافه عناصره و كيفية التسجيل فيه و تحليله

إضافة إلى المبحث الثاني الذي تناولنا فيه دراسات حالات التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات و آليات التوازن

و في المبحث الثالث سنتطرق إلى انعكاسات في تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات

المبحث الاول :مدخل نظري لميزان المدفوعات

تشكل بيانات المعاملات و التدفقات المالية بين بلد ما و العالم الخارجي ،و التي يلخصها ميزان المدفوعات ،الأساس الذي يقوم عليه أي تحليل للوضع الخارجي للاقتصاديات ،كونه يعتبر مؤشر ذو دلالة على مدى الحاجة للتصحيح و إعادة النظر في السياسات المتبعة.

لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المتغيرات المتعلقة بميزان المدفوعات.

المطلب الأول:مفاهيم عامة

عندما تتعامل الدول مع بعضها البعض يمكن النظر إلى الدولة الواحدة كوحدة اقتصادية، وكأي وحدة اقتصادية يجب أن يكون لها سجل يعكس تصرفاتها الاقتصادية و معاملاتها مع الدول الأخرى.

الفرع الأول:تعريف ميزان المدفوعات

"يعتبر ميزان المدفوعات الصورة الأساسية المكثفة للعلاقات الاقتصادية الدولية، و هو يبين صافي تعامل الاقتصاد في علاقته مع اقتصاديات العالم الأخرى، و بتعبير آخر يمثل ميزان المدفوعات الصورة المحاسبية لهذه العلاقة، و سيتم في هذا المجال التركيز على أبرز ما يتصل به ولذلك فإن ميزان المدفوعات عبارة عن سجل حسابي يتم فيه تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في دولة معينة،و المقيمين في دولة أخرى خلال فترة معينة من الزمن غالبا ما تكون سنة "[1]

كما يعتبر أيضا بأنه سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة و المواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة ،أي تنشأ على هذه الدولة حقوق على العالم الخارجي أو ديون أو التزامات عليها من قبل العالم الخارجي ، و يقصد بالمقيمين الأفراد و الهيئات الحكومية التي تدوم إقامتهم داخل الحدود السياسية للدولة ،و ذلك بصرف النظر عن جنسيتهم [2]

و المعاملات التي يجري تسجيلها في ميزان المدفوعات يتم الاختلاف في تقسيمها بين الكتاب و الجهات ذات العلاقة، إلا أنها يمكن أن تقسم إلى قسمين، و هو ما يتم في الغالب، و هما:[3]

---

[1] فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، الطبعة الأولى ،الدار الجزائرية المصرية ،2004 ،ص 93

[2] BRAHIM GUENDOUZI « relation economique international »édition elmaarifa alger p5

[3] فليح حسن خلف،مرجع سابق ص 94

1-المعاملات التجارية:

و تشمل حركة السلع و الخدمات، من و إلى الدولة المعينة و يسمى بالميزان التجاري أو الحساب الجاري.

2- المعاملات الرأسمالية :و تشمل حركة رؤوس الأموال من و إلى الدولة المعينة، و يسمى بالميزان الرأسمالي أو الحساب الرأس مالي.

كما يتم تضمين ميزان المدفوعات حركة الأشخاص من و إلى الدولة المعينة.

و المعاملات التجارية عندما تتصل بحركة السلع يطلق عليها التجارة المنظورة ,لأنها تتعلق بأشياء ملموسة , أي مادية في حين عندما تتصل بالخدمات فيطلق عليها بالتجارة غير المنظورة ,لأنها تكون مادية أي غير ملموسة , و كل من المعاملات التجارية المنظورة و غير المنظورة يطلق عليها الميزان التجاري .

الفرع الثاني:أهمية ميزان المدفوعات

إن تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية تعد مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني و لذلك تتجلى أهمية ميزان المدفوعات في :[1]

*إن تطور حجم و قيمة و هيكل هذه المعاملات إنما يعكس بالنتيجة المشاكل الأساسية و معطيات الاقتصاد الوطني سواء من وجهة نظر محلية أو دولية ؛

*هذه المعاملات هي الوليد الطبيعي لدرجة اندماج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الدولي و بالتالي فهي تقيس الموقف الدولي ؛

*إن هيكل هذه المعاملات يعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابلية التنافسية و درجة استجابته للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الإنتاج و التصدير بما فيه العوامل المؤثرة عليه مثل حجم الاستثمارات و درجة التوظيف، و مستوى الأسعار و التكاليف، و المستوى العلمي و التكنولوجي ....الخ؛

*الميزان يشكل أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب تركيبه مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية و الجغرافية أو عند تصميم السياسات المالية و النقدية كذلك فإن المعلومات المدونة في الميزان تعد ضرورية للبنوك و المؤسسات و الأشخاص سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضمن مجالات التمويل و التجارة الدولية .

و على صعيد آخر فإنه عادة ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضاءه تقديم موقف موازين مدفوعاتها

[1] عرفان تقي الحسني ،التمويل الدولي ،مجدلاوي للنشر ،عمان ،الطبعة الأولى ،1999 ،ص 145.

سنويا لكون الميزان من أهم المؤشرات قاطبة للحكم على المركز الخارجي للعض

الفرع الثالث:أهداف ميزان المدفوعات

لميزان المدفوعات عدة أهداف و من أبرزها ما يلي:[1]

*تقديم معلومات عن المدفوعات و المقبوضات الأخرى بالصرف الأجنبي؛

*يشير إلى عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحه من الجهات المعنية لإعادة التوازن؛

*يستخدم ميزان المدفوعات لقياس أثر المعاملات الاقتصادية الأجنبية على الدخل القومي؛

*توفير إحصاءات التجارة الخارجية و قياس تدفق الموارد بين دولة و أخرى.

المطلب الثاني:عناصر ميزان المدفوعات و كيفية التسجيل

جرت العادة إلى تقسيم ميزان المدفوعات إلى أجزاء مستقلة داخل هذا الميزان و ذلك لصعوبة حصر و تدوين المكونات بصورة منفردة كما أن تسجيل العمليات يكون بطريقة القيد المزدوج و سيتم توضيحه في الفروع التالية

الفرع الأول:عناصر ميزان المدفوعات

أ-تسجل الصادرات في الميزان في الجانب الدائن لأنها تمثل مطلوبات للدولة على العالم الخارجي ، في حين يتم تسجيل ما يتم استلامه من مبالغ كمقابل لها في الجانب المدين من الميزان باعتبارها مقبوضات نقدية استلمتها الدولة من الخارج لقاء تصديرها سلع إلى الخارج، و هذا يعني أن قيمة الصادرات تظهر في ميزان المدفوعات مرتين، مرة باعتبارها حقوقا على الدول الأخرى التي يتم التصدير إليها، ومرة باعتبارها موجودات نقدية تم استلامها كمقابل للتصدير من قبل الدولة.

ب-تسجل الواردات في الجانب المدين في ميزان المدفوعات لأنها تمثل دينا على الدولة للعالم الخارجي بقيمة الواردات أي حقوقا على الدولة إزاء العالم الخارجي، و يتم تسجيل المبالغ المدفوعة مقابل هذه الواردات في الجانب الدائن من الميزان باعتبارها مدفوعات نقدية إلى العالم الخارجي تمت مقابل إستيراد منه.

ومن المعلوم أن الميزان التجاري يعكس أهمية كبيرة لدى معظم الدول نظرا لأن إنتاجها من السلع يشكل الأساس المهم في نشاطاتها الاقتصادية و بالتالي في صادراتها , وارداتها السلعية يشكل الأساس في ميزان مدفوعاتها و

[1] بركات كوثر،دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات ،دراسة حالة الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي ،2017،ص 4

حتى يتحقق فائض في ميزان المدفوعات يجب أن تكون الصادرات أكثر من الواردات و ا يحدث ذلك إلا في الدول التي ترتفع فيها أهمية الخدمات في نشاطاتها الاقتصادية و في ناتجها و دخلها القومي ومثال ذلك الدول التي تعتمد على السياحة أو تلك الدول التي تمثل حركة رؤوس الأموال و استثماراتها في الخارج دورا مهما في اقتصادها و بهذا فإن ميزان الخدمات سيكون هو المهم في الأولى و ميزان رأس المال سيكون هو المهم في الثانية.

ورغم ما سبق فإن الميزان التجاري يبقى هو الأساس في ميزان المدفوعات، أي ميزان التجارة المنظورة، حيث يعول عليه وحده في قياس مدى متانة الاقتصاد و قوته .[1]

***ميزان الخدمات** :و يأتي ميزان الخدمات في المرتبة الثانية من الأهمية في ميزان المدفوعات في معظم الدول، حيث تبرز الخدمات في العديد من الدول، إن لم يكن في جميعها تقريبا، و تشمل الخدمات خدمات البنوك و التأمين و السياحة و النقل بكافة أنواعه، و تكاد تصل الحالة في بعض الدول إلى الحد الذي تعتمد فيه أساسا على هذا الميزان، و بالذات ما يعتمد منها على السياحة، إذ قد تفوق صادراتها غير المنظورة، أي صادراتها من الخدمات على صادراتها السلعية، وبذلك يحتل ميزان الخدمات الجزء المهم من ميزان المدفوعات، و بالتالي فإن الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات يجد أساسه المهم في هذه الحالة من العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات. و يلاحظ بصدد عمليات القيدية ما يأتي :

-تسجل كافة الخدمات التي تقدم من قبل الدولة إلى الخارج في الجانب الدائن، باعتبارها تمثل مطلوبات للدولة على الخارج، أي أنها تمثل صادرات غير منظورة، و تعتبر في هذه الحالة خدمات مصدرة، و تعامل في هذه الحالة معاملة الصادرات السلعية، أي أنها تسجل في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات و لكن في حساب الخدمات، في حين تسجل كافة المبالغ التي يتم استلامها مقابل تقديم هذه الخدمات في الجانب المدين من حساب المدفوعات النقدية (التدفقات النقدية)، باعتبارها مقبوضات نقدية، مقابل هذه الخدمات التي يجري تقديمها إلى العالم الخارجي .

-كما تسجل كافة الخدمات التي تقدم من قبل جهات خارجية إلى الدولة في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، باعتبارها تمثل حقوقا على الدولة و التزامات عليها اتجاه تلك الجهات الأجنبية، و بهذا فهي تعتبر واردات غير منظورة، بشكل خدمات مستوردة، و تعامل معاملة الواردات السلعية، حيث تسجل في الجانب

[1] فليح حسن خلف،مرجع سابق ص101

المدين من ميزان المدفوعات، ولكن في حساب الخدمات، في الوقت الذي يسجل فيه كافة المبالغ التي تم دفها إلى الخارج لقاء الحصول على هذه الخدمات باعتبارها مطلوبات يتعين أدائها مقابل ذلك في الجانب الدائن من حساب المدفوعات النقدية (التدفقات النقدية) في ميزان ألمدفوعات.

*حساب التحويلات أ والمدفوعات في جانب واحد:و هذه تأتي في مرتبة تقل من حيث الأهمية لدى معظم الدول، حيث أن الأساس في تعامل هذه الدول في الغالب يقوم على أساس حركة السلع و الخدمات فيما بينها و أن ما يتم من تحويلات و مدفوعات من جانب واحد أقل أهمية في ذلك و مثالها الإعانات و المنح و المساعدات التي تقد ممن جهات في دولة إلى أخرى , وتعامل كما يأتي :

-تسجل كافة التحويلات و المدفوعات من جانب واحد، و التي تتلقاها دولة معينة من دول العالم الخارجي في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات باعتبارها تمثل في هذه الحالة حقا للدولة تجاه الدول الأخرى، ويكون حساب التحويلات من جانب واحد مدينا قيمة هذه التحويلات أو المدفوعات التي تتم لصالح الدولة من العالم الخارجي.

-تسجل كافة التحويلات و المدفوعات من جانب واحد، و التي تقدمها الدولة المعينة إلى العالم الخارجي في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، باعتار أن الدولة عليها دفعها للعالم الخارجي، و بالتالي فهي تمثل ديون عليها للعالم الخارجي، في حين تسجل قيمتها في الجانب الدائن من حساب التحويلات أو المدفوعات من جانب واحد.

***حساب رأس المال** :و تسجل فيه كافة حركات رأس المال بشكل استثمارات مباشرة، أو أسهم أو سندات أو أذون خزانة، أو أية أوراق مالية أخرى، وتشكل هذه الحركات في الوقت الحاضر أهمية كبيرة، وخاصة عند انتشار ظاهرة الشركات دولية النشاط و التي تقوم بتصدير رؤوس الأموال، و تتولى حركته بين الدول الرأسمالية المتقدمة، سواء في سوق الأوراق المالية أو في السوق النقدية.

و في العادة يتم التمييز في حركة رؤوس الأموال، بين حركاتها ذات الطبيعة الطويلة الأجل، وحركتها ذات الطبيعة القصيرة الأجل، إذ أن الافتراض لفترة دون سنة أو الاستثمار في أصل رأسمالي من خلال إيداع مبلغ معين لمدة دون السنة تعتبر حركة قصيرة لرأس المال في حين أن إيداع مبلغ معين يتجاوز السنة، أو استثمار في أصل لمدة تزيد على سنة و بالضرورة كلما زادت الفترة يعتبر تحركا طويل الأجل، و في كل الحالات تتم معاملة حركات رؤوس الأموال هذه سواء كانت قصيرة الأجل، أو طويلة الأجل، كما يأتي :

-تسجل كافة حركات رأس المال من الدولة إلى الخارج، باعتبارها تصديرا لرأس المال، و بالتالي تكون الدولة

مدينة بها، أي تظهر في الجانب المدين في حساب رأس المال، لأن على الدولة أن تدفع ما يقابل هذه الحركة لرأس المال، في حين يظهر المبلغ المدفوع مقابل هذه الحركة من حساب التدفقات النقدية في الجانب الدائن في الميزان، لأنه يمثل مدفوعات نقدية إلى الخارج.

-و تسجل كافة حركات رأس امال إلى الدولة من الخارج باعتبارها استيرادا لرأس المال، و بالتالي تكون الدولة دائنة، أي تظهر في ميزان المدفوعات، في الجانب الدائن من حساب رأس المال، في حين يظهر المبلغ الذي يتم استلامه كمقابل لهذه الحركة من حساب التدفقات النقدية في الجانب المدين، لأنه يمثل مقبوضات نقدية للدولة من العالم الخارجي.[1]

و على أساس ما سبق، فإن من الممكن أن يتخذ ميزان المدفوعات أشكالا عديدة من بينها، مايأتي

الجدول رقم(2-1) يمثل الشكل الأول لتصنيف ميزان المدفوعات .

ميزان المعاملات التجارية	ميزان رأس المال و الذهب النقدي
أ-سلع	هـ-تحويلات رأسمالية
ب-خدمات	و-رأس مال طويل الأجل
ج-عائد الاستثمارات الخارجية	ز-رأس مال قصير الأجل
د-التحويلات الخارجية	ي-ذهب نقدي
صافي ميزان العمليات الجارية الجاري	صافي ميزان رأس المال و الذهب النقدي

المصدر:فليح حسن خلف،التمويل الدولي،الطبعة الأولى،الدار الجزائرية،2004،ص 104

جدول رقم(2-2)يمثل الشكل الثاني للتصنيف ميزان المدفوعات

ميزان العمليات المستقلة	ميزان التحويل الرسمي الموازن
1-سلع	1هبات رسمية
2-خدمات و نفقات نقل خاصة	2-قروض رسمية طويلة الأجل للمؤسسات الرسمية ومصادرة الأوراق المالية المحررة بالقطع الأجنبي
3-عائد الإستثمارات	3-رؤوس أموال قصيرة الأجل بما فيها من إتفاقيات الدفع و حقوق السحب و قروض أخرى

[1] حسن خلف ،مرجع سابق ص 102 ص 103

4-رؤوس أموال خاصة قصيرة الأجل	4-الذهب النقدي
5-رؤوس أموال خاصة طويلة الأجل	
6-تحويل رسمي خاص	
صافي ميزان العمليات المستقلة	صافي ميزان التحويل الرسمي الموازن

المصدر: فليح حسن خلف،التمويل الدولي،الطبعة الأولى،الدار الجزائرية،2004،ص104

جدول رقم (3-2)يمثل ميزان المدفوعات حسب تصنيف صندوق النقد الدولي

ميزان السلع و الخدمات و التحويلات	**ميزان حركات رؤوس الأموال و الذهب النقدي**
أ-السلع و الخدمات	**ج-رؤوس الأموال و الذهب النقدي**
1-السلع	**1-رؤوس أموال خاصة طويلة الأجل(من دون رؤوس أموال المؤسسات النقدية)**
-الصادرات	**المصالح الرسمية المثقلة**
-الواردات	**4-الحكومة المركزية**
2-الذهب(غير النقدي)	**5-المؤسسات النقدية المركزية**
3-خدمات النقل و التأمين على الطرق الدولية و خدمات أخرى نقل مسافرين و مرافئ و سفريات و سياحة	**6-باقي المؤسسات النقدية**
4-عوائد رأس المال	
5-عمليات حكومية(لم تذكر في موضع آخر)	
6-عمليات عسكرية	
7-عمليات غير عسكرية	
ب-التحويلات من طرف واحد	
8-التحويلات الخاصة	
9-التحويلات الحكومية	

صافي ميزان السلع و الخدمات و التحويلات	صافي ميزان حركة رؤوس الأموال و الذهب النقدي

المصدر: فليح حسن خلف،التمويل الدولي،الطبعة الأولى،الدار الجزائرية،2004،ص 106

و مما يلاحظ، أن الأشكال التي يتم بموجبها تصنيف ميزان المدفوعات لا تختلف من حيث الجوهر كثيرا، إذ يتم فيها دمج أو فصل بعض الفقرات، بحيث تصبح أقل أو أكثر تفصيلا، إلا أنها تبقى محافظة على جوهر ما تضمنه من فقرات.

الفرع الثاني:كيفية التسجيل

إن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يكون طبقا لطريقة القيد المزدوج , تسجل في الجانب الدائن و الجانب المدين .

بالنسبة للجانب المدين :يأخذ الإشارة السالبة(−) و يشمل :

*الإستيرادات من السلع و الخدمات،

*الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة للأجانب (التحويلات من طرف واحد)؛

*رؤوس الأموال الطويلة و القصيرة الأجل المتجهة نحو الخارج؛

فهذا الجانب يأخذ إما زيادة الأصول الوطنية في الخارج أو تقليل الأصول الأجنبية في الداخل.

أما الجانب المدين :يأخذ إشارة موجبة (+)و يشمل :

*الصادرات من السلع و الخدمات؛

*الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة من الخارج (التحويلات من طرف واحد)؛

*رؤوس الأموال القادمة من الخارج.[1]

الفرع الثالث:نظرية التوازن التلقائي لميزان المدفوعات و العوامل المؤثرة فيه

أولا:نظرية التوازن التلقائي لميزان المدفوعات

فكرة النظرية:

تقوم هذه النظرية على فكرة أساسية هي أن هناك علاقة تناسب بين كمية الذهب في دولة ما و نشاط هذه الدولة و قدرتها الاقتصادية، إذ تؤثر هذه العلاقة على مستويات الأسعار الداخلية بالنسبة للأسعار الخارجية

[1] بركات كوثر ،دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات ،مرجع سابق ، ص6

تفسير النظرية:

تعتمد فكرة تفسير النظرية على اختلال التناسب الذي قد يؤدي إلى إحدى الحالتين:

الحالة الأولى :إذا كانت كمية الذهب أكبر في النشاط الإنتاجي فإن ذلك سيؤدي إلى إحدى الحالتين

*ارتفاع الأسعار في الداخل ؛

*انخفاض الصادرات؛

*زيادة الواردات و تدفق الذهب ؛

*الوصول إلى كمية التوازن بين كمية الذهب في الداخل و النشاط الاقتصادي.

ب–الحالة الثانية :إذا كانت كمية الذهب أقل من النشاط الإنتاجي فإن ذلك سيؤدي إلى

*انخفاض الأسعار؛

*زيادة الصادرات و تدفق الذهب للداخل ؛

*انخفاض الواردات؛

*الوصول إلى نقطة التوازن بين كمية النشاط الإنتاجي و الذهب.

ووفقا لحتمية توازن المبادلات يجب أن تترك هذه المبادلات و شأنها و سوف تتوازن تلقائيا فإذا حدث اختلال في مبادلات الدولة فإن هذا الاختلال لا بد و أن يزول و يرجع التوازن من جديد ولكن ما هي القوى التي تعمل على استعادة التوازن ؟

–إن هذا التوازن لا يلبث أن يعود بتأثير عاملين هما (قاعدة الذهب، و نظرية كمية النقود).

ففي ظل الذهب تكون النقود المتداولة ذهبية، ويتمتع الذهب بحرية السك و بقوة إبراء كاملة، وحرية التصدير و الاستيراد.

و في ظل كمية النقود فإن مستوى الأسعار يتقلب بتأثير تقلب كمية النقود فزيادة كمية النقود ترفع الأسعار و النقص في كمية النقود يخفض الأسعار

–ومن خلال هذين العاملين يمكن أن يزول كل اختلال في توازن إذ كل اختلال فيه قد يؤدي إلى حركات خروج أو دخول للذهب، مما يؤدي إلى تغير في كمية النقود المتداولة في الداخل، و هذا يؤدي بدوره إلى تغير مستوى الأسعار، و تغير مستوى الأسعار سيؤدي إلى تغير قيمة الصادرات و الواردات و بذلك يستعيد البلد توازنه من

جديد و يتم تصحيح الاختلال بطريقة آلية.[1]

المطلب الثالث: تحليل ميزان المدفوعات

إن الاقتصادي معني بالتوازن بين بنود معينة يعتبرها بنود مستقلة، فإذا كان مجموع هذه البنود موجبا فيعني ذلك تحقق فائض في ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية، و إذا كان سالبا فيعني ذلك تحقق عجز و إذا كان سالبا فيعني ذلك تحقق عجز و إذا كان هذا المجموع مساويا للصفر نكون بصدد ميزان مدفوعات متوازن من الناحية الاقتصادية.و لأغراض تحليل الموقف الاقتصادي للدولة من زاوية أنها تحقق عجزا أو فائضا أو أن ميزان مدفوعاتها متوازن من الناحية ألاقتصادية يتم استخدام ثلاث مفاهيم بديلة لتحليل ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: الميزان الأساسي

هو ميزان يوضح موقف البلد في الأجل الطويل حيث يتعامل مع كل البنود المستقلة على أنها البنود التي يجب المقارنة بين الدائن منها و المدين لتقرر الموقف الاقتصادي لميزان المدفوعات لدولة ما .[2]

وبذلك فإن هذا الميزان يتم حسابه على النحو التالي.

الجدول رقم (4-2) :يوضح طريقة حساب الميزان الأساسي

الحساب (البنود المستقلة)	دائن	مدين	الصافي
1-ميزان التجارة (التجارة المنظورة)	×	×	×
2-ميزان التجارة غير المنظورة(الخدمات)	×	×	×
3-ميزان المدفوعات من جانب واحد	×	×	×
4-ميزان رأس المال طويل الأجل (الرسمي و الخاص	×	×	×
الميزان الأساسي 1+2+3+4	×	×	×

المصدر:سيد متولي عبد القادر،الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات ،دار الفكر،عمان ،الطبعة الأولى،ص 132

أما باقي البنود التي لم تدرج في الميزان السابق و هي:بنود ميزان رأس المال قصير الأجل الخاص و الرسمي و

[1] رباعي الياقوت،شرف سامية ،أثر تغير سعر الفائدة على حساب رأس المال في ميزان المدفوعات ،دراسة قياسية خلال الفترة 2000 – 2014،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،تخصص مالية وبنوك،مذكرة ماستر،جامعة المدية ،2015-2016،ص16 ،ص 17 .

[2] بركات كوثر،دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات،مرجع سابق ،ص 7

الذهب و النقدي فتعتبر من البنود التي تستخدم في الموازنة

و أهمية استخدام هذا الميزان في تحليل ميزان المدفوعات تتمثل في أن وجود عجز في هذا الميزان يعطي رسالة لصانع القرار الاقتصادي بأن طريقة العلاج لن تكون إلا بزيادة هذه الصادرات أو تخفيض الواردات أو زيادة التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل و من ثم التأثير على الأسعار و أسعار الفائدة .

الفرع الثاني:ميزان السيولة الصافية

يتحدد موقف ميزان المدفوعات طبقا لميزان السيولة الصافية بالميزان الأساس بالإضافة إلى ميزان رأس المال الخاص غير السائل و بند السهو و الخطأ، وبند رأس المال الخاص غير السائل هو عبارة عن تدفقات رأس المال الداخلة و الخارجة الفيدة بمدة لا تزيد عن سنة، مثل القروض المقدمة من مؤسسة خاصة أجنبية لمدة ثلاثة شهور و التي لا يمكن المطالبة بسدادها قبل انقضاء مدة القرض، أما رأس المال الخاص السائل فهي تدفقات رأس المال الداخلة و الخارجة التي لا تزيد ن سنة و لكنها غير محددة السداد كما هو الحال في تحركات العملات الأجنبية أو الودائع الجارية التي يضعها المقيمين في بنوك الدول الأجنبية [1]

جدول رقم2-5) يوضح طريقة حساب السيولة الصافية

الحساب (البنود المستقلة)	**دائن**	**مدين**	**الصافي**
1-ميزان التجارة (التجارة المنظورة)	×	×	×
2-ميزان التجارة غير المنظورة (الخدمات)	×	×	×
3-ميزان المدفوعات من جانب واحد	×	×	×
4-ميزان رأس المال طويل الأجل (الرسمي و الخاص)	×	×	×
الميزان الخاص (4+3+2+1)	×	×	×
5-ميزان رأس المال قصير الأجل الخاص غير السائل	×	×	×
6-السهو و الخطأ	×	×	×
ميزان السيولة الصافية (6+5+4+3+2+1)	×	×	×

المصدر: السيد متولي عبد القادر،الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات، دار الفكر،عمان، ص134.

[1] بركات كوثر ،دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات ،مرجع سابق،ص 8

فإذا كانت بنود ميزان السيولة الصافية الدائنة أكبر من البنود المدينة فإن هذه الطريق تعتبر أن ميزان المدفوعات به فائض و بالمثل في حالة العجز أو التوازن، و من ثم ففي ظل ميزان السيولة الصافية يعتبر كل من بند رأس المال قصير الأجل الرسمي و الاحتياطي الرسمي و الذهب النقدي هي بمثابة بنود الموازنة و ليست بنود مستقلة و يتم إستخدامها في معالجة العجز أو الفائض في ميزان السيولة الصافية.

و وجود عجز أو فائض في هذا الميزان يرتبط بإحداث تغيرات في الأصول و الخصوم الأجنبية قصيرة الأجل سواء الرسمية أو الخاصة، ومن ثم إمكانية استخدام التغيرات في أسعار الفائدة قصيرة الأجل

الفرع الثالث:ميزان المعاملات الرسمية

يتحدد موقف ميزان المدفوعات طبقا لميزان المعاملات الرسمي بإضافة كل من رأس المال قصير الأجل الخاص السائل إلى ميزان السيولة الصافية

جدول رقم(6-2): يوضح طريقة حساب ميزان المعاملات الرسمية

الحساب (البنود المستقلة)	دائن	مدين	الصافي
1-ميزان التجارة (التجارة المنظورة)	×	×	×
2-ميزان التجارة غير المنظورة (الخدمات)	×	×	×
3-ميزان المدفوعات من جانب واحد	×	×	×
4-ميزان رأس المال طويل الأجل (الرسمي و الخاص)	×	×	×
الميزان الخاص 1+2+3+4)	×	×	×
5-ميزان رأس المال قصير الأجل الخاص غير السائل	×	×	×
6-السهو و الخطأ	×	×	×
ميزان السيولة الصافية (6+5+4+3+2+1)	×	×	×
7-ميزان رأس المال قصير الاجل الخاص السائل	×		
8-ميزان رأس المال قصير الأجل الرسمي			
ميزان المعاملات الرسمية (7+6+5+4+3+2+1)			

المصدر: سيد متولي عبد القادر،الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات ،دار الفكر،عمان ،ص 135

فإذا كانت بنود ميزان المعاملات الرسمية الدائنة من البنود المدينة فإن هذه الطريقة تعتبر أن ميزان المدفوعات به

فائض و بالمثل في حالة العجز و التوازن، ومن ثم ففي ظل ميزان المعاملات الرسمية يعتبر كل ميزان رأس قصير الأجل الرسمي و الاحتياطي الرسمي و الذهب النقدي هي بمثابة بنود الموازنة و ليست بنود مستقلة، ويتم استخدامها في معالجة العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

ووجود عجز في هذا الميزان يعني تحديد أن البلد مدين لجهات أجنبية رسمية، و العكس إذا كان هناك فائض بهذا الميزان.

المبحث الثاني:التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات و آليات التسوية

بعد التطرق إلى أهم المفاهيم الأساسية لميزان المدفوعات و كيفية التسجيل أصبح من الواجب الآن القيام بتحليل ميزان المدفوعات من جانب التوازن و الاختلال و آليات التسوية

المطلب الأول:مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات و أنواعه و أهميته

سنتناول في هذا المطلب إلى مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات مع ذكر أنواعه إضافة إلى أهميته

الفرع الأول:مفهوم توازن ميزان المدفوعات

يعرف توازن ميزان المدفوعات على أنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المختلفة

الفرع الثاني:أنواع التوازن

أ-التوازن المحاسبي:

ونقصد به تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة , ونظرا للمشاكل المصادفة في جميع المعلومات الإحصائية من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة الإحصائيات لذلك يضاف بند اصطناعي متعارف عليه ببند "السهو و الخطأ" تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي للميزان [1]

2-التوازن الاقتصادي:

فإننا نحتاج إلى إضافة مفاهيم جديدة لطبيعة المعاملات المسجلة في الميزان أول هذه المفاهيم هو مفهوم المعاملات التلقائية و هي المعاملات التي تتم بصرف النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل و هي أحيانا تعرف بالمعاملات ما فوق الخط ومن هذه المعاملات الصادرات و الواردات سواء كانت منظورة أو غير منظورة

[1] محمد العربي ساكر،"محاضرات الاقتصاد الكلي"،الطبعة الأولى،دار الفجر،القاهرة،2006،ص 94

أي المعاملات الجارية يضاف إليها أيضا المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح و أيضا المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرص الاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة .[1]

الفرع الثالث:أهمية التوازن المحاسبي و الاقتصادي

إن وضع ميزان المدفوعات السوقي يعكس موقف الاقتصاد الوطني اتجاه باقي ألاقتصاديات ويؤدي الاختلال الذي يعبر في الغالب عن حالة عجز، إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها و التي تدهور قيمة عملتها، بالإضافة إلى ذلك فإن الوضع المختل لميزان المدفوعات يعبر عن خلل في المنظومة المالية لذلك البلد مما يجعل حركة المتعاملين الاقتصاديين جد مضطرة في السوق المالي، وهو ما ينذر بحدوث أزمة مالية في الاقتصاد المعني مستقبلا و بالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة و تنمية المبادلات الاقتصادية، و تختلف الإختلالات في ميزان المدفوعات من حيث الحجم و النوع في التأثير و الانعكاس على الاقتصاديات القومية، فوجود الإختلالات السالبة يعني وجود عجز الأمر، الذي ينعكس على النشاط الاقتصادي سلبا عبر انتشار الكساد و الانكماش بمعدلات أكبر بسبب تأثير مضاعف التجارة الخارجية، فينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، و تتدهور مستويات معيشة السكان و تنتشر البطالة الدورية . وكلما تفاقم هذا العجز تتعاظم نتائجه المنعكسة على على الاقتصاد الوطني، و بالعكس فإن الإختلالات الموجبة تعني الفائض في ميزان المدفوعات، و أن هذا الفائض ينعكس في غياب إجراءات مانعة بانتشار التضخم بكميات تراكمية مع أخذ مضاعف التجارة الخارجية بعين الاعتبار فترتفع الأسعار و تكاليف المعيشة .

و ما يكشف العجز و الفائض في الحساب الجاري، هو الفروق التعديلية في حركات رؤوس الأموال و الذهب، و الائتمان قصير الأجل ، و التحويلات من طرف واحد . و بالتالي عند اعتماد سياسة مالية توسعية، يزداد كل من الطلب و التدفق الصافي لرأس المال، فتتسع فروق العجز في الحساب الجاري، ونفس الطريقة، فإن عجز الميزانية الحكومية في الحساب الجاري.و عند زيادة الاستثمار الأجنبي الصافي نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة، فإن زيادة فائض حساب رأس المال سيزيد من عجز الحساب الجاري.

و بالنسبة لتحديد العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، فإنه لا توجد نسب معينة قياسية ثابتة لتقرير المعدل

[1] محمد العربي ساكر،مرجع سابق،ص 94

الذي يكون عنده العجز أو الفائض من مظاهر الاختلال.ذلك لأن العجز مهما يكن معدله لا بد من إزالته و إن الفائض مهما كان حجمه لا بد من امتصاصه، وذلك بغية منعهما من توليد نتائج سلبية على الاقتصاد القومي. [1]

المطلب الثاني :أسباب الإختلالات في ميزان المدفوعات و أنواعها

على الرغم من أن ميزان المدفوعات يكون متوازنا محاسبيا نظرا لاتباع طريقة القيد المزدوج إذا لماذا يحدث خللا في الوقت الذي يكون فيه الميزان متوازنا

الفرع الأول:مفهوم الإختلال في ميزان المدفوعات

يعرف الخلل في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن و المدين في المعاملات التلقائية و الخلل يعني حدوث عجز أو فائض، فبالنسبة للعجز فإنه يظهر عندما تتفوق المعاملات التلقائية المدينة على المعاملات التلقائية الدائنة و بالتالي تتم التسوية بالفارق بينهما من خلال البنود أسفل الخط مثل (السحب من الأرصدة الدولية),أما الفائض يظهر في حالة العكس .

وقد يكون الاختلال مؤقتا كما يكون دائما حسب السبب المؤدي لهذا الاختلال.[2]

الفرع الثاني :أسباب الإختلالات الاقتصادية في ميزان المدفوعات

ينشأ العجز أو الفائض عندما يمكن تمييز مجموعة فرعية معينة من المعاملات الخارجية (تظهر فوق الخط) عن مجموعة فرعية أخرى من المعاملات (تظهر تحت الخط) ،فإذا كانت المعاملات فوق الخط تمثل عجزا، فالمعاملات تحت الخط تمثل فا ئضا، و العكس بالعكس، ولذلك فمن الأغراض الأساسية لميزان المدفوعات هي تقديم مؤشر يبين مدى الحاجة للقيام بتصحيح الاختلال الخارجي و يكون الخلل عادة في أقسام معينة من الميزان خصوصا في الحساب الجاري، باعتباره من أكبر الحسابات، و الذي يؤدي وجود العجز فيه إلى حدث تشوهات في الاقتصاد الوطني ، كما يمكن أن يكون العجز في الحساب الرأسمالي نتيجة لارتفاع القروض الخارجية و هو ما يوجب على السلطات في هذه الحالة إتباع حزمة من السياسات النقدية و المالية لمعالجة الخلل

ومن أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات ما يلي:

***التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية** :إذا كان سعر صرف عملة بلد ما أكبر من قيمته الحقيقة ,

[1] بركات كوثر،دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات ،مرجع سابق ص 12

[2] رباعي الياقوت،شرف سامية ،أثر تغير سعر الفائدة على حساب رأس المال في ميزان المدفوعات ، مرجع سابق ص20.

سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب ، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها و بالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.

أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه ,سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات ، مما يؤدي إلى حدوث اختلال في الميزان لذلك هذه الإختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية و التي تساهم في استمرارية الاختلال الخارجي.

***أسباب هيكلية** :و هي المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وخاصة هيكل التجارة الخارجية إضافة إلى قدرة الاقتصاد الإنتاجية و درجة اعتماد الأساليب الفنية المتقدمة في العملية الإنتاجية، و هذا ما ينطبق تماما على الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية) ،حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق والعالمية كتغير أذواق المستهلكين و انصرافهم على هذه السلع,أو حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

***أسباب دورية** : و هي تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الانكماش، ينخفض الإنتاج و الدخول و الأثمان و تزداد معدلات البطالة، فتنكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، و في فترات التضخم يزيد الإنتاج و ترتفع الأثمان و الأجور و الدخول فتقل قدرة البلد على التصدير و تزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات

***الظروف الطارئة** :قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها، و قد تؤدي إلى حدوث إخلال في ميزان المدفوعات مثل حالات الكوارث الطبيعية و اندلا ع الحروب، و التغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا و دوليا فهذه الحالات ستؤثر على صادرات البلد المعني، الشيء الذي ينجر عنه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات المقدرة بالنقد ألأجنبي وقد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج البلد ، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

***أسباب أخرى:** مثل انخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة ضعف التقدم التقني ، لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات و التجهيزات الفنية و مستلزمات الإنتاج و غيرها من سلع التنمية لفترة طويلة حيث تهدف هذه البلدان من خلال السياسة إلى رفع مستوى الاستثمار الذي غالبا ما يتجاوز طاقتها من الادخار الاختياري ويترتب عن هذا التفاوت بين أسعار الاستثمار.

و مستوى الادخار اتجاه نحو التضخم ، و هو اتجاه مزمن إذ أنه سنة بعد سنة و نتيجة لهذا التضخم و نظرا لزيادة واردات هذه الدول فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنا في ميزان مدفوعاتها وتمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل مبرمة مسبقا ، مما يجعلها تقع في المديونية ، و هو ما يعقد مسيرة هذه الدول تنمويا.[1]

الفرع الثالث :أنواع الإختلالات في ميزان المدفوعات

في الحقيقة يختل ميزان المدفوعات حسب الظروف و الأسباب المؤدية و نميز بين نوعين أساسيين من الاختلال من حيث الفترة حيث الفترة مؤقت و دائم.

1-الاختلال المؤقت:

يحصل نتيجة حدوث بعض المتغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل ، أي التي تحدث خلال السنة و قد لا يتكرر في السنة الموالية ، أو في ما يليها من السنوات الاخرى [2]

و بالتالي فالاختلال المؤقت بدوره يمكن أن يحوي عدة أصناف مثل:

أ-الاختلال العارض :و هو الذي ينتاب الاقتصادي الخارجي للدولة نتيجة ظروف طارئة ، قد يتسبب هذا النوع في عجز أو فائض في الميزان سرعان ما يزول السبب الذي أوجده

ب-الاختلال الموسمي :يتوقف هذا النوع الاختلال على المدة المأخوذة عند النظر إلى ميزان المدفوعات فكلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر حجم احتمال وجوده و العكس صحيح ، ويظهر هذا الاختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم فيها النشاط الاقتصادي على الزراعة ، ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها في الخارج ، إما في آخر المدة فيتلاشى هذا الفائض و ربما يتحول إلى عجز .

ث-الاختلال الدوري:هو الاختلال الذي يظهر في الدول المتقدمة و الدول ذات الحركية الاقتصادية و هو مرتبط بالتقلبات الاقتصادية المستمرة فيكون ميزان فائض خلال فترة الازدهار و عاجز خلال فترة الركود.[3]

ج-الاختلال الإتجاهي:

هو الاختلال الذي يظهر في التجاري ، بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصادية الوطني من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو ,وذلك أنه في الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة ، في حين تنعدم القدرة على زيادة

---

[1] بركات كوثر،دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات ،مرجع سابق ص 13 ص 14

[2] عبد الرحمن يسري أحمد ،الإقتصاديات الدولية ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2000 ،ص216

[3] عزي خليفة،سعر الصرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت و نظام التعويم المدار و تأثيره على ميزان المدفوعات ،شهادة لنيل الماجيستر ،علوم إقتصادية ،جامعة المسيلة ،الجزائر ص14ص15

الصادرات بنفس الدرجة ، وذلك بسبب الطلب المستمر على السلع الرأسمالية الوسيطة التي تحتاجها للنمو الاقتصادي و الاختلال يعالج عن طريق تحركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل.

ح–الاختلال النقدي:

يحدث هذا عندما تنخفض القيمة الداخلية لعملة ما ، مما يسبب ارتفاع الأسعار فيها مقارنة بالأسعار في الدول الأخرى ، و مع ذلك تصر هذه الدولة على الاحتفاظ بسعر صرف عملتها (قيمة عملتها بالنسبة للعملات الأجنبية) على ما هو عليه و هو الأمر الذي يترتب عليه حدوث اختلال في ميزان المدفوعات يسمى "الاختلال النقدي " وذلك لارتباطه بقيمة النقد الوطني و لأسعار السائدة .ويعتبر التضخم المحلي مثالا واضحا لهذا النوع من الاختلال , فمن المعروف أن زيادة الدخول النقدية في دولة ما تولد طلبا متزايدا على الواردات البديلة لإنتاج محلي بسبب انخفاض أسعارها إذا ما قورنت بالمنتجات المحلية.

أيضا ، فإن الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدولة ،بسبب ارتفاع الأسعار فيها قد يتحول إلى الدول المنافسة وكل هذا من شأنه أن يؤدي إلى عجز في الميزان ، و هذا العجز لا سبيل لعلاجه ألا بتخفيض العملية ، أو إعادة الأسعار إلى ما كانت عليه عن طريق إتباع سياسة انكماشية مناسبة [1]

2–الاختلال الدائم:

أو الأساسي أو الهيكلي كما يسميه البعض، و يحدث هذا الأخير عندما تحدث تغيرات هيكلية في النشاط الاقتصادية أو بعض قطاعات الإنتاج أو الاستهلاك فيكون هناك فرق كبير بين العرض و الطلب، و يرجع غالبا إلى بعض أو أحد العوامل التالية:

–تحول الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر ،مثل التحول من الفحم إلى البترول.

–تغير عرض عناصر الإنتاج، فقد يتغير عرض العمل بسبب النمو في السكان، أو عرض الموارد الطبيعية بسبب البحث أو الاكتشافات الجديدة.

–تغير فنون الإنتاج، كإحلال عنصر إنتاجي متوفر نسبيا على عنصر آخر نادر نسبي، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج ومن ثم إلى زيادة إمكانية التصدير.

–التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج، وذلك بسبب إستثمارتها الخارجية، وهو ما يؤدي إلى تغير العائد الذي تحصل عليه من هذه الاستثمارات.

[1] محمود يونس، إقتصاديات دولية ،دار الجامعية ،إسكندرية 2000،،ص 258 ص 259

هذا النوع من الاختلال نحتاج لعلاجه إلى جهود كبيرة و مستمرة بدأ من وجود أسباب حدوثه وصولا إلى كيفية معالجتها، معتمدين بشكل واسع على السياسات النقدية و المالية بمختلف أدواتها للتحكم في هذا الوضع .إلى كيفية معالجتها، معتمدين بشكل واسع على السياسات النقدية و المالية بمختلف أدواتها للتحكم في هذا الوضع .[1]

المطلب الثالث:آليات تسوية الإختلالات في ميزان المدفوعات

إن تسوية ميزان المدفوعات هي العملية التي يمكن من خلالها إزالة الاختلال في ميزان المدفوعات بين جانبيه عند ظهوره،و في سبيل معالجة هذا الاختلال عملت عدة تحليلات على تبيان الآليات التي تحقق العودة إلى وضعية التوازن

الفرع الأول:التوازن الآلي لميزان المدفوعات عند الكلاسيك

درس الاقتصاديون الكلاسيك ميكانيكية عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات سواء عن طريق التغير في الأسعار الداخلية (مع ثبات سعر الصرف) أو عن طريق تعديل سعر الصرف (مع بقاء المستوى العام للأسعار ثابتا) و فيما يلي سنوضح أولا كيف يعود التوازن إلى الميزان عن طريق تغير الأسعار الداخلية ثم نلي بذلك ببيان كيفية عودة التوازن إلى الميزان عن طريق تغير سعر الصرف.

1-إعادة التوازن عن طريق تغير الأسعار الداخلية :

يرجع الاهتمام بتغيرات الأسعار إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عند الكلاسيك ، حيث كان نظام الصرف السائد حينذاك هو القائم على القاعدة الذهب (حرية الإنتقال الدولي للذهب).

حيث يرون أن حركات الذهب النقدي بين الدول نتيجة المبادلات و التغيرات في الصرف هي السبب الرئيسي للتغيرات في الأسعار ، و التي من شأنها أن تؤدي إلى إعادة التوازن ، لكن النظرية تفترض توفر شروط من أجل تحقيق الآلية لفعاليتها ، و هي :

-ثبات أسعار الصرف؛

-حيادية النقود بحيث لا تؤثر على المتغيرات الاقتصادية بل فقط على مستوى أسعار السلع؛

-مرونة الطلب على السلع و الخدمات المنتجة محليا و المستوردة من الخارج؛

-مرونة الطلب و العرض على الصادرات و الواردات؛

[1] محمود يونس،إقتصاديات دولية،مرجع سابق ص 260

-حرية انتقال عناصر الإنتاج؛

-وجوب كون السوق في موقع تنافسي؛

-عدم تدخل الحكومات في التأثير على المتغيرات الاقتصادية؛

نفترض أن هناك دولة تسير على قاعدة الذهب، و لنفترض أيضا أن ميزان المدفوعات الجارية لهذه الدولة قد حقق فائضا، حيث يترتب عليه دخول الذهب إليها، وينجم عن الزيادة في كمية الذهب زيادة كمية النقود المتداولة في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الداخلية على المستوى العالمي ،ومعنى ذلك أن أسعار السلع الوطنية تصبح مرتفعة الثمن بالنسبة إلى السلع الأجنبية، و هذا يؤدي في نهاية الأمر إلى زيادة الواردات و قلة الصادرات ، و بالتالي ف عجز في ميزان المدفوعات الجارية يعوض الفائض الذي كان موجودا في البداية ، مما يعني عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات

أما إذا افترضنا أن ميزان المدفوعات الجارية قد أصابه عجز فمعنى ذلك أن المطلوب من النقد الأجنبي أكبر من المعروض منه و عند الوصول إلى نقطة خروج الذهب، فإن الدولة ستقوم بتصديره إلى الخارج، و انخفاض المخزون منه سيولد وفقا لنظرية لنظرية كمية النقود انخفاض في الأسعار الداخلية، و ذلك في حد ذاته يعتبر أمرا منشطا للصادرات و كابحا لجماح الواردات، ومن ثم سيتجه ميزان المدفوعات نحو التوازن.[1]

2-التصحيح عن طريق سعر الصرف :

و هي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب (سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين) و اتخاذ نظام سعر صرف حر، و عدم تقيده من قبل السلطات النقدية .

و تتلخص هذه الآلية في أن البلد الذي يعاني من حالة عجز في ميزان المدفوعات عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية و بالتالي سوف يضطر إلى عرض عملية المحلية في أسواق الصرف الأجنبية ، بيد أن زيادة عرض العملية المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة و عندها ستغدو أسعار السلع و الخدمات المنتجة في ذلك البلد منخفضة مقارنة بالسلع و الخدمات الأجنبية فيزداد الطلب الخارجي على منتجات البلد ، و هكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض واردته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة. وعلى ذلك فإن انخفاض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات و تقليص الواردات و بذلك تتجه الدولة إلى تحقيق

[1] هيثم العايب،محمد الصالح تجاني،محمد الصالح بن عمر،إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري ،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ،تخصص مالية و تجارة دولية،جامعة الشهيد حمه لخضر ،الوادي ،2018/2017،ص21

التوازن الاقتصادي الخارجي ، فيظهر فائض في الميزان يعوض العجز الذي يظهر في البداية ، و بذلك يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.

و في حالة حدوث فائض في الميزان ،فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى البلد يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول، الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في أسعار المحلة للبلد مقارنة مع البلدان الأخرى ويترتب على ذلك انخفاض صادرات البلد إلى الخارج ، نظرا لارتفاع الأسعار من وجهة نظر الخارج (الأجانب) ارتفاع في الإيرادات من الخارج، نظر الملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني البلد و تستمر هذه العملية "حسب هذه النظرية " حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.

وطبقا لهذه النظرية أيضا فإن التغيرات الحاصلة في الأسعار، يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة ,و هذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات، و في حالة الفائض بمقدور البنك المركزي للبلد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة المحلية، ما سيؤدي إلى تدفق الأموال إلى خارج البلد و بالتالي التخلص من الفائض المتاح و إعادة التوازن للميزان ثانية، أما في حالة العجز فبالإمكان رفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الدخل و عندها ستزداد السيولة في السوق المالية و إعادة التوازن للميزان (الخلل في الميزان ~خروج أو دخول الذهب ~تغير في عرض النقد ~تغير في مستوى الأسعار (بما فيها معدا الفائدة)~تغير في الصرف الأجنبي ~التأثر على توازن الميزان)[1]

الفرع الثاني :آلية توازن المدفوعات في النظرية الكنزية

تعتمد النظرية الكنزية في شرحها لآلية إعادة التوازن المدفوعات أساسا على الدخل القومي و مضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية (رصيد المعاملات) يؤدي إلى إحداث في حجم الدخل القومي و التشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال

إن الاختلال في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تغير حجم الدخل الوطني و مستوى التشغيل ، اعتمادا على الميل الحدي للاستيراد و مضاعف التجارة الخارجية و الإنفاق الحكومي , فعن طريق المضاعف تؤثر الصادرات و الإنفاق على مستوى الدخل ، و هذا الأخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد باعتبار الواردات دالة تابعة للدخل

1–فرضيات النظرية الكينزية : و ترتكز هذه النظرية على الفرضيات التالية :

[1] هيثم العايب،محمد الصالح تجاني ،محمدالصالحبن عمر،إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات ،مرجع سابق،ص21ص22

-الدخل الوطني يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد.

-جمود الأسعار (ثباتها)

-ثبات أسعار الصرف

2-تفسير النظرية :

و في تفسيره للتوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين للاستيراد و مضاعف التجارة الخارجية ، أما الميل الحدي للاستيراد فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغيير في الواردات زيادة أو نقصانا ، ومقدار التغير في الدخل ,بالزيادة أو النقصان .فهو النسبة بين التغير في الواردات و التغير في الدخل القومي ، و أما مضاعف التجارة الخارجية فالمقصود به هو نسبة التغير في الدخل القومي إلى ذلك التغير الذاتي أو الأصلي في الإنفاق الذي تحقق عن طريق تحقق فائض أو تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة مع الدولة ألأخرى و هكذا توجد علاقة تبادلية بين الدخل القومي و ميزان المدفوعات .

يتحقق التوازن في النظرية الكينزية عند تساوي العرض و الطلب الكليين أي عندما يكون

$$Y=c+I+G+X-M.....(1.2)$$

بالبحث عن الدخل التوازن في النموذج الكينزية نجد:

$$Y=a+byd+bt0+bty+br0+I+G+X0+M0+MY.....(2.2)$$

بتبسيط العملية نتوصل إلى :

$$Y=1/1-b+bt+m*(bt0+I0+G+x0m0+my)$$

من المعادلة (3.1) نجد أن مضاعف الإنفاق الحكومي و مضاعف التجارة الخارجية يحملان نفس القيمة و يؤثران تأثيرا طرديا في الدخل إيجابا و سلبا و قيمة المضاعف هذه مساوية ل:1/1-b+bt+m

أما الواردات فإنها تؤثر بميلها الحدي على الدخل و الذي يكون سالبا و الذي يحسب كما يلي

$$m=Õm/Õy$$

ففي حالة الفائض لما تكون الصادرات أكبر من الواردات فإن الإنفاق على السلع و الخدمات المنتجة محليا يزداد ،مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار الزيادة في الصادرات مرجحة بمضاعف التجارة الخارجية ،هذا الإرتفاع في الدخل يؤدي إلى زيادة الواردات عن طريق أثر الميل الحدي للاستيراد و هكذا يميل الفائض إلى الزوال .أما حالة العجز فإن الإنفاق على السلع و الخدمات المنتجة محليا ينخفض مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني .بمقدار الانخفاض في الصادرات مرجحا مضاعف التجارة الخارجية،هذا الانخفاض في الدخل و بفضل الميل

الحدي للاستيراد يؤدي إلى انخفاض الواردات و هكذا يميل العجز إلى الزوال .[1]

المبحث الثالث :انعكاسات تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات

يمكن لأسعار البترول أن تلعب دور هام في التأثير على التوازن في ميزان المدفوعات الدولية إيجابا أو سلبا، ليس فقط على الدول المصدر للبترول بل أيضا على الدول المستهلكة،وذلك لما له من خصائص يتميز بها عن باقي السلع البديلة ،و الأهمية التي يلعبها عن بقية القطاعات ،و عليه سأتطرق في هذا المبحث للعلاقة التي تربط أسعار البترول بميزان المدفوعات .

المطلب الأول:العجز و الفائض في ميزان المدفوعات في ظل تقلبات أسعار البترول

تتلخص أهم آثار التغيرات في أسعار البترول على ميزان المدفوعات في زيادة الأعباء و تفاقم الديون الخارجية التي تؤدي بالدولة إلى التبعية الاقتصادية للدول الأخرى الدائنة ، و سنتطرق إلى بعض الآثار التي يخلفها التغير في أسعار البترول :

الفرع الأول: زيادة أعباء ميزان المدفوعات

أدى ارتفاع أسعار البترول إلى تحميل موازين مدفوعات معظم الدول الصناعية الغربية مزيد من الأعباء بقدر زيادة قيمة وارداتها من البترول الخام ،و في الواقع فإن العبء قد اختلف باختلاف مصادر الطاقة في هذه الدول فكلما زاد اعتماد الدول على مصادر داخلية كلما خف العبء على ميزان مدفوعاتها و العكس صحيح فالدول الصناعية تؤمن الجزء الأكبر من حاجاتها إلى البترول من الموارد الداخلية و من ثم فإن تأثير أسعار البترول على ميزان المدفوعات في كل منها كان أقل كثيرا إذا ما قورن بأثر هذا الارتفاع على بقية الدول الصناعية الأخرى و خصوصا اليابان التي تعتمد اعتمادا أساسيا على الطاقة المستوردة.[2]

الفرع الثاني :تفاقم عجز ميزان المدفوعات

يؤدي ارتفاع أسعار البترول إلى تراكم عجز موازين المدفوعات في كافة الدول المستوردة بصفة عامة ،و لكن كان الأثر أشد بالنسبة للدول النامية التي تستورد البترول بصفة خاصة و للرد على هذه الزيادات قامت الدول الصناعية بتخفيض الإنفاق و اتخذت بعض السياسات الإنتاجية أدت جميعها إلى تخفيض العجز في موازين

[1] هيثم العايب،محمد الصالح تجاني ،محمدالصالحبن عمر،إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات ،مرجع سابق،ص22ص23

[2] بوزار أمينة ،أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،تخصص مالية و إدارة المخاطر ،جامعة المدية 2015-2016،ص64

مدفوعاتها ، إلا أن هذه السياسات لم تنجح في وقف التضخم النقدي ,بل أدت على العكس إلى إيجاد تضخم نقدي مقرون بكساد اقتصادي عام و هو ما أطلق عليه الكساد التضخمي ،و بطالة عمالية و انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.

و انعكست هذه السياسات سلبا على الدول النامية المستوردة للبترول بعد أن كانت حققت بعض الفوائد الاقتصادية نتيجة فتح أسواق الدول الصناعية أمام صادراتها و بصفة خاصة السلع الصناعية و تراكم الآثار السلبية على اقتصاديات هذه الدول نتيجة ارتفاع أسعار البترول و انخفاض صادراتها انخفاضا كبيرا ، و كذا انخفاض هذه الصادرات ، و زيادة أسعار وارداتها بصورة كبيرة سبب التضخم النقدي ، قد أدى إلى انخفاض قيمة صادراتها بالنسبة إلى وارداتها أي تدهور شروط التبادل بالنسبة لها و هو ما أدى إلى تفاقم العجز في موازين مدفوعاتها [1]

الفرع الثالث:ظاهرة العجز في موازين المدفوعات و مشكلة الديون الخارجية

يترتب على زيادة أسعار البترول زيادة العجز في موازين مدفوعات الدول المتقدمة الغربية و الدول النامية المستوردة للبترول و تزيد مشكلة الدين الخارجي النسبة لهذه الأخيرة ، و لكن تفاوتت هذه المشكلة في حدتها من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية حيث استطاعت المجموعة الأولى التغلب تقريبا على هذه المشكلة في حين لم تستطع هذه الأخيرة الإفلات منها.

و عند محاولة تقدير أثر زيادة سعر البترول على كل من الدول المتقدمة الصناعية و الدول النامية ،من الضروري التفرقة بين أثرين منفصلين: الأثر المالي و الأثر الحقيقي ،و يقصد بالأثر الحقيقي الكمية الحقيقية من السلع و الخدمات التي تدفع الدول المنتجة للبترول بسبب ارتفاع أسعاره، أما الأثر المالي فيقصد به المدفوعات النقدية، و بحيث الفرق بين الاثنين لأن المدفوعات النقدية ترد مرة أخرى حيث تقوم الدول المنتجة للبترول بشراء مزيد من السلع و الخدمات و كذا تخفف المدفوعات الحقيقة من المدفوعات المالية.[2]

[1] –زيتوني هوارية ،أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات ،رسالة ماجيستر،كلية العلوم التجارية ،جامعة إبن خلدون تيارت ،2010–2011 ص 107

[2] بوزار أمينة ،أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات ،مرجع سابق ص 65

الفرع الرابع: مشكلة الديون الخارجية

واجهت هذه المشكلة كل من الدول الصناعية و الدول النامية غير المصدرة للبترول و لكن بطريقة مختلفة فاحتياطات الأوبك المتزايدة المحتفظ بها في الدول الصناعية تشكل دينا على هذه الأخيرة لدول الأوبك فالإحتياطات عبارة عن حق مقابل سلع و خدمات تتم في المستقبل في الدول الصناعية و هناك طرق عديدة يمكن بها للدول الصناعية أن تدافع عن نفسها في حالة المطالبة بهذا الحق أقلها التضخم و تقليل قيمة العملة ،أما بالنسبة للدول النامية التي تكون ديونها بعملات غير عملتها الوطنية فإن خطر الإفلاس يكون أكبر .

و قد تزايدت الديون الخارجية للدول النامية بمعدل السريع منذ عام 1973م ،و لكن بداية المشكلة كانت في مطلع حقبة السبعينات ، مع أزمة الكساد التضخمي التي واجهت الاقتصاديات الرأسمالية في ذلك الحين و قد ترتب على هذه الأزمة من الناحية ، تراخي شديد في الطلب العالمي على المواد الأولية الي تصدرها دول العالم الثالث ، صاحبة تزايد نزعة الحماية في التجارة الدولية ، مما شكل عقبة إضافية أمام صادرات البلاد النامية و قد أدى ذلك إلى نقص في حصيلة النقد الأجنبي للبلاد المختلفة، ومن ناحية أخرى إتجهت أسعار الواردات من البترول إلى الارتفاع، و خاصة بعد 1973، حيث ارتفعت أسعار السلع الصناعية بنسبة أكبر من أسعار البترول ،كما سبق الإشارة و قد نجم عن ذلك زيادة عجز موازين المدفوعات و حدوث أزمات حادة في السيولة النقدية الخاصة بها.

و قد لجأت هذه الدول إلى الافتراض الخارجي بشكل متزايد ،ساعد عليه أن ظروف الأسواق النقدية العالمية في ذلك الوقت ، و بالذات في أعقاب 1973، كانت تسمح بتلبية حاجات الدول المتخلفة إلى الإفتراض حيث كان هناك إفراط في السيولة ،ساعد البنوك و المؤسسات المالية و النقدية في البلاد الرأسمالية إلى إقراض الدول المتخلفة بسخاء دون ضوابط أو مراعاة بقواعد الإقراض المعروضة سعيا وراء الربح . وكان السبب وراء هذه الزيادات في السيولة نمو و تضخم ما يعرف بسوق الدولارات الأوربية من ناحية ، و إنخفاض طلب الدول الرأسمالية الصناعية على تلك الموارد النقدية من ناحية أخرى نتيجة لموجة الكساد التضخمي [1]

المطلب الثاني :التغيرات في الموازين التجارية في ظل تقلبات أسعار البترول

لتقلبات أسعار البترول العالمية مجموعة من الآثار الإيجابية و السلبية على الموازين التجارية ليس فقط بالنسبة للدول التي يحتل فيها البترول نسبة كبيرة في تجارتها الخارجية ، و لكن أيضا بالنسبة لكثير من دول العالم الأخرى

[1] بوزار أمينة ، أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات ،مرجع سابق ص67

و ذلك لما يتصف به البترول من طبيعة معينة و علاقات متداخلة و متماسكة مع غيره من قطاعات الإقتصاد وما يمتلكه من أهمية نسبية كبيرة في حركة التجارة الدولية [1]

و الجدول التالي يوضح التغيرات الهيكلية في الموازين التجارية لمجموعة دول العالم ، و الذي يشمل ثلاث مجموعات حسب التقسيم الإحصائي الوارد ، و علاقة تقلبات الأسعار البترولية بهذه التغيرات ،وذلك لسنوات مختارة من الفترة (1996-2005)

الجدول رقم (7-2)تطور رصيد الحساب الجاري لمجموعات دول العالم لبعض سنوات الفترة (1996-2005)

الوحدة :مليون دولار

	دول منظمة OECD	الدول النامية المستوردة للبترول	الدول النامية المصدرة للبترول
1996	9.2	9.0	1.2
1997	19.5	27.2	63.9
1998	27.2	30.5	4.4
1999	48.7	22.9	66.6
2000	4.0	84.0	102.4
2001	27.3	74.1	90.6
2002	28.0	41.2	50.1
2003	65.8	64.6	70.6
2004	57.5	24.2	171.6
2005	19.8	27.1	25.4

المصدر :زيتوني هوارية ,أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات ،مذكرة ماجيستر ،علوم تجارية ،جامعة إبن خلدون تيارت،2010-2011،ص 111

[1] بوزار أمينة ،أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان الدفوعات ،مرجع سابق ص168

من خلال الجدول يمكن استنتاج ما يلي:

الفرع الأول:بالنسبة للأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD

تعتبر مجموعة هذه الدول من أكثر دول العالم تأثرا و تأثيرا في صناعة البترول العالمية ،لما بهذه الدول من تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة في تحديد أسعار البترول عالميا , و قد تأثرت الموازين التجارية لهذه الدول بالتقلبات في الأسعار العالمية للبترول فقد تحول الفائض في الميزان التجاري لهذه الدول في عام 1996 إلى 9.2 مليار دولار إلى عجز قدره 27.2 مليار دولار في عام 1998 و ذلك مع الإخفاق المفاجئ لأسعار البترول سنة 1998 و مع حدوث الارتفاع التالي لأسعار البترول سنة 2000 قفز الفائض ليصل إلى 04 مليار دولار و قدد قلل من العجز لهذه الدول التحويلات الخاصة في بعض السنوات خلال هذه الفترة حتى أن رصيد الحساب الجاري سجل فائضا في عام 2000 و قدكان لهبوط الأسعار في 2007 أثر واضح على تحسن شروط التبادل التجاري بالنسبة لهذه الدول ، و على سبيل المثال نجد أن الهبوط في أسعار البترول سنة 2005 أدى إلى انخفاض الفائض في الحساب الجاري ليصل إلى 19.8

الفرع الثاني:بالنسبة للدول النامية المستوردة للبترول

تمثل الواردات البترولية نسبة كبيرة من إجمالي واردات هذه الدول و تعاني هذه الدول عجز مستمر في موازين مدفوعاتها يرجع أساسا إلى عجز الحساب الجاري لهذه الدول , فمع حدوث الارتفاع في أسعار البترول ، وصل رصيد الحساب الجاري لهذ الدول إلى عجز قدره 27.2 مليار دولار ،و قد استمر هذا العجز بصفة أساسية إلى ارتفاع فاتورة الواردات البترولية لهذه الدول من ناحية , وتفاقم العجز في رصيد ميزان التجارة غير المنظورة لهذه الدول خلال هذه الفترة من ناحية أخرى.

و عندما أخذت أسعار البترول في الهبوط استفادت هذه الدول من ذلك حيث انخفضت قيمة وارداتها البترولية ،و قد إتضح ذلك في في رصيد الحساب الجاري لهذه الدول حيث أخذ في الانخفاض منذ عام 2003 حتى وصل إلى نفس رصيد العجز سنة 1996 تقريبا، وقدكان من الممكن أن ينخفض هذا العجز إلى أكثر من ذلك لولا أن انخفاض العجز التجاري السلعي لهذه الدول بسبب انخفاض تحويلات مواطني هذه الدول الأخيرة عن عدد كبير من العاملين الأجانب لديها بعد انخفاض أسعار البترول[1]

[1] بوزار أمينة ،أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات ،مرجع سابق ،ص 69 ص 70

الفرع الثالث :بالنسبة للدول النامية المصدرة للبترول

تعتبر هذه الدول المصدر الرئيسي للإمدادات البترولية في العالم و تشمل هذه الدول أعضاء منظمة الأوبك بالإضافة إلى بعض الدول النامية الأخرى المصدرة للبترول من خارج هذه المنظمة ، وقد أنعكس ارتفاع أسعار البترول بصورة إيجابية على الموازين التجارية السلعية لهذه الدول ، فمع حدوث الإرتفاع الأول في أسعار البترول ،قفز الفائض التجاري لهذه الدول ليصل إلى 102.4 مليار دولار سنة 2000 و مع إستقرار أسعار البترول خلال الفترة 2001-2005 إنخفض الفائض ليصل إلى في عام 2000 إلى حوالي نصف ما كان عليه في عام 2000 ومع الإرتفاع الثاني للأسعار قفز الفائض إلى 70.6 مليار دولار سنة 2003 ، ونجد أن الفائض حطم رقما قياسيا في عام 2004 حيث وصل إلى 171 مليار دولار و تجدر الإشارة إلى أن هنا الكثير من دول هذه المجموعة إستعانت بفوائضها البترولية التي تحققت خلال هذه الفترة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،وجذبت في سبيل ذلك الملايين من العمالة الأجنبية ،مما جعل رصيد التحولات الخاصة و ميزان التجارة غير المنظورة يسجلان عجزا يمتص جزءا كبيرا من فائض موازينها التجارية و هذا يتضح من انخفاض الفائض في رصيد الحسا الجاري لهذه الدول بالمقارنة مع الفائض التجاري المحقق لها خلال هذه الفترة .

وتجدر الإشارة هناك أن مجموعة الدول الأعضاء في منظمة OPEC ظلت خلال فترة محل الدراسة على حالة عجز مستمر في تعاملها التجاري مع مجموعة الدول التنافسية المستوردة للبترول ،بينما سجلت الموازين التجارية للدول النامية المصدرة للبترول فائضا مع كل المجموعتين الأخيرتين ،وهو عكس ما سجلته موازين مدفوعات الدول النامية المستوردة للبترول .[1]

المطلب الثالث:الدخل الصافي لحصيلة الإرادات البترولية

تتضح أهمية الدخل الصافي لقطاع البترول من النقد الأجنبي في تحديد الدور الحقيقي لهذا القطاع في تمويل إحتياجات التنمية بوجه عام وفي سداد العجز في ميزان المدفوعات بوجه خاص،حين ان حقيقة هذا الدور يجب أن يتكرر على تحديد الدخل الصافي لهذا القطاع من النقد الأجنبي و ليس الدخل الإجمالي منه كما يمكن تأكيد هذا الدور ببيان مدى كفاءة القطاع في الحصول على النقد الأجنبي بأقل تكلفة ممكنة.[2]

و لتحديد التكلفة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واجدة من النقد الأجنبي بواسطة هذا القطاع أو

[1] حسن عبد العزيز حسن،الطاقة و التنمية وموازين المدفوعات الدولية ،القاهرة ،1980 ،ص81.

[2] حسن عبد العزيز حسن ،الطاقة و التنمية وموازين المدفوعاتالدولية،القاهرة ،1980 ص120

المشروع،أي أنه لقياس هذا المعدل يستلزم حساب ثلاث عناصر رئيسية :

-إجمالي التكلفة المحلية للقطاع.

-إجمالي إيرادات القطاع من النقد الأجنبي .

-إجمالي تكلفة القطاع من النقد الأجنبي.

الفرع الأول:التكلفة بالنقد المحلي

تشمل هذه التكلفة كل ما يتحمله قطاع البترول من تكلفة بالنقد المحلي في سبيل إتمام عملياته المختلفة من إنتاج و تكرير و نقل و تسويق و أهم بنود هذه التكلفة ما يلي:

-التكلفة الرأسمالية و تشمل الإعلام السنوي و الفائدة على القروض المحلية للقطة القطاع؛

-تكلفة الأجور للعمالة الماهرة و غير الماهرة في القطاع؛

-تكلفة المواد الخام المستخدمة بواسطة القطاع؛

-أي نفقات أخرى يؤديها القطاع بالنقد المحلي.

***التكلفة الرأسمالية**:ونجد من ضمنها

أ-الإهلاك:ويقصد به المبالغ التي تحجز لمواجهة النقص في القيمة الحقيقية للأصول الثابتة للقطاع نتيجة استعمال هذه الأصول

ب-الفائدة على القروض المحلية :تحسب هذه الفائدة على المكون المحلي في الأصول الثابتة أي بعد استبعاد الواردات الاستثمارية للقطاع من الأصول ،باعتبار أن هذه الواردات لا تمول بقروض محلية و بالتالي لا تدخل ضمن بنود التكلفة المحلية و تؤخذ في الحساب عند تقرير تكلفة القطاع بالنقد الأجنبي.

***أجور العمال** :تمثل أجور العمالة في قطاع البترول أحد البنود الهامة ، في حساب عنصر التكلفة المحلية في هذا القطاع، ويستبعد أجور هؤلاء العاملين الجانب تدخل ضمن حساب تكلفة القطاع بالنقد الأجنبي

الفرع الثاني: إجمالي إيرادات القطاع من النقد الأجنبي

تشمل إيرادات البترول من النقد الأجنبي ،حصيلة الصادرات من الزيت الخام و المنتجات البترولية و الإيرادات من تمويل السفن و الطائرات و إيرادات أخرى متنوعة هذا بجانب الموارد غير المنظورة للقطاع.

وعليه فإن حصيلة قطاع البترول من صادرات الزيت الخام المنتجات البترولية و الإيرادات من تموين السفن و الطائرات،تمثل إيرادات ترتبط ارتباطا وثيقا الأنشطة الرئيسية للقطاع و بما يتحمله من تكلفة محلية ،و بالتالي تمثل هذه الإيرادات إجمالي إيرادات قطاع البترول من النقد الأجنبي.

الفرع الثالث:إجمالي تكلفة القطاع من النقد الأجنبي

تتمثل تكلفة قطاع البترول من النقد الأجنبي في المدفوعات المختلفة التي يؤديها القطاع لمواجهة وارداته السلعية وواردااته الأخرى غير المباشرة و أيضا الواردات من حصة الشريك الأجنبي ،وتشمل هذه التكلفة أيضا مدفوعات قطاع العمالة الأجنبية و الفوائد على القروض الأجنبية التي يحصل عليها القطاع .

1–واردات قطاع البترول:و تشمل واردات مباشرة وواردات غير مباشرة إضافة إلى الواردات من حصة الشريك الأجنبي .

أ–الواردات المباشرة:تشمل الواردات السلعية و الاستثمارية مقدرة بالنقد الأجنبي على أساس الأسعار العالمية

ب–الواردات غير المباشرة :تشمل الواردات السلعية في المكون الأجنبي في السلع و المنتجات المحلية التي يستخدمها قطاع البترول كمدخلات في أنشطة مختلفة

ج–الواردات من حصة الشريك الأجنبي:يستخدم قطاع البترول جزء من موارده بالنقد الأجنبي في تمويل وارداته من حصة الشريك الأجنبي.

2–أجور العمال الأجنبية :يعمل قطاع البترول على الاستفادة من الخبرات المتقدمة في الأنشطة المختلفة بصناعة البترول ،و لهذا فإن القطاع يستخدم عددا من العاملين الأجانب في هذه الأنشطة لتكوين الخبرات اللازمة لانجاز الأعمال الحالية و المستقبلية و حتى يمكن رفع كفاءة العاملين في القطاع الاستفادة من كل ما هو حديث عالميا في صناعة البترول.

و في الأخير يتضح لي أن قطاع البترول يعتبر الآن أهم بند من بنود ميزان المدفوعات ،حيث يمثل المصدر الرئيسي للحصول على النقد الأجنبي اللازم لتحويل احتياجات التنمية في البلاد ،بل يعتبر من أكثر القطاعات الاقتصاد كفاءة في الحصول على هذا النقد حيث ينخفض معدل تكلفة الموارد المحلية للحصول على الدولار بواسطة هذا القطاع.[1]

[1] بوزار أمينة ،أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات ،مرجع سابق،ص73.

خلاصة الفصل :

إن أهم خلاصة يمكن الخروج بها في نهاية الفصل الثاني هو أن ميزان المدفوعات أداة اقتصادية تحليلية شاملة للاقتصاد المعني من حيث هيكله التصديري و العوامل المؤثرة فيه كمستوى التكاليف و الاسعار و غيرها فهو أداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للبلد ،و في هذا السياق تظهر أهمية التوازن في اللجوء إليه من قبل الجهات الحكومية لتكوين التصورات اللازمة عن الوضع المالي للدولة لمساعدتها في التوصل إلى قرارات بصدد السياسات النقدية و المالية.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات خلال الفترة (1986-2019)

تمهيد:

عرف الاقتصاد الجزائري تذبذبات قوية و مستمرة خلال الثلاثة عقود الماضية من خلال تأثره بالصدمات الخارجية و في طليعتها عدم استقرار أسعار البترول،التي تشكل العنصر الأساسي في الإيرادات و الصادرات الجزائرية ،بمعنى آخر في ميزان المدفوعات.

و عليه هذا الفصل هو بمثابة الجزء التطبيقي و القياسي لهذه الدراسة حيث سيتم من خلاله القيام بدراسة تحليلية لتطور أسعار البترول و ميزان المدفوعات إضافة إلى دراسة العلاقة بين تغير أسعار البترول و بعض المتغيرات الأخرى المتعلقة بميزان المدفوعات في الجزائر للفترة الممتدة بين 1986-2019 وذلك بناء على الأدوات و الأساليب الإحصائية و القياسية ،ذلك قصد إعطاء الصورة التي يمكن لها أن ترسم مستقبل الظواهر المدروسة على ضوء البيانات الجزائرية التي تطورت في السنوات الأخيرة.

من خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى النقاط التالية :

المبحث الأول:تطور رصيد ميزان المدفوعات و أسعار البترول

المبحث الثاني:أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

المبحث الثالث:تطبيق نموذج ARDL

المبحث الأول:دراسة تحليلية لتطور أسعار البترول وميزان المدفوعات

عرف رصيد ميزان المدفوعات خلال فترة محل الدراسة عدة تطورات ،إذ الاقتصاد الوطني يتأثر بصفة مباشرة بالصدمات الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط فينتعش بارتفاع أسعاره و يتدهور بانخفاضه

المطلب الأول:تطور وضعية ميزان المدفوعات

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 1986-2019 مقسمة إلى ثلاثة فروع

الفرع الأول:تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1986-1989

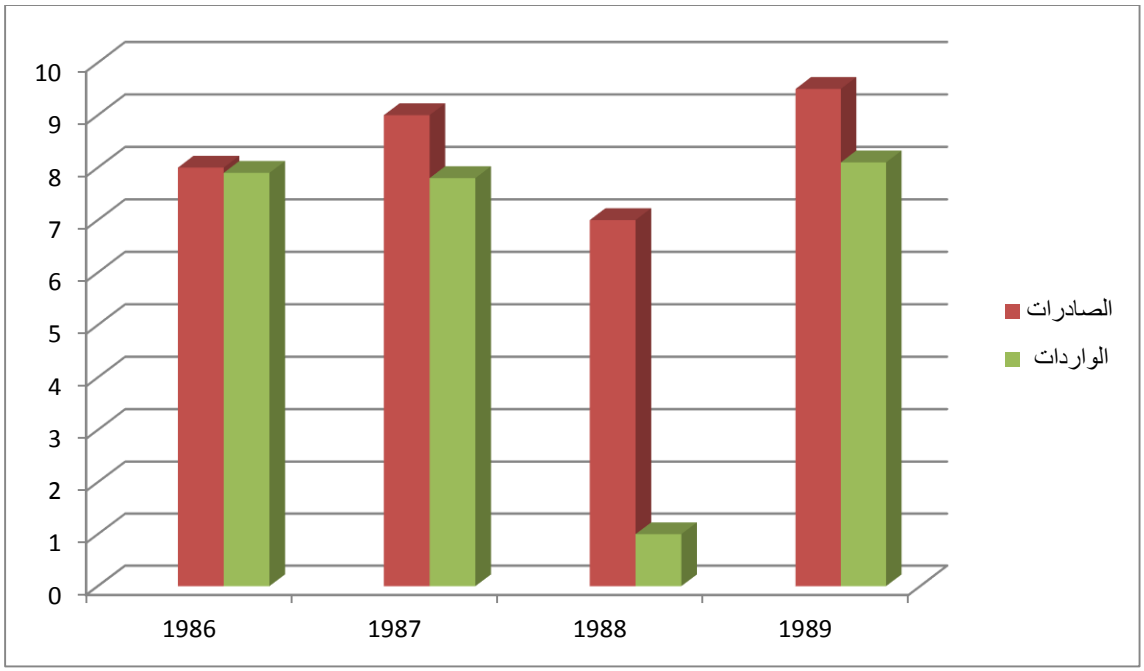
لقد تميز الاقتصاد الجزائري في النصف الثاني من الثمانينيات بتدهور مستمر في ميزان المدفوعات و يرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها التدهور الكبير في معدلات التبادل الذي عرفته الجزائر سنة 1986

1-الميزان التجاري:

شهدت حصيلة الصادرات انخفاضا بنسبة 38.01% سنة 1986،كما عرف معدل التبادل الدولي بدوره تدهورا، و هذا الوضع أدى إلى اتخاذ إجراءات استعجاليه تمثلت أهمها في فرض قيود على الاستيراد فأدى ذلك إلى انخفاض الواردات بنسبة 43% من القيمة الحقيقية.[1]

[1] رحموني سيد أحمد ،تطور حالة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1979-2007،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية،المركز الجامعي تمنراست ،2010،ص339.

و المنحنى البياني رقم(3-1) يمثل تطور الصادرات و الواردات خلال الفترة 1986-1989



المصدر:حنان لعروق ساسة الصرف و التوازن الخارجي ،دراسة حالة،مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية 2004 -2005،ص 134

يتضح من خلال المنحنى:أن الصادرات شهدت تطور ملحوظ سنتي 1986 و 1987 بقيمة 06.8 و 9.02 مليار دولار ،حيث شهدت انخفاض سنة 1988 بقيمة 7.62 مليار دولار ، ومن ثم شهدت ارتفاع ملحوظ سنة 1989 بقيمة 9.53 مليار دولار ،على عكس الواردات التي شهدت تدهورا في قيمتها طيلة فترة (1986-1988) و في سنة 1988 ارتفعت قيمتها لتبلغ 8.36 مليار دولار .

2-العملة المحلية و الاحتياطات من الصرف الأجنبي:

انخفضت الاحتياطات من الصرف الأجنبي بنسبة 66 ما بين سنتي 1985 و 1989 و هو ما زاد الضغط على الدينار الجزائري.[1]

حيث عرفت العملة المحلية أيضا تدهورا في قيمتها خاصة و أن سعر الصرف كان يحدد إداريا أثناء فترة الثمانينيات، حيث ارتفع سعر الصرف من 1 دولار أي بقيمة 4.31 دينار سنة 1981 إلى 7.60 دينار سنة 1989،كما تميزت هذه الفترة بظهو سوق موازية للعملات الأجنبية .فاق سعر الصرف الدينار نظيرة في السوق

[1] هاشم جمال ،السوق البترولية العالمية و انعكاساتها على الجزائر،مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 1988،ص42.

الموازية

3-تطور رصيد ميزان المدفوعات:

حقق ميزان المدفوعات هو الأخير طيلة تلك الفترة باستثناء سنة 1987 أين قدر الرصيد ب0.3 مليار دولار و هذا ما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول رقم(1-3):طور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1986-1989 الوحدة مليار دولار

السنوات	1986	1987	1988	1989
رصيد ميزان المدفوعات	-1.5	0.3	-10.9	-11.8

المصدر:هاشم جمال،السوق البترولية العالمية و انعكاساتها على الجزائر ،مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 1988 ص43 .

يتضح من الجدول أن ميزان المدفوعات قد شهد خلال سنة 1986 عجزا بقيمة 1.49مليار دولار أمريكي و قد استمر العجز إلى غاية 1989 حيث قدر ب 0.77 مليار دولار أمريكي

و كخلاصة مما سبق نستنتج أن ميزان المدفوعات قد شهد خلال الفترة 1986-1989 رصيدا سالبا

الفرع الثاني:تطور وضعية ميزان المدفوعات و أرصدته خلال التسعينات

جدول رقم(2-3)يبين وضعية ميزان المدفوعات و تطور أرصدته خلال التسعينات

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ميزان العمليات ج	1.35	2.39	1.3	0.8	1.8-	-2.2	1.2	3.45	-1.12	0.02
الميزان التجاري	3.11	4.67	3.2	2.4	-0.3	0.2	4.13	5.69	1.28	3.36
الصادرات	12.88	12.44	11.1	10.44	8.89	10.25	13.2	13.8	10.15	12.32
المحروقات	12.3	11.97	11.0	9.9	8.6	9.7	12.6	13.18	9.77	11.91
اخرى	0.53	0.47	0.5	0.6	0.3	0.5	0.6	0.64	0.38	0.41
الواردات	-9.7	-7.7	-8.3	-8.0	-9.2	-10.1	-9.1	-8.1	-8.87	-8.96
صافي خدمات غ	-1.2	-1.35	-1.1	-1.0	-1.2	-1.3	-1.4	1.08-	-1.5	-1.84
الدائن	0.51	0.42	0.6	0.6	0.7	0.7	0.8	1.07	0.74	0.72
المدين	-	-	-	-	-1.84	-2.31	-2.56	-2.4	-2.37	-2.51

صصافي دخل االلعوامل	2.09 –	−2.21	−2.2	−1.8	−1.7	−2.2	−2.4	2.22 –	−2.0	−2.29
ددائن	0.07	0.07	0.1	0.2	0.1	0.1	0.2	0.26	0.37	0.22
مدين	–	–	–	–	−1.84	−2.31	−2.56	2.47 –	−2.37	−2.51
مدفوعات الفوائد	2.16 –	−2.29	−2.4	−1.9	−1.8	−1.3	−2.6	2.11 –	−1.95	–
صافي التحويلات	1.53	1.29	1.4	1.1	1.4	1.1	0.9	1.06	1.09	0.79
ميزان حساب رأس المال	1.57 –	−1.89	−1.1	−0.8	−2.5	−4.1	−3.3	2.19 –	−0.66	−2.4
الاستثمار المباشر	−0.4	−0.08	0.00	0.00	0.00	0.00	0.3	0.26	0.47	0.46
رأس المال	0.44 –	−1.23	0.1	−0.3	−2.4	−3.9	−3.4	2.51 –	−1.33	−1.97
السحب	6.29 –	6.00	6.9	6.5	4.7	3.2	1.8	1.69	1.83	1.08
السداد	6.73 –	−7.22	−6.8	−6.9	−7.1	−7.1	−5.2	−4.2	−3.16	−3.04
قروض قصيرة الأجل و السهو و الخطأ	1.03 –	−0.56	−1.2	−0.5	−0.1	−0.3	−0.2	0.04 –	−0.2	−0.89
قروض قصير الأجل	1.03 –	0.56	0.2	0.00	−0.1	0.1	0.2	0.16 –	–	–
السهو و الخطأ	–	–	−1.3	0.0	0.00	−0.2	0.00	–	–	–
الميزان الكلي	8.40	1.04	−0.11	−0.03	−4.37	−6.32	−2.09	1.17	−1.74	−2.38
التمويل	–	–	−0.2	–	−1.1	6.3	2.1	1.16 –	−1.78	−2.38
التغير في الاحتياطات	0.22 –	0.5	0.1	−0.3	0.07	0.5	−2.10	3.83 –	1.21	2.40
إعادة الشراء في الصندوق	0.90	−0.84	−20.0	.30.0	0.00	0.3	0.6	0.35 –	−0.45	−0.36
الاحتياطات من غير الذهب	0.8	1.6	1.05	1.05	2.6	2.10	4.20	8.04	6.84	4.40

المصدر:بنك الجزائر

انطلاقا من سلسلة المدفوعات المبنية في الجدول أعلاه نلاحظ:

1–على مستوى الميزان التجاري:نلاحظ أن الميزان التجاري عرف رصيدا موجبا في كل السنوات عدا سنة

1994 عرف رصيدا سالبا .

-الفترة 90-94: في هذه الفترة عرفت تناقص في حصيلة الصادرات الجزائرية،حيث تراجعت الإيرادات البترولية نتيجة انخفاض سعر البرميل من البترول مع استقرار في الصادرات تأثر على قيمة الواردات التي تراجعت ما بين 1990-1993 ثم ارتفعت سنة 1994 إلى 2.9 دولار. و في ظل هذه الأوضاع حافظ الميزان التجاري على وضع إيجابي رغم التراجع في الرصيد إلى غاية سنة 1994 أين سجل الميزان التجاري عجزا وصل إلى 3.0 مليار دولار

الفترة 95-99:نلاحظ في هذه الفترة الارتفاع المحسوس في الصادرات النفطية باستثناء سنة 1998 وكان ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط على التوالي إلى 17 ،19، 6 ،8و 21 ،7 دولار للبرميل الواحد ،هذا ما جعل الصادرات النفطية تصل حصيلتها سنة 1997 ما يقرب 14 مليار دولار .

بالرغم من السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي و صعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية و لهذا بقيت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10.15مليار و عرفت هذه الفترة تراجعا في الواردات نتيجة التخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري مما أدى إلى تراجع الطلب عليها [1]

حساب رأس المال

الجدول رقم (3-3) تطور حساب رأس المال خلال 1990-1999 **الوحدة:مليار دولار**

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
حساب رأس المال	-1.57	-1.89	-1.1	-0.8	-2.5	-4.1	-3.3	-2.19	-0.66	-2.4

المصدر:بنك الجزائر

يتضح من الجدول أعلاه أن ميزان حساب رأس المال قد عرف تدهور من سنة 1990 إلى 1991 بقيمة 0.32 دولار ليتحسن بالرغم من رصيده السلبي سنتي 1992 و1993 بقيمة 0.3 مليار دولار ليدخل

[1] قصاد جهيدة،بوحميدي سليمة،دراسة قياسية لأثر تغير أسعار البترول على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1986-2018،مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة المدية،2020،ص 41 .

مرحلة التفاقم سنتي 1994-1995 بقيمة 0.3 مليار دولار، ليدخل مرحلة التفاقم سنتي 1994-1995 ليعرف نوعا من التحسن في السنوات اللاحقة ،و يؤدي هذا التحسن إلى انخفاض صافي التدفقات الرأسمالية إلى الخارج ،و لقد كان هذا محسوسا ،حيث قدر ب 0.8 مليار دولار ما بين 1995-1996 حيث قدر بقيمة 1.02 مليار دولار ما بين سنتي 1996-1997،ليتحسن أكثر سنة 1998 و يصل إلى 53.1 مليار دولار.

2-على مستوى الاحتياطات الخارجية الرسمية :

لقد شكلت الاحتياطات الخارجية في بداية التسعينات تهديدا كبيرا في الاقتصاد الجزائري إذا نزلت في سنة 1990 إلى أقل من شهر واردات هذا ما يعكس إلى حد بعيد الوضعية المتدهورة التي كان يمر بها الاقتصاد الجزائري والناتج عن ضغط المديونية الخارجية تراجع الصادرات في السنوات اللاحقة ،إلا أن تدهور الأسعار البترول سنة 1998 أثر على هذه الاحتياطات بانخفاض بنسبة 15 % حيث تم استخدامها لمواجهة التزامات الخارجية للجزائر، يتوقف مستوى الاحتياطات الخارجية في الجزائر على ثلاث عوامل رئيسية : حجم المداخيل من الصادرات البترولية، مستوى الخدمات الدين الخارجي السنوي و رصيد الاجمالي لميزان المدفوعات و للإشارة للميزان الكلي عرف وضعية مستقرة حيث انتقل من الفائض إلى العجز.[1]

إن أسوء سنتين في هذه الفترة كانت 1994-1995 أين بلغ العجز حوالي 44.66 مليار دولار أمريكي و هي السنوات التي انخفض فيه سعر البرميل من البترول بشكل حاد.

الفرع الثالث:تطور ميزان المدفوعات و أرصدته سنة 2000-2019

نظرا للتغيرات التي تطرأ على الاقتصاد الجزائري مع بداية الألفية ،فقد شهد رصيد ميزان المدفوعات عدة تغيرات و تطورات و هذا ما سنتطرق إليه:

الجدول رقم(4-3):تطور ميزان المدفوعات و أرصدته خلال الفترة (2000-2010)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ميزان العمليات الجارية	8.9	7.06	4.36	8.48	11.1	21.1	28.9	30.5	34.4	0.41	12.2

[1] قصاد جهيدة،بوحميدي سليمة، دراسة قياسية لأثر تغير أسعار البترول على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1986-2018،مرجع سابق ،ص41

الميزان التجاري	**12.3**	**9.6**	**6.7**	**11.14**	**14.27**	**26.47**	**34.24**	**34.1**	**40.06**	**7.78**	**18.2**
الصادرات	**21.65**	**19.09**	**18.71**	**24.46**	**32.22**	**46.33**	**54.74**	**60.59**	**78.59**	**45.18**	**57.09**
المحروقات	**21.06**	**18.53**	**18.11**	**23.99**	**31.55**	**45.59**	**53.6**	**59.61**	**77.2**	**44.41**	**56.12**
اخرى	**0.59**	**0.56**	**0.6**	**0.47**	**0.67**	**0.74**	**1.13**	**0.98**	**1.40**	**0.77**	**0.97**
الواردات	**-9.3**	**-9.4**	**-12**	**-13.3**	**-17**	**-19**	**-20**	**-26.3**	**-37.9**	**-37.4**	**-38.9**
صافي خدمات غير العوامل	**-1.45**	**-1.5**	**-1.2**	**-1.35**	**-2.1**	**-2.2**	**-2.2**	**-4.1**	**7.59**	**-8.6**	**-8.5**
دائن	0.91	0.91	1.30	1.57	1.85	2.51	2.58	2.24	3.49	2.99	3.57
مدين	-2.36	-2.4	-2.4	-2.9	-3.8	-4.8	-4.7	-6.9	-11.1	-11.6	-11.9
مدفوعات الفوائد	-	-	-	-1.18.	-1.2	-1.1	-0.7	-0.3	-0.2	-0.1	-0.1
صافي التحويلات	0.79	0.76	1.1	1.75	2.46	2.06	1.61	2.22	2.78	2.63	2.65
ميزان حساب رأس المال	-1.36	0.87 -	-0.71	-1.37	-1.87	-4.78	-11.22	-0.99	2.54	3.46	3.17
الاستثمار المباشر	0.42	1.18	0.97	0.62	0.62	1.06	1.76	1.37	2.33	2.54	3.47
رأس العام(الصافي)	-1.9	-1.9	-1.3	-1.99	-2.2	-3.0	-1.1	-0.7	-0.4	1.3	0.44
السحب	0.8	0.91	1.6	1.65	2.12	1.41	0.98	0.5	0.84	2.19	0.55
السداد	-2.7	-2.9	-2.9	-3.03	-4.3	-4.4	-12.8	-1.28	-1.27	-0.89	-0.11
قروض قصيرة الاجل و السهو و الخطأ	0.18	0.36 -	-0.36	-	-	-	-	-	-	-	-
قروض قصيرة	-	-	-	-	-	-	0.06	-1.1	-	-	-
السهو والخط	-	-	-	-0.61	-0.2	-2.3	-1.1	-1.6	0.64	-0.3	-0.5
الميزان الكلي	7.57	6.19	3.65	7.59	9.25	16.94	17.73	29.53	36.99	3.86	15.58

المصدر:بنك الجزائر

انطلاقا من سلسلة المدفوعات المبنية في الجدول أعلاه نلاحظ:[1]

خلال السنوات 2000-2010 تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي التي تم استمرار تراكم احتياطات الصرف مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أما الصدمات الخارجية نلاحظ من بيانات الجدول (2)تحسن مستمر لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري منذ سنة 2000 و ذلك يعود إلى تحسن في أسعار البترول ، الذي أنجز عند ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 21.6 مليار دولار سنة 2000 إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008.

و بالرغم من التسديدات المسبقة الكبيرة التي تتم في سنة 2006 و التي ترتب عنها بلوغ العجز في رأس المال المستوى القياسي ،فإن ميزان المدفوعات واصل تسجيل فائض إجمالي قدره 17.73 مليار دولار ،و بارتفاع قدره4.7.[2]

أما من سنة 2010-2013 يؤكد تطور الميزان الجاري الخارجي خلال سنة 2013 هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري أمام أي تراجع لأداة الصادرات من المحروقات ،كما يشهد ذلك التطور المسجل خلال الثلاثين الثاني و الثالث باستمرار المنحنى التصاعدي للواردات من السلع خلال 2013 بعد الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير لسنة 2009 (حيث انخفض سعر البرميل إلى 62.3دولار) و في سنة 2011 بلغ 107.45 دولار للبرميل و في سنة 2012 (109.45دولار للبرميل) ،سجلت سنة 2013 فائضا طفيفا في الميزان الجاري لمتوسط قدره 109.45دولار. تقلب متوسط السعر الشهري للبترول خلال سنة 2013 بين 101.45و115.79دولار للبرميل بعد ارتفاع الثلاثي الأول من سنة 2013 حيث قدر (112.51دولار للبرميل) مقارنة بالثلاثي الأخير لسنة 2012 (110.24دولار للبرميل)،عرف متوسط سعر الثلاثي للبترول الخام انخفاض خلال الثلاثي الثاني من سنة 2013 ليصل إلى 104.40 دولار للبرميل ، تقلصت قيمة المحروقات المصدرة بوقع 27.10% خلال السنة قيد الدراسة مقارنة بسنة 2012 حيث قدر ب 63.33 مليار دولار في 2013 (70.58 مليار دولار في 2012)، بمبلغ سداسي في انخفاض من 32.27 إلى

[1] قرباص يوسف ، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1986-2017،مذكرة لنيل شهادة الماستر،جامعة أكلي محنداو الحاج ،جامعة البويرة ،سنة 2018 ص 60

[2] ضياء مجيد الموسوي ،ثورة أسعار النفط،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2005 ،ص17 ص 19.

31.6 مليار دولار ، هذا و تأثرت الصادرات من المحروقات بتطور الكميات المصدرة أكثر من ما أثر بأسعارها. أثر التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات و المتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات الخارجية خاصة و ان احتياطات الصرف الحالية للجزائر تسمح للجزائر بمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات في الأجل القصير إلا أن هذه القدرة على مقاومة الصدمات قد تتآكل بسرعة لو بقيت أسعار البرميل على مستوى منخفض.

فعندما انخفض سعر البترول إلى 70 دولار للبرميل الواحد سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجزا خلال السداسي الأول من سنة 2014 قدر ب 32.1 مليار دولار مقابل فائض قدر ب 88.0 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق ،ونتيجة لذلك تقلصت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة إلى 193 مليار دولار .

المطلب الثاني: تحليل التطور التاريخي لأسعار البترول في الفترة الممتدة من 1986-2019.

أدت التذبذبات المستمرة لأسعار البترول إلى عدم الاستقرار في أسعار النفط الخام و بالتالي تذبذبت العوائد البترولية التي تحصل عليها البلدان المنتجة و التي تشكل مصدرا أساسيا في عملية التنمية .

الفرع الأول:تطور أسعار البترول خلال الفترة 1986-2000

نبدأ بالأزمة البترولية لعام 1986 حيث لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الأنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عالي إلا أن التزايد المعروض البترولي من دول خارج المنظمة ،وعدم الزام بعض أقطار المنظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك و دفعتها إلى خفض سعر البترول ليصبح عند المستوى 14.24دولار سنة 1988 و بداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى فوصل سعر برميل الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل مما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للبترول[1].

*بالإضافة إلى الأزمة النفطية لسنة 1998 تعرضت السوق البترولية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض و الطلب ،وأثرت أزمة البترول عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول و على الدولة المنتجة بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة حتى 4.3 % سنة 1997 إلى 8.1% سنة 1998 و في بداية 1999 تحسنت الأوضاع و ارتفع السعر إلى 17.5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك و دول من غير

[1] قصاد جهيدة،بوحميدي سليمة، دراسة قياسية لأثر تغير أسعار البترول على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1986-2018،مرجع سابق ،ص47.

الأوبك فوصل السعر سنة 2000 إلى 27.6 للبرميل.

جدول رقم (3–5): تطور أسعار البترول خلال الفترة الممتدة 1986–2000 **الوحدة:الدولار**

السنة	سعر البترول
1986	13.53
1987	17.73
1988	14.24
1989	17.31
1990	22.26
1991	18.62
1992	18.44
1993	16.33
1994	15.53
1995	16.86
1996	20.29
1997	18.86
1998	12.28
1999	17.44
2000	27.6

المصدر:WWW.OPEC.ORG

في هذه المرحلة شهد متوسط تلك الأسعار انخفاضا خلال انهيار تلك الأسعار عام 1986 إلى حولي 13 دولار للبرميل لتتعافى بعد ذلك و تستقر بين 1986–1996 و في سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى اختلال كبير في العرض و الطلب ،و في بداية 1999 تحسنت الأوضاع و ارتفع السعر إلى 17.44 دولار ثم وصل السعر سنة 2000 إلى 27.6 دولار.

الفرع الثاني:تطور أسعار البترول خلال الفترة (2000–2019)

جدول (6–3):تطور أسعار البترول خلال الفترة 2000–2019 **الوحدة:الدولار**

السنة	السعر
2000	27.6
2001	23.12
2002	24.36
2003	28.1
2004	36.05
2005	50.59
2006	61
2007	69.04
2008	94.1
2009	60.86
2010	77.38
2011	107.46
2012	109.45
2013	105.87
2014	96.29
2015	49.49
2016	40.76
2017	52.43
2018	69.78
2019	64.04

المصدر:**www.opec.org**

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاضا في مستوياتها حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23.12 دولار للبرميل ،و شهدت السوق البترولية سنة 2002 العديد من العوامل و التي كان لها الأثر الواضح في تحسن مستويات الأسعار كل ذلك ساهم في رفع أسعار سلة خامات الأوبك لتصل إلى 36.24 دولار للبرميل.

و في سنة 2003 ارتفعت سلة أسعار الأوبك لتصل إلى 28.1 دولار للبرميل و يعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب دعما الارتفاع الحاصل أهمها:

*برودة الطقس في الدول المستهلكة الرئيسية؛

*الخوف م حدوث نقص في الامدادات البترولية بسبب التوتر في الشرق الأوسط؛

*استمرار انقطاع الامدادات من فنزويلا نتيجة الاضراب العام الذي شهدته البلاد سنة 2002؛

و في عام 2004 شهد ثورة في أسعار البترول إذ ارتفع السعر من 28 دولار إلى 36.05 ليتخطى حدود 50 في الربع الأخير لسنة 2004 و يعود ذلك لأسباب التالية:

*الاضطرابات السياسية في كل من فنزويلا و العراق ؛

*الاعصارات في خليج المكسيك و التخوف من حدوث إعصار؛

*تزايد معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا، الصين، الهند ،دول جنوب شرق أسيا و غيرها

و قد بلغت أسعار البترول سنة 2006 أرقاما غير مسبوقة تخطت عتبة 78 دولار للبرميل في جويلية 2006 لتنخفض إلى 53.37 دولار للبرميل بنهاية أكتوبر 2006.و شهدت 2007 استمرارا في ارتفاع الأسعار ،إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة الأوبك حاجز 90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007 ،و استقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل بنسبة انخفاض تقد ب 4.35 % مقارنة بسنة 2008 .

أما بالنسبة لعام 2013 فقد تميزت أسعار البترول بحالة من الاستقرار النسبي رغم انخفاضها و لأول مرة منذ 2009 .[1]

أما بالنسبة لسنة 2015 إلى 2019 حيث بقيت الانهيارات المستمرة من سنة إلى أخرى حيث اخذت اتجاه تنازلي و لقد سجلت أقل سعر سنة 2016 قدر ب 40.76 دولار للبرميل و هذا راجع لعدة أسباب

أما في سنة 2017-2018-2019 تميزت بالثبات النسبي برغم من اتخاذ أسعار البترول الاتجاه التنازلي المستمر مقارنة ب 2014 حيث نجد أن أسعار البترول في 2017 كانت 52.43 أما سنة 2018 كانت 69.78 و سنة 2019 كانت 64.04 و يمكن القول أن سنة 2014 هي التي حملت أسعار قياسية بالنسبة

[1] قصاد جهيدة،بوحميدي سليمة، دراسة قياسية لأثر تغير أسعار البترول على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1986-2018،مرجع سابق ،ص51 ص 52 ص 53

لباقي السنوات .[1]

المبحث الثاني :أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL:

منهجية ARDL هي المنهجية التي طورها كل من PESARAN (1997)،(SHIN AND SUN)1998 ،و يتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها كما أنه يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على أساسيات النمذجة القياسية ل ARDL

المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية

تعتبر دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المكونة للمتغيرات الاقتصادية أولى خطوات التحليل القياسي هو التحليل الأولي للبيانات و خاصة إذا كانت بيانات السلسلة ترتبط بالزمن إلا أن معظم الدراسات القياسية تعتمد عليه .

الفرع الأول: أهم اختبارات الجذر الوحدوي

إن اختبارات الجذر الوحدوي لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام ،بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، ومن أجل فهم الاختبارات لا بد من التفريق بين نوعين من النماذج غير مستقرة.[2]

أ-النموذج trand stationary st :

هذه النماذج غير مستقرة و تبرز عدم استقرارية تحديدية deterministic ، و تأخذ الشكل $Yt=f(t)+\varepsilon_t$ حيث f(t) دالة كثيرة حدود للزمن (خطية أو غير خطية) و εt تشويش أبيض، و أكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الأولى، و يكتب من الشكل $Yt=\alpha_0+\alpha_1 t+\varepsilon_t$ هذا النموذج غير مستقر لأن متوسط E(Yt) مرتبط بالزمن

ب-النموذج defferency stasionary DS:

هذه النماذج أيضا غير مستقرة و تبرز عدم استقرارية عشوائية،وهي على شكل التالي:

$\mathbf{Yt=Y_{t-1}+\varepsilon_t}$ و يمكن جعلها مستقرة باستعمال الفروقات ، و غالبا ، و غالبا تستعمل الفروقات

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015 2017 و2018 المتواجد على موقع www.bonk.of.algeria

[2] قصاد جهيدة،بوحميدي سليمة، دراسة قياسية لأثر تغير أسعار البترول على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1986-2018،مرجع سابق ،ص57.

من الدرجة الأولى في هذه النماذج و تأخذ هذه النماذج شكلين :

*إذا كانت $\beta = 0$ يسمى النموذج DS بدون مشتقة، و يكتب من الشكل:

$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$ وبما أن ε_t تشويش أبيض فإن النموذج يسمى نموذج السير العشوائي وهو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية.

*إذا كانت $\beta \neq 0$: يسمى النموذج DS بالمشتقة ،و يكتب من الشكل

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

الفرع الثاني:اختبار Dichey Fullar

تعمل اختبارات ديكي فولار على البحث في الإستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما و ذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديدية أو عشوائية [1]

و يوجد ثلاث نماذج قاعدية تستخدم في تشكيل هذه الاختبارات حيث أن مبدأ هذه الاختبارات هو بسيط إذا قبلت الفرضية في واحد من النماذج الثلاث فإن السلسلة تعتبر غير ساكنة

*نموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى:

$$(1)\ X_t = \emptyset_1 * X_{t-1} + \varepsilon_t$$

*نموذج الانحدار الذاتي مع إدخال حد ثابت:

$$(2) X_t = \emptyset_1 * X_{t-1} + B + \varepsilon_t$$

*نموذج الانحدار الذاتي مع إدخال حد الاتجاه العام:

$$(3) X_t = \emptyset_1 * X_{t-1} + b_t + c + t * \varepsilon_t$$

مع الفرضية الصفرية $\emptyset_1 - 1 = 0$

إذا تحققت الفرضية H_0 فإن السلسلة الزمنية Tt غير مستقرة مهما كان النموذج المأخوذ.

في النموذج الأخير (3) إذا تم قبول $H_0 : \emptyset_1 < 1$ وكان المعامل b يختلف عن 0 فإن المسار هو من نوع TS و يمكن إرجاعه مستقر عن طريق حساب الراسب مقارنة بالاتجاه المقدر بواسطة المربعات الصغرى العادية.

و يمكن أن تشير أنه لا يمكن اختبار الفرضية H_0 في ضل القواعد الاحصائية العادية لاختبار الفرضيات و

[1] شيخي محمد،طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات،

لكن نستعمل جداول معدة خصيصا بواسطة Dickey Fuller حيث أن هذه الجداول مماثلة لجداول[1] t-student

الفرع الثالث:اختبار (Dichey Fuller Augmetes (ADF

يعاني الاختبار السابق DF من عدة مشاكل من بينها حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي العشوائي و من أجل تصحيح هذا المشكل نميز بين عدة اختبارات كاختبار ADF و اختبارات Philps.Perron 1988 و ترتكز اختباراتADFعلى :

$$4\Delta_{xt}=p_{xt}-\sum^{p}_{j=2}\theta_j^{*}\Delta_{xt-j-1}+\varepsilon_t$$

$$5-\Delta_{xt=}\ p_{xt}-\sum^{p}_{j=2}\theta_j^{*}\Delta_{xt-j-1}+C+\varepsilon_t$$

$$6\Delta_{xt=}\ p_{xt}-\sum^{p}_{j=2}\theta_j^{*}\Delta_{xt-j-1}+C+bt+\varepsilon_t$$

و يجري الاختبار بطريقة مشابهة لاختبارات DF البسيطة، فقط الجداول الاحصائية هي التي تختلف .

ويمكن تحديد قيمة Pعن طريق معياري Schwarzو Akaike أو ننطلق بقيمة هامة نوعا ما ل p و تقدير النموذج ب(p-1) تأخير، ثم (p-2) تأخير ، إلى غاية أن يصبح معامل p^{ieme} تأخير ذا مدلول.[2]

4-الفرع الرابع: اختبار Phillips perron

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء،فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية،حيث اعتمد Phillips and Perron 1988 نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DFو ADF و يجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل :

1. تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار dickey- Fuller مع حساب الاحصائيات المرافقة.
2. تقدير التباين قصير المدى $\hat{\sigma}^2 = 1/t\sum \varepsilon^2_t$ ε_t حيث تمثل البواقي.
3. تقدير المعامل المصحح S_1^2 المسمى التباين طويل المدى، و المستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات Newey-l wet ، المقدر

[1] قصاد جهيدة،بوحميدي سليمة، دراسة قياسية لأثر تغير أسعار البترول على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1986-2018،مرجع سابق ،ص58

[2] قصاد جهيدة،بوحميدي سليمة، دراسة قياسية لأثر تغير أسعار البترول على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1986-2018،مرجع سابق ،ص 59.

بدلالة عدد المشاهدات الكلية T، على النحو التالي :$l=4(T/100)^{2/9}$

4.حساب إحصائية فيليبس و بيرون

المطلب الثاني:اختبارات التكامل المشترك

ظهرت تقنية التكامل المشترك في أواسط الثمانينات على يدGranger (1983) Engle(1987) ،ترتكز هذه التقنية على السلاسل الزمنية غير المستقرة،في حين تكون التركيبات الخطية التي فيما بينها مستقرة،وجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات الجذر الوحدوي للتحقق من استقرار السلاسل.

الفرع الأول:اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل جرا نجر

يرتكز اختبار التكامل المشترك على الخوارزمية التي اقترحها Engel and Granger و هي طريقة على مرحلتين:

الخطوة الأولى:اختبار درجة تكامل المتغيرين

الشرط الضروري للتكامل يتمثل في أن السلسلتين ينبغي أن تكونا متكاملتين من نفس الدرجة (الرتبة). إذا كانتا غير متكاملين من نفس الدرجة، فهذا يعني أنهما لا تحققان خاصية التكامل المشترك Two series are not cointegrated

لا بد من تحديد نوع الاتجاه العام بعناية (ثابت أو عشوائي) لكل متغير ثم درجة التكامل d للسلسلتين المدروستين.

إذا كانت السلسلتان متكاملتين من نفس الدرجة فهناك تكامل مشترك بينهما The two series arecointegrated.

الخطوة الثانية:تقدير العلاقة طويلة المدى

إذا كان الشرط الضروري محققا،فينبغي تقدير العلاقة طويلة المدى بين المتغيرين $Y_t=a_1X_t+a_0+\varepsilon_t$ بطريقة المربعات الصغرى العاديةOLS

من أجل قبول علاقة التكامل المشترك،يجب أن تكون سلسلة بواقي التقدير ε_t مستقرة (اختبار الاستقرارية يتم عن طريق اختبار DicKey-Fuller and Philips-Perron أو تمثيل دالة الارتباط الذاتي للبواقي)

في هذه الحالة،لا يمكن استخدام جداول DicKey-Fuller فالاختبار يتم على البواقي انطلاقا من العلاقة الساكنة و ليس على البواقي الحقيقية من علاقة التكامل المشترك.قام Mackinnon بمحاكاة الجداول التي تعتمد على عدد المشاهدات و عدد المتغيرات المستقلة التي تظهر في العلاقة الساكنة.

إذا كانت البواقي مستقرة،يمكن إذن تقدير نموذج تصحيح الخطأ .عندما تكون السلسلتان غير مستقرتين و تحمل

صفة التكامل المشترك،فلا بد من تقدير العلاقة انطلاقا من نموذج ECM[1]

الفرع الثاني:اختبار التكامل المشترك لجوها نسن

يعتبر اختبار انجل و غرا نجل للتكامل المشترك كافيا و لو اقتصر الاهتمام على فحص أثر حد تصحيح الخطأ لفترتين متتاليتين مثلا(t-1. T)عندما يزيد عدد المتغيرات محل الدراسة عن متغيرين لاحتمال وجود أكثر من اتجاه للتكامل المشترك .لا تقتصر ميزة اختبار جوهانسن على حالة المتغيرات المتعددة بل أثبت كونزالو (conzalo 1990) من خلال التجارب بواسطة طريقة مونت كارلو تفصل منهج جوها نسن على أسلوب انجل و غرا نجل ذي الخطوتين حتى في حالة نموذج بمتغيرين .

ولتحديد عدة منهجيات التكامل المشترك،اقترح جوها نسن 1988 جراء اختبارين الأول اختيار الأثر (trace) لاختبار فرضية أن هناك على الأكثر q من اتجاهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد (r=q) والتي ترتكز على القيم الذاتية للمصفوفة و انطلاقا من القيم الذاتية يمكننا حساب الاحصائية θ_{trace} **حسب العلاقة التالية :** $\theta_{trace}=-n\sum^{k}_{i=r+1}\ln(1-\theta_i)$

وبعد حساب قيمة θ_{trace} يتم مقارنتها مع θ_{trace} الجدولية و عليه تكون لدينا الحالات التالية حسب رتبة المصفوفة

أما إذا كانت θ_{trace} المحسوبة أكبر أو تساوي القيمة المجدولة فإننا نقبل الفرضية (H_0) و نتوقف عند هذا الاختبار، و تحسب عدد الأشعة التكامل المتزامن على أساس الفرضية البديلة.[2]

المطلب الثالث:منهجية التكامل المشترك باستخدام ARDL

نموذج ARDL هو نموذج ديناميكي يستعين باختبار الحدود كمقاربة بديلة للتكامل المشترك في وجود شعاع تكامل واحد،متغير تابع واحد من فوائده أنه يفسر المتغير التابع بناءا على القيم السابقة له و القيم السابقة للمتغيرات المستقلة بها لهذا النموذج بواسطة اختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك بين المتغيرات المختلفة في درجات التكامل (الصفر و الواحد أو الواحد فقط) بشرط أن يكون المتغير التابع مستقر في الدرجة الأولى .

يعتبر نموذج جيد في حالة العينات الصغيرة و يمكننا من تقدير العلاقة القصيرة و طويلة الأجل في نفس النموذج هذا لا يعني أنه خالي من بعض العيوب . و يتميز نموذج ARDL بعدة مزايا منها :

[1] شيخي محمد،طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات،ص291-ص292

[2] قصاد جهيدة،بوحميدي سليمة، دراسة قياسية لأثر تغير أسعار البترول على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1986-2018،مرجع سابق ،ص62.

* يستلزم اختبار ARDL أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة نفسها I(0) أو من الدرجة الأولى I(1) بشرط أن لا تكون متكاملة من الرتبة الثانية I(2) فقط؛

*إمكانية تقدير الأجل الطويل و القصير في آن واحد فضلا عن إمكانية التعامل مع المتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات إبطاء زمنية مختلفة؛

*إن النموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل المجموعات من البيانات من نموذج الإطار العام؛

*إن نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجل الطويل وان اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير؛

من خلال نموذج ARDL يمكن تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة فضلا عن تحديد حجم كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وتعد معلماته المقدرة للأجل القصير و الطويل؛

المبحث الثالث:تطبيق نموذج ARDL

من خلال هذا المبحث سنقوم بدراسة أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1986-2019) حيث سنقوم في البداية بالتعريف بمتغيرات الدراسة ثم سنقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ثم تقدير النموذج و تحليل النتائج الاقتصادية و الاحصائية .

المطلب الأول:التعريف بمتغيرات الدراسة و دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

تعاني أغلب السلاسل الزمنية المتعلقة بالحياة الاقتصادية من عدم الاستقرار أي تحتوي على جذر الوحدة الذي يتجلى بأن متوسط و تباين المتغير غير مستقلين عن الزمن، لذلك يتم اللجوء إلى اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، سيتم من خلال هذا المطلب إلى التعريف بمتغيرات الدراسة و دراسة استقرارية المتغيرات.

الفرع الأول:التعريف بمتغيرات الدراسة

من أجل تحديد أثر تقلبات أسعار البترول لى ميزان المدفوعات خلال الفترة 1986-2019 تم بناء هذا النموذج بالاعتماد على النظرية الاقتصادية و الدراسات التجريبية التي عالجت هذا الموضوع ،حيث تم الحصول على المعطيات من البنك الدولي بالنسبة لمتغيرات (سعر الصرف) و كذلك البيانات من بنك الجزائر بالنسبة (ميزان المدفوعات ،ميزان التجاري ،حساب رأس المال) و بالنسة لأسعار البترول تم الحصول علة معطياتها من منظمة الأوبك ،و سنعتمد في هذه الدراسة على نموذج ARDL.

BP:ميزان المدفوعات

PP:أسعار البترول

EX:سعر الصرف

BC:الميزان التجاري

Gdp:معدل نمو الناتج المحلي

الفرع الثاني:دراسة استقرارية المتغيرات

جدول رقم (7–3) نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات باستخدام ADF

المتغيرات		المستوى			الفرق الأول			
		ثابت فقط	ثابت و اتجاه	بدون ثابت و اتجاه	**ثابت فقط**	**ثابت و اتجاه**	**بدون ثابت و اتجاه**	
BP	t-statistic	-1.6541	-1.7274	-1.63	-5.54	-5.1684	-5.6267	**I(1)**
	P	0.4445	0.7174	0.0945	0.0001	0.0011	0.0000	
bc	t- statistic	-2.1661	-2.1733	-1.6536	-5.63	-5.8793	-5.7316	**I(1)**
	P	0.2218	0.4880	0.0920	0.0001	0.0002	0.0000	
ex	t- statistic	-0.8207	-4.5317	1.48				**I(0)**
	P	0.7995	0.0065	0.9627				
Gdp	t- statistic	-1.5486	-2.5277	-1.1497	4.8757	4.067231	-4.9527	**I(1)**
	P	0.4962	0.3136	0.2224	0.0004	0.0166	0.0000	
pp	t- statistic	-1.3873	-5.3637	-0.2975				**I(0)**
	P	0.5764	0.001	0.5709				

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

يوضح لنا الجدول أعلاه اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للمتغيرات و أشارت النتائج أن المتغيرات سعر البترول (pp) و سعر الصرف (ex)حققوا الاستقرار عند المستوى الأصلي إذ كانت قيمة t المحسوبة أقل من قيمة t حين أن المتغير الميزان التجاري (bc) و متغير ميزان المدفوعات (bp) و متغير نمو الناتج المحلي (gdp) لم يستقر عند

مستواه الأصلي إذ كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الحرجة مما يعني قبول فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة في بيانات السلاسل الزمنية و أنها استقرت بعد أخذ الفرق الأول لها، إذ كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الحرجة ، مما يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر وحدة أي أنها متكاملة من الرتبة I(1).

من خلال هذه النتائج تين لنا أن السلاسل الزمنية محل الدراسة تختلف عن درجة التكامل ما بين I(1) و I(0) و غير متكاملة من الرتبة و هذا ما يقودنا إلى استعمال منهجية ARDL.

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك و تقدير النموذج

لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل في النموذج (وجود تكامل مشترك)، تم حساب إحصاءة من خلال اختبار الحدود و بعدها تم التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل،يجب الآن الحصول على مقدرات الأجلين الطويل و القصير فكانت النتائج كالتالي:

الفرع الأول:اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود :

يمكن تطبيق هذه الطريقة سواء كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة 0 أو متكاملة من الدرجة 1 أو متكاملة من نفس الدرجة ،كما أن استخدامها يساعد على تقدير مكونات الأجلين الطويل و القصير معا في نفس الوقت

جدول رقم (8-3) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	86.47785	10%	2.45	3.52
k	4	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06
Actual Sample Size	32	Finite Sample: n=35		
		10%	2.696	3.898
		5%	3.276	4.63
		1%	4.59	6.368
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.752	3.994
		5%	3.354	4.774
		1%	4.768	6.67

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات البرنامج Eviews10

يتضح من خلال جدول الاختبار المشترك بإستخدام اختبار الحدود bounds test أن قيمة إحصاءة F المحسوبة بلغت 86.477 و هي أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة عند كل المستويات المعنوية (%1،%5،%10) عند n=35 ،مما يعني رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة و هذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك ين المتغيرات و بالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل .

الفرع الثاني:تقدير نموذج ARDL:

بعدما تأكدنا بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين ميزان المدفوعات و قية المتغيرات فإننا يمكننا أن نقوم بتقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل و القصير

***نتائج تقدير الأجل الطويل**

جدول رقم(9–3): نتائج تقدير المعلمات في الأجل الطويل

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC	0.220320	0.010258	21.47879	0.0000
EX	-0.059001	0.017644	-3.343974	0.0026
GDP	-0.038300	0.057894	-0.661557	0.5143
PP	0.037697	0.014869	2.535284	0.0179

EC = BP - (0.2203*BC -0.0590*EX -0.0383*GDP + 0.0377*PP)

.

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات البرنامج Eviews10

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن كل من متغير سعر البترول و المتغير الميزان التجاري أنهما معنويان حيث (prob((pp))=0.0179 و هي أكبر من 0.05،أي أن زيادة 1% من سعر البترول يؤدي إلى زيادة ما مقداره 0.03 في رصيد ميزان المدفوعات ،أما بالنسبة ل prob((bc=0.000)) و هي أكبر من 0.05،أي أن زيادة 1% في الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة ما مقداره 0.22 في رصيد ميزان المدفوعات و بما أن إشارة سعر البترول و الميزان التجاري إشارتهما موجبة فهي مطابقة للنظرية الاقتصادية أي وجود علاقة طردية في الأجل الطويل،كما أنا لاحظنا في الجدول معنوية متغير سعر الصرف إلا أن إشارتها سالبة و هي معارضة للنظرية الاقتصادية و تدل الإشارة السالبة على وجود علاقة عكسية في الأجل الطويل ،إضافة إلى متغير إجمالي الناتج المحلي غير معنوي أي ليس له أي أثر.

تقدير المعلمات في الأجل القصير و معامل تصحيح الخطأ :

عند تقدير المعلمات في الأجل القصير و معامل تصحيح الخط

جدول رقم (3–10):نتائج تقدير المعلمات في الأجل القصير

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.574724	0.299753	-8.589486	0.0000
D(BP(-1))	-0.065647	0.043242	-1.518142	0.1415
CointEq(-1)*	-0.806585	0.036015	-22.39579	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات البرنامج Eviews10

من خلال نتائج تقدير المعلمات نستنتج أن ميزان المدفوعات لا يتأثر بقيمه السابقة حيث بلغت قيمة (prob(bp(-1)=0.14) و هي أكبر من 0.05 بالتالي فهي غير معنوية. في حين أنه لا يتأثر بأي متغير في الأجل القصير،كما أننا نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ سالب و معنوي و قدرت قيمته ب(0.80)و هذا يعني أنه في كل سنة يتم التصحيح بما يقدر ب 80 % من الاختلالات الموجودة في ميزان المدفوعات في الأجل الطويل ومن المفترض أنه سيتحقق التوازن بعد فترة زمنية مقدرة ب سنة و شهرين و 5 أيام

المطلب الثالث:دراسة صلاحية النموذج

بعد القيام باختبار التكامل المشترك و تقدير النموذج سنقوم بدراسة صلاحيته

الفرع الأول:اختبار الارتباط الذاتي

من أجل التحقق من فرضية عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء اعتمدنا على اختبار Breusch-Godfrey فتحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (11–3) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء في النموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.618912	Prob. F(1,24)	0.2154
Obs*R-squared	2.022146	Prob. Chi-Square(1)	0.1550

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات البرنامج Eviews10

من خلال نتائج الجدول أعلاه نستنتج أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وذلك حسب قيمة احتمال F-statistic المساوية ل 0.2154 وهي أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5% و عليه فإنه يتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء.

الفرع الثاني:اختبار عدم ثبات تباين الخطأ(ARCH TEST)

هناك عدة اختبارات للكشف عن تجانس تباين البواقي،حيث اعتمدنا على اختبار ARCH الذي يعتمد على مضاعف لاغرانج ، فتحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم(12–3):نتائج اختبار عدم ثبات التباين للأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.217987	Prob. F(1,29)	0.6441
Obs*R-squared	0.231282	Prob. Chi-Square(1)	0.6306

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات البرنامج Eviews

من خلال نتائج الجدول أعلاه نستنتج أن النموذج لا يعاني من مشكلة ثبات تباين الأخطاء و ذلك استنادا إلى قيمة احتمال F-Statisticالمساوية إلى 0.1461 وهي أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5% و عليه فيتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة ثبات تباين الأخطاء و التي تفيد بأنه لا يوجد أثر ARCH في النموذج

الفرع الثالث:اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج (ramsey reset test)

جدول رقم (13-3) نتائج اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: BP BP(-1) BP(-2) BC EX GDP PP C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.555734	24	0.1329
F-statistic	2.420309	(1, 24)	0.1329

F-test summary:

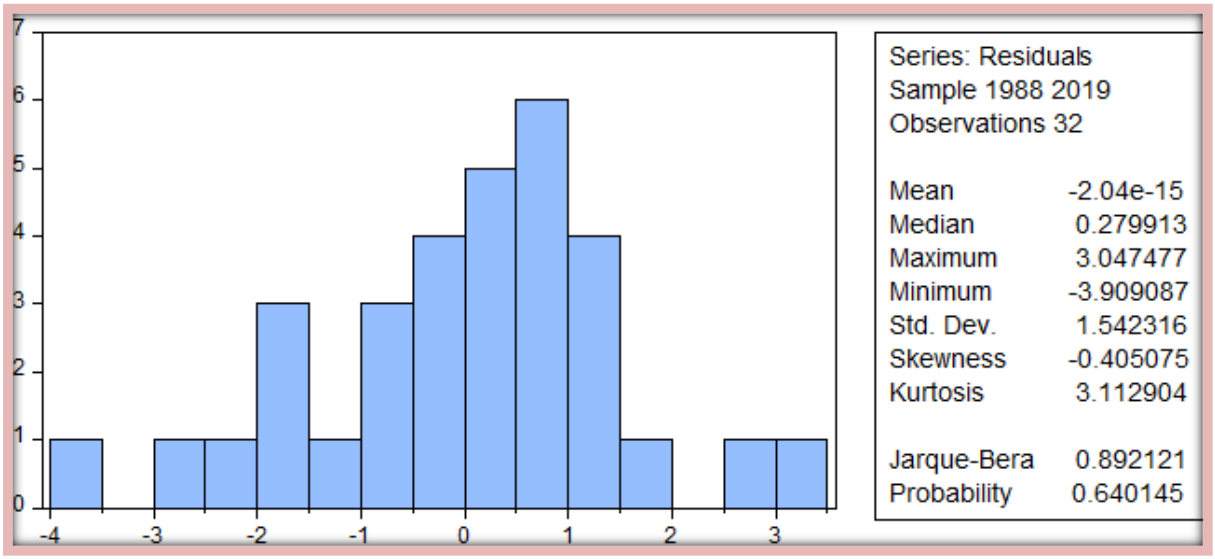
	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	6.755252	1	6.755252
Restricted SSR	73.74093	25	2.949637
Unrestricted SSR	66.98567	24	2.791070

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات البرنامج Eviews10

يشير هذا الاختبار إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر (**ramsey reset test**) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الاحتمال الخاصة بإحصائية فيشر f المحسوبة (0.1329) و هي أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بصحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

الفرع الرابع :اختبار التوزيع الطبيعي

شكل رقم (3-2)اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



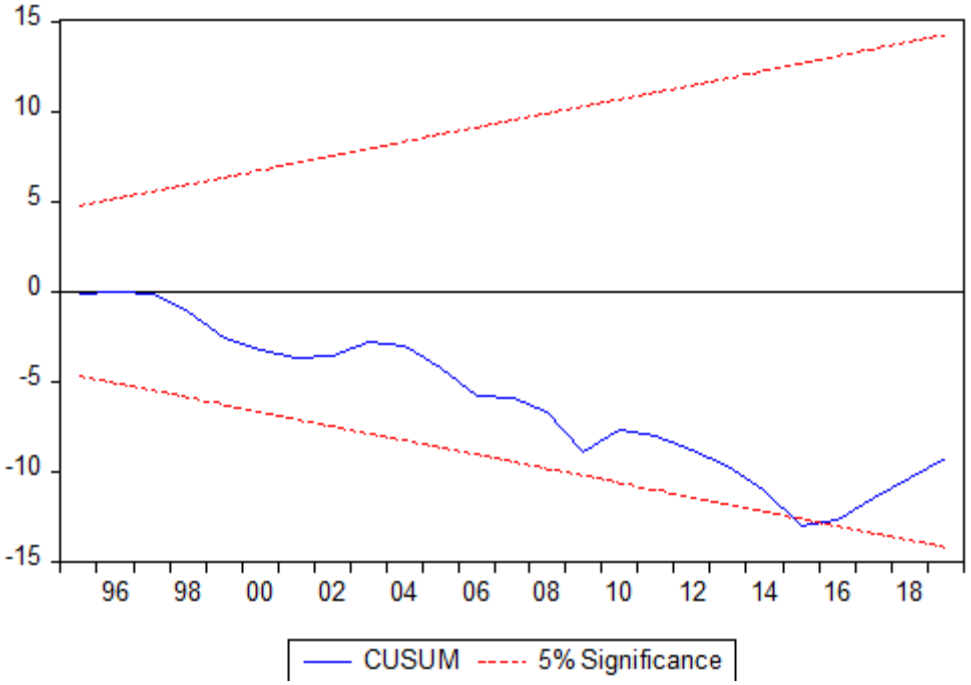
المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات البرنامج Eviews10

من خلال نتائج أعلاه نستنتج أن أخطاء الناتجة عن النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي و ذلك استنادا إلى قيمة احتمال تساوي (0.6401) و هي أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5% و عليه فإنه يتم قبول فرضية العدم H0 ،القائلة بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرع الخامس:دراسة الاستقرارية الهيكلية للنموذج(stability test)

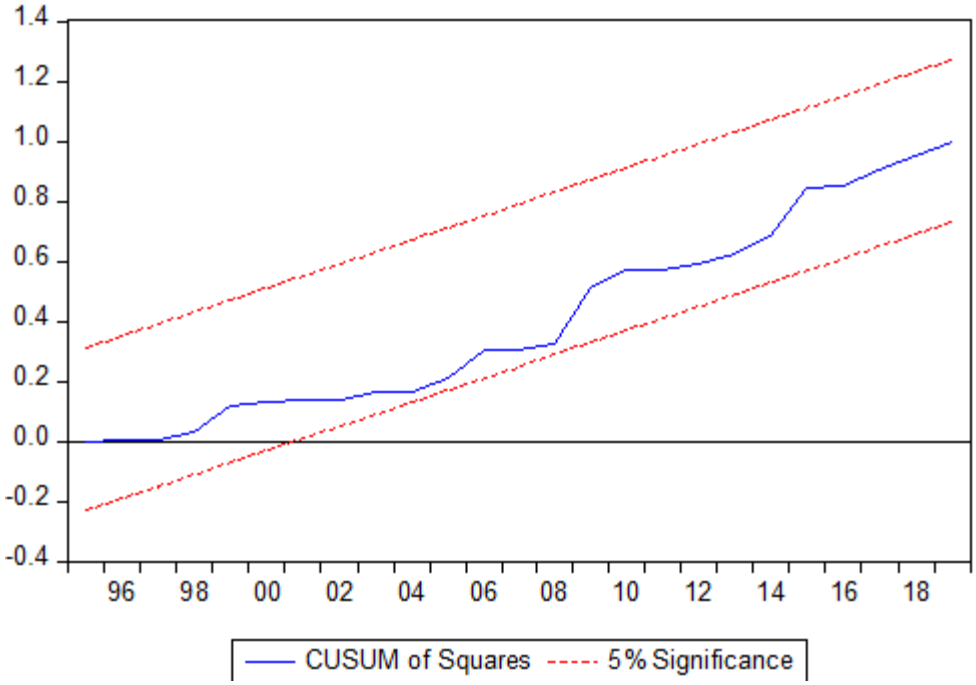
من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود تغيرات هيكلية لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: مجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (cusum) و كذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (cusum of square)،حيث هذان الاختباران من أهم الاختبارات لأنهما يوضحان أمرين مهمين و هما تبيان وجود أي متغير هيكلي في البيانات ،و مدى استقرار و انسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل.

شكل رقم (3-3):نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة(cusum)



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات البرنامج Eviews10

الشكل رقم(3-4):نتائج اختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي المعاودة(cusum of square)



. المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات البرنامج Eviews10

نلاحظ من الشكلين يتضح أن النموذج المقدر مستقر، حيث نلاحظ أن منحنى اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة يقع عند الحدين الحرجين عند مستوى معنوية 5% بالتالي عدم وجود تغيرات هيكلية أي أن معلمات النموذج مستقرة .

خلاصة الفصل:

هدف هذا الفصل إلى تحليل و قياس أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1986-2019 باستخدام نموذج ARDL و قد تم التعبير على ميزان المدفوعات بمؤشر الميزان التجاري و سعر الصرف و إجمالي الناتج المحلي حيث تم في البداية دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل المتغيرات فتحصلنا على سلاسل مستقرة عند المستوى و الفرق الأول ،ومنه يمكن تقدير النموذج وبعد إجراءنا لإختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود تبين لنا أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة و بعد تقدير النموذج و فحص النموذج تم التوصل إلى نتيجة مفادها أنه يوجد أثر لأسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر في الأمد الطويل و لا توجد في الأجل القصير أي أن أسعار البترول و الميزان التجاري له علاقة طردية مع ميزان المدفوعات و سعر الصرف علاقة عكسية و لا يوجد أي تأثير لإجمالي الناتج المحلي .

خاتمة

الخاتمة:

لقد كان الهدف من خلال هذه الدراسة معرفة و اختبار تأثير التغيرات في أسعار البترول على ميزان المدفوعات و إيجاد نموذج يتماشى مع الواقع الاقتصادي الجزائري و ذلك باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي و باستعمال المعطيات المتحصل عليها.

إن البترول يلعب دورا هاما في الجزائر لا يمكن تجاهله،فالعوائد البترولية تلعب تلعب دورا مهما في خروج الجزائر من أزماتها الاقتصادية لكن الاعتماد المفرط على عائدات البترول خلق اقتصاد أحادي أحادي الجانب و المورد مما جعله عرضة للصدمات الخارجية،و هو ما حدث سنة 1986 حين انخفضت أسعار البترول إلى أدنى مستوياتها فخلفت بذلك اختلالات هيكلية بارزة

إن التقلبات السعرية للبترول من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني استقرارا أو اختلالا و هو ما أكدته أزمة 2014 التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز مثل الميزان التجاري و ميزان المدفوعات

و لهذا في دراستنا حاولنا الإجابة على الإشكالية التي تدور حول أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر،و لتحقيق هذا الهدف قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى جانب نظري للبترول و ميزان المدفوعات،وجانب تطبيقي قياسي يتمثل في نمذجة قياسية لأثر تقلبات أسعار على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج ARDL

نتائج البحث:

-هناك علاقة تشابكية بين الاقتصاد الجزائري و قطاع المحروقات جسدتها الأزمات التي تعرضت لها الجزائر منذ 1986 بسبب انخفاض أسعار البترول و ذلك من خلال بيانات الجداول التي توضح وضعية ميزان المدفوعات من سنة 1986-2019.

-يعد البترول المصدر الأهم لإيرادات الدولة الجزائرية .

-إن الاقتصاد الجزائري يبقى عرضة للصدمات الخارجية ما دام يعتمد على البترول كمصدر وحيد للعوائد و الإيرادات فلا بد من السلطات الجزائرية الاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة.

-أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن متغيرات الدراسة المتمثلة في أسعار البترول و ميزان المدفوعات مستقرتين من الدرجة I(0) و I(1)

-بعد القيام بالدراسة القياسية و باستخدام برنامج Eviews و طريقة الARDL توصلنا إلى وجود تأثير

مباشر لتغيرات رصيد ميزان المدفوعات على أسعار البترول خلال الفترة محل الدراسة.

-يمكن القول أن الزيادة في أسعار البترول سيؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير .

-وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عند مستوى معنوية 5%.

-عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي .

-سرعة تكيف النموذج لانتقال من التفاعلات قصيرة الأجل إلى التوازن في الأجل الطويل.

اختبار الفرضيات:

-تأثير تغيرات أسعار البترول على الميزان المدفوعات الجزائري لم يكن بدرجة كبيرة خلال الفترة 1986-2019 و هذا ما يثبت صحة الفرضية رقم 1.

-توجد علاقة في الأجل الطويل في تغيرات أسعار البترول وميزان المدفوعات خلال الفترة 1986-2019 و هذا مايثبت صحة الفرضية رقم 2.

-لا توجد علاقة في الأجل القصير خلال الفترة 1986-2019 و هذا ما ينفي صحة الفرضية رقم 3.

التوصيات و الاقتراحات:

-تشجيع على الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة و الاهتمام به.

-استعمال الطاقات المتجددة و غير المتجددة لحماية الاقتصاد من التبعية للثروة البترولية.

-وضع سياسات بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي و عائدات البترول.

-تنويع الصادرات خارج المحروقات و الاهتمام بالقطاعات الأخرى.

-ضرورة الخروج من نظام الريع التقليدي و التوجه نحو التنويع الاقتصادي و زيادة الانتاجية للقضاء على المشاكل الاقتصادية.

آفاق الدراسة:

تناولنا دراسة تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة الممتدة(1986-2019)،و هذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد،و في ختام دراستنا نأمل أن يفتح هذا الموضوع مجالا واسعا لدراسات مستقبلية و محاور بحوث جديدة يمكن ذكر بعض منها:

-استراتيجية الحد من تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر.

-العلاقة بين البترول و الدولار و انعكاسها على الاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب

1. محمد أحمد الدوري ،محاضرات في الاقتصاد البترولي، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1983.
2. سمير التنير "التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم ماضيا و حاضرا، الطبعة الأولى، الجزء الثاني دار المنهل اللبناني 2008.
3. محمد أزهر سعيد السماك "اقتصاديات النفط و السياسة النفطية "أسس و تطبيقات " الطبعة الأولى، جامعة الموصل العراق 1987.
4. أحمد حسين علي الهيتي "مقدمة في اقتصاد النفط " الطبعة الأولى، جامعة الموصل العراق 1987.
5. البرجاس حافظ "الصراع الدولي على النفط العربي "الطبعة الأولى بيروت ،بيسان للنشر 2000.
6. حسين عبد الله "مستقبل النفط العربي " مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان ،الطبعة الثانية 2006.
7. نواف الرومي "منظمة الأوبك و أسعار النفط العربي الخام "الطبعة الأولى ، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان الجماهيرية الليبية .2000
8. فتحي أحمد الخولي "إقتصاد النفط الطبعة 1 1997.
9. ضياء مجيد الموسوي"ثورة أسعار النفط "،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2005.
10. سالم عبد الحسن راسن ،"إقتصاديات النفط"،الجامعة المفتوحة ،طرابلس1999.
11. محمد أزهر السماك ،اقتصاديات النفط"،الطبعة الأولى ،دار الكتب للطباعة و النشر ،1981.
12. حسن سيد أبو العينين ،الموارد الاقتصادية "،دار الثقافة الجامعة للطبع و النشر و التوزيع ،بيروت ،لبنان ،1979.
13. فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، الطبعة الأولى ،الدار الجزائرية المصرية ،2004.
14. عرفان تقي الحسني ،التمويل الدولي ،مجدلاوي للنشر ،عمان ،الطبعة الأولى ،1999.
15. محمد العربي ساكر،"محاضرات الإقتصاد الكلي"،الطبعة الأولى،دار الفجر،القاهرة،2006.
16. عبد الرحمن يسري أحمد ،الإقتصاديات الدولية ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2000.
17. محمود يونس، إقتصاديات دولية ،دار الجامعية ،إسكندرية 2000.

18. حسن عبد العزيز حسن ،الطاقة و التنمية وموازين المدفوعاتالدولية،القاهرة ،1980.

19. شيخي محمد،طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات

20. **أحمد زغدار ،انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له ،بحوث وأوراق عمل ،الملتقى العلمي الدولي الرابع المنعقد يوم 18أكتوبر 2015**

2-الاطروحات و المذكرات:

21.هبال زكرياء،أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر ،دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2016،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير أكاديمي في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2018.

22.وحيد خير الدين , أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر-كلية العلوم الاقتصادية ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر تخصص اقتصاد دولي جامعة محمد خيضر بسكرة –الجزائر 2013/2012

23.أمنية مخلفي ،محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، الجزء الأول كلية العلوم الاقتصادية و التجارية قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد و تسيير بترولي ، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ، الجزائر.

24.حمادي نعيمة ،تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-208 مذكرة لنيل شهادة ماجيستر ، جامعة حسيبة بن بوعلي ,جامعة شلف 2009/2008.

25.قويدري قوشيع بوجمعة "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية ،تخصص نقود و مالية ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ، الجزائر 2008-2009.

26.سيليا آيت و عمر ،فتيحة جواح ،"أثر تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية – دراسة قياسية- خلال الفترة 1970-2016 ",مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية ،تخصص اقتصاد كمي , كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ,جامعة المدية 2018/2017

27.عبد المالك مباني ،"الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط و الغاز الطبيعي دراسة إستشرافية "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر ،تخصص تحليل اقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة

الجزائر ,2008/2007.

28.بركات كوثر،دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات ،دراسة حالة الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي ،2017.

29.رباعي الياقوت،شرف سامية ،أثر تغير سعر الفائدة على حساب رأس المال في ميزان المدفوعات ،دراسة قياسية خلال الفترة 2000 -2014،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،تخصص مالية وبنوك،مذكرة ماستر،جامعة المدية ،2015-2016.

30.عزي خليفة،سعر الصرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت و نظام التعويم المدار و تأثيره على ميزان المدفوعات ،شهادة لنيل الماجيستر ،علوم اقتصادية ،جامعة المسيلة ،الجزائر.

31. هيثم العايب،محمد الصالح تجاني،محمد الصالح بن عمر،انعكاسات تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري ،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ،تخصص مالية و تجارة دولية،جامعة الشهيد حمه لخضر ،الوادي ،2018/2017.

32. بوزار أمينة ،أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،تخصص مالية و إدارة المخاطر ،جامعة المدية 2015-2016.

33. زيتوني هوارية ،أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات ،رسالة ماجيستر،كلية العلوم التجارية ،جامعة إبن خلدون تيارت ،2010-2011

34. رحموني سيد أحمد ،تطور حالة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1979-2007،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية،المركز الجامعي تمنراست ،2010

35. هاشم جمال ،السوق البترولية العالمية و انعكاساتها على الجزائر،مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 1988 .

36.قصاد جهيدة،بوحميدي سليمة،دراسة قياسية لأثر تغير أسعار البترول على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1986-2018،مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة المدية،2020.

37.قرباص يوسف ، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1986-2017،مذكرة لنيل شهادة الماستر،جامعة أكلي محمد او الحاج ،جامعة البويرة ،سنة 2018.

38.ضياء مجيد الموسوي ،ثورة أسعار النفط،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2005.

3-المجلات و المقالات:

39.صباح نعوش،إلى أين أسعار النفط "مجلة أخبار النفط و الصناعة ،الإمارات العربية المتحدة 2000

40.سعد الله داود "تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط و أثرها على استقرار الأسعار 2008-2010 "،مجلة الباحث ,عدد 09

4-المواقع الالكترونية:

41.www.almanny.com

42.www.elwatanenews.com .

43.www.bonk.of.algeria

44.www.opec.org

5-المراجع باللغة الانجليزية:

45.BRAHIM GUENDOUZI « relation economique international »édition elmaarifa alger

46.Energie international 1987/1988 economica 1987Jean pierre angelier.

قائمة الملاحق

الملحق رقم1:دراسة استقرارية متغير البترول عند المستوى

-بوجود ثابت و اتجاه عام

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.363723	0.0011
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 20:45
Sample (adjusted): 1995 2019
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP(-1)	-1.485078	0.276875	-5.363723	0.0001
D(PP(-1))	0.991532	0.226841	4.371039	0.0006
D(PP(-2))	0.716046	0.227262	3.150746	0.0071
D(PP(-3))	1.015058	0.246526	4.117454	0.0010
D(PP(-4))	0.802865	0.228056	3.520464	0.0034
D(PP(-5))	1.110305	0.268880	4.129365	0.0010
D(PP(-6))	1.822160	0.305464	5.965230	0.0000
D(PP(-7))	1.474853	0.353260	4.174974	0.0009
D(PP(-8))	1.277366	0.333823	3.826482	0.0019
C	-10.18717	9.230941	-1.103590	0.2884
@TREND("1986")	3.009364	0.860989	3.495239	0.0036

R-squared	0.775693	Mean dependent var	1.940400
Adjusted R-squared	0.615473	S.D. dependent var	16.24500
S.E. of regression	10.07356	Akaike info criterion	7.757887
Sum squared resid	1420.672	Schwarz criterion	8.294192
Log likelihood	-85.97358	Hannan-Quinn criter.	7.906635
F-statistic	4.841440	Durbin-Watson stat	2.604180
Prob(F-statistic)	0.003957		

-بوجود ثابت:

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.387387	0.5764
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 20:47
Sample (adjusted): 1987 2019
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP(-1)	-0.108229	0.078009	-1.387387	0.1752
C	6.199062	4.152474	1.492860	0.1456

R-squared	0.058462	Mean dependent var	1.530606
Adjusted R-squared	0.028090	S.D. dependent var	14.17804
S.E. of regression	13.97750	Akaike info criterion	8.171466
Sum squared resid	6056.482	Schwarz criterion	8.262163
Log likelihood	-132.8292	Hannan-Quinn criter.	8.201983
F-statistic	1.924844	Durbin-Watson stat	1.746836
Prob(F-statistic)	0.175218		

بدون ثابت:

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.387387	0.5764
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 20:47
Sample (adjusted): 1987 2019
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP(-1)	-0.108229	0.078009	-1.387387	0.1752
C	6.199062	4.152474	1.492860	0.1456

R-squared	0.058462	Mean dependent var	1.530606
Adjusted R-squared	0.028090	S.D. dependent var	14.17804
S.E. of regression	13.97750	Akaike info criterion	8.171466
Sum squared resid	6056.482	Schwarz criterion	8.262163
Log likelihood	-132.8292	Hannan-Quinn criter.	8.201983
F-statistic	1.924844	Durbin-Watson stat	1.746836
Prob(F-statistic)	0.175218		

الملحق رقم2:دراسة استقرارية متغير الصرف عند المستوى

-بوجود ثابت و اتجاه عام

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.531780	0.0065
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EX)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 20:50
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX(-1)	-0.522240	0.115239	-4.531780	0.0003
D(EX(-1))	0.480992	0.160085	3.004606	0.0076
D(EX(-2))	-0.072624	0.178543	-0.406756	0.6890
D(EX(-3))	0.443379	0.172697	2.567388	0.0194
D(EX(-4))	0.195592	0.197714	0.989264	0.3356
D(EX(-5))	0.377058	0.223085	1.690202	0.1082
D(EX(-6))	0.618448	0.240854	2.567730	0.0194
C	4.078955	2.753674	1.481277	0.1558
@TREND("1986")	1.505896	0.354772	4.244691	0.0005

R-squared	0.648516	Mean dependent var	3.611761
Adjusted R-squared	0.492301	S.D. dependent var	5.698021
S.E. of regression	4.060012	Akaike info criterion	5.901450
Sum squared resid	296.7065	Schwarz criterion	6.333396
Log likelihood	-70.66958	Hannan-Quinn criter.	6.029891
F-statistic	4.151428	Durbin-Watson stat	2.239171
Prob(F-statistic)	0.005794		

-بوجود ثابت:

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.820758	0.7995
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EX)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 20:51
Sample (adjusted): 1988 2019
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX(-1)	-0.025055	0.030526	-0.820758	0.4185
D(EX(-1))	0.302475	0.175674	1.721799	0.0958
C	4.061696	2.126438	1.910094	0.0661

R-squared	0.104295	Mean dependent var	3.578236
Adjusted R-squared	0.042522	S.D. dependent var	5.371104
S.E. of regression	5.255668	Akaike info criterion	6.245551
Sum squared resid	801.0395	Schwarz criterion	6.382964
Log likelihood	-96.92882	Hannan-Quinn criter.	6.291100
F-statistic	1.688364	Durbin-Watson stat	1.962119
Prob(F-statistic)	0.202485		

بدون ثابت:

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.480199	0.9627
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EX)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 20:53
Sample (adjusted): 1988 2019
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX(-1)	0.024647	0.016651	1.480199	0.1492
D(EX(-1))	0.368020	0.179734	2.047578	0.0494

R-squared	-0.008393	Mean dependent var	3.578236
Adjusted R-squared	-0.042006	S.D. dependent var	5.371104
S.E. of regression	5.482753	Akaike info criterion	6.301553
Sum squared resid	901.8174	Schwarz criterion	6.393162
Log likelihood	-98.82485	Hannan-Quinn criter.	6.331919
Durbin-Watson stat	1.951218		

الملحق رقم 3:دراسة استقرارية متغير ميزان المدفوعات عند المستوى

-بوجود ثابت و اتجاه

Null Hypothesis: BP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.724792	0.7174
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BP)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 20:55
Sample (adjusted): 1987 2019
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.184618	0.107038	-1.724792	0.0949
C	2.547328	2.318866	1.098523	0.2807
@TREND("1986")	-0.122203	0.116377	-1.050068	0.3021

R-squared	0.113685	Mean dependent var	-0.174964
Adjusted R-squared	0.054597	S.D. dependent var	6.531629
S.E. of regression	6.350823	Akaike info criterion	6.621554
Sum squared resid	1209.989	Schwarz criterion	6.757600
Log likelihood	-106.2556	Hannan-Quinn criter.	6.667329
F-statistic	1.923999	Durbin-Watson stat	1.877368
Prob(F-statistic)	0.163615		

بوجود ثابت:

Null Hypothesis: BP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.654175	0.4445
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BP)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 20:56
Sample (adjusted): 1987 2019
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.176938	0.106965	-1.654175	0.1082
C	0.443046	1.168691	0.379096	0.7072

R-squared	0.081108	Mean dependent var	-0.174964
Adjusted R-squared	0.051467	S.D. dependent var	6.531629
S.E. of regression	6.361328	Akaike info criterion	6.597043
Sum squared resid	1254.461	Schwarz criterion	6.687741
Log likelihood	-106.8512	Hannan-Quinn criter.	6.627560
F-statistic	2.736295	Durbin-Watson stat	1.825119
Prob(F-statistic)	0.108184		

بدون ثابت:

Null Hypothesis: BP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.654175	0.4445
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BP)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 20:56
Sample (adjusted): 1987 2019
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.176938	0.106965	-1.654175	0.1082
C	0.443046	1.168691	0.379096	0.7072

R-squared	0.081108	Mean dependent var	-0.174964
Adjusted R-squared	0.051467	S.D. dependent var	6.531629
S.E. of regression	6.361328	Akaike info criterion	6.597043
Sum squared resid	1254.461	Schwarz criterion	6.687741
Log likelihood	-106.8512	Hannan-Quinn criter.	6.627560
F-statistic	2.736295	Durbin-Watson stat	1.825119
Prob(F-statistic)	0.108184		

الملحق رقم4:دراسة استقرارية ميزان المدفوعات عند الفرق الأول

-بوجود ثابت و اتجاه عام

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.168416	0.0011
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BP,2)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 21:00
Sample (adjusted): 1989 2019
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	-1.357307	0.262616	-5.168416	0.0000
D(BP(-1),2)	0.321895	0.183055	1.758465	0.0900
C	2.965311	2.708367	1.094870	0.2832
@TREND("1986")	-0.181388	0.136561	-1.328254	0.1952

R-squared	0.565274	Mean dependent var	0.128836
Adjusted R-squared	0.516971	S.D. dependent var	9.445681
S.E. of regression	6.564777	Akaike info criterion	6.721228
Sum squared resid	1163.600	Schwarz criterion	6.906259
Log likelihood	-100.1790	Hannan-Quinn criter.	6.781544
F-statistic	11.70268	Durbin-Watson stat	2.028825
Prob(F-statistic)	0.000043		

–وجود ثابت:

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.546130	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BP,2)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 21:01
Sample (adjusted): 1988 2019
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	-1.006692	0.181513	-5.546130	0.0000
C	-0.299311	1.185973	-0.252376	0.8025

R-squared	0.506251	Mean dependent var	-0.108327
Adjusted R-squared	0.489792	S.D. dependent var	9.388433
S.E. of regression	6.706048	Akaike info criterion	6.704358
Sum squared resid	1349.132	Schwarz criterion	6.795967
Log likelihood	-105.2697	Hannan-Quinn criter.	6.734724
F-statistic	30.75956	Durbin-Watson stat	1.974587
Prob(F-statistic)	0.000005		

-بدون ثابت:

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.626764	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BP,2)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 21:03
Sample (adjusted): 1988 2019
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	-1.005362	0.178675	-5.626764	0.0000

R-squared	0.505202	Mean dependent var	-0.108327
Adjusted R-squared	0.505202	S.D. dependent var	9.388433
S.E. of regression	6.603998	Akaike info criterion	6.643979
Sum squared resid	1351.997	Schwarz criterion	6.689783
Log likelihood	-105.3037	Hannan-Quinn criter.	6.659162
Durbin-Watson stat	1.972324		

الملحق رقم5:دراسة استقرارية ميزان التجاري عند المستوى

-بوجود ثابت و اتجاه عام

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.173301	0.4880
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 21:05
Sample (adjusted): 1987 2019
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.263523	0.121255	-2.173301	0.0378
C	21.03818	13.12689	1.602678	0.1195
@TREND("1986")	-0.616318	0.624214	-0.987350	0.3314

R-squared	0.158798	Mean dependent var	0.016849
Adjusted R-squared	0.102718	S.D. dependent var	36.04419
S.E. of regression	34.14285	Akaike info criterion	9.985492
Sum squared resid	34972.04	Schwarz criterion	10.12154
Log likelihood	-161.7606	Hannan-Quinn criter.	10.03127
F-statistic	2.831624	Durbin-Watson stat	1.873898
Prob(F-statistic)	0.074732		

-بوجود ثابت:

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.166147	0.2218
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 21:05
Sample (adjusted): 1987 2019
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.262540	0.121201	-2.166147	0.0381
C	10.52145	7.669011	1.371944	0.1799

R-squared	0.131463	Mean dependent var	0.016849
Adjusted R-squared	0.103445	S.D. dependent var	36.04419
S.E. of regression	34.12901	Akaike info criterion	9.956864
Sum squared resid	36108.46	Schwarz criterion	10.04756
Log likelihood	-162.2883	Hannan-Quinn criter.	9.987381
F-statistic	4.692193	Durbin-Watson stat	1.817549
Prob(F-statistic)	0.038107		

-بدون ثابت:

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.653656	0.0920
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 21:07
Sample (adjusted): 1987 2019
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.157393	0.095179	-1.653656	0.1080

R-squared	0.078728	Mean dependent var	0.016849
Adjusted R-squared	0.078728	S.D. dependent var	36.04419
S.E. of regression	34.59627	Akaike info criterion	9.955203
Sum squared resid	38300.86	Schwarz criterion	10.00055
Log likelihood	-163.2609	Hannan-Quinn criter.	9.970462
Durbin-Watson stat	1.902969		

الملحق رقم6:دراسة استقرارية الميزان التجاري عند الفرق الأول

-بوجود ثابت و اتجاه

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.879352	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC,2)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 21:09
Sample (adjusted): 1989 2019
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-1.492202	0.253804	-5.879352	0.0000
D(BC(-1),2)	0.416329	0.174009	2.392572	0.0240
C	16.84245	14.27680	1.179708	0.2484
@TREND("1986")	-0.974536	0.715389	-1.362246	0.1844

R-squared	0.610480	Mean dependent var	0.337322
Adjusted R-squared	0.567200	S.D. dependent var	52.67360
S.E. of regression	34.65265	Akaike info criterion	10.04854
Sum squared resid	32421.77	Schwarz criterion	10.23357
Log likelihood	-151.7524	Hannan-Quinn criter.	10.10886
F-statistic	14.10538	Durbin-Watson stat	2.070542
Prob(F-statistic)	0.000010		

-بوجود ثابت:

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.633986	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC,2)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 21:10
Sample (adjusted): 1989 2019
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-1.413718	0.250927	-5.633986	0.0000
D(BC(-1),2)	0.369159	0.173115	2.132449	0.0419
C	-0.659456	6.320190	-0.104341	0.9176

R-squared	0.583709	Mean dependent var	0.337322
Adjusted R-squared	0.553973	S.D. dependent var	52.67360
S.E. of regression	35.17818	Akaike info criterion	10.05049
Sum squared resid	34650.12	Schwarz criterion	10.18927
Log likelihood	-152.7827	Hannan-Quinn criter.	10.09573
F-statistic	19.63029	Durbin-Watson stat	1.993646
Prob(F-statistic)	0.000005		

-بدون ثابت:

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.731660	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC,2)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 21:11
Sample (adjusted): 1989 2019
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-1.413127	0.246548	-5.731660	0.0000
D(BC(-1),2)	0.369007	0.170131	2.168955	0.0384

R-squared	0.583547	Mean dependent var	0.337322
Adjusted R-squared	0.569186	S.D. dependent var	52.67360
S.E. of regression	34.57306	Akaike info criterion	9.986367
Sum squared resid	34663.59	Schwarz criterion	10.07888
Log likelihood	-152.7887	Hannan-Quinn criter.	10.01652
Durbin-Watson stat	1.993736		

الملحق رقم7:دراسة استقرارية متغير إجمالي الناتج المحلي عند المستوى

-بوجود ثابت و اتجاه عام

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.527726	0.3136
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 21:16
Sample (adjusted): 1989 2019
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.340755	0.134807	-2.527726	0.0179
D(GDP(-1))	0.260213	0.180617	1.440686	0.1616
D(GDP(-2))	0.047509	0.187692	0.253120	0.8022
C	7.429617	3.244939	2.289601	0.0304
@TREND("1986")	-0.248417	0.123250	-2.015562	0.0543

R-squared	0.235331	Mean dependent var	-0.127742
Adjusted R-squared	0.117690	S.D. dependent var	5.142310
S.E. of regression	4.830243	Akaike info criterion	6.134360
Sum squared resid	606.6123	Schwarz criterion	6.365649
Log likelihood	-90.08259	Hannan-Quinn criter.	6.209755
F-statistic	2.000410	Durbin-Watson stat	2.041168
Prob(F-statistic)	0.124053		

بوجود ثابت:

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.548602	0.4962
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 21:19
Sample (adjusted): 1989 2019
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.173781	0.112218	-1.548602	0.1331
D(GDP(-1))	0.217717	0.189282	1.150225	0.2601
D(GDP(-2))	-0.049987	0.191361	-0.261220	0.7959
C	1.438495	1.373481	1.047335	0.3042

R-squared	0.115852	Mean dependent var	-0.127742
Adjusted R-squared	0.017613	S.D. dependent var	5.142310
S.E. of regression	5.096823	Akaike info criterion	6.215026
Sum squared resid	701.3953	Schwarz criterion	6.400057
Log likelihood	-92.33290	Hannan-Quinn criter.	6.275341
F-statistic	1.179288	Durbin-Watson stat	1.950030
Prob(F-statistic)	0.336051		

-بدون ثابت:

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.149794	0.2224
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 21:20
Sample (adjusted): 1989 2019
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.086233	0.074999	-1.149794	0.2600
D(GDP(-1))	0.177291	0.185625	0.955099	0.3477
D(GDP(-2))	-0.105080	0.184307	-0.570136	0.5731

R-squared	0.079932	Mean dependent var	-0.127742
Adjusted R-squared	0.014213	S.D. dependent var	5.142310
S.E. of regression	5.105636	Akaike info criterion	6.190333
Sum squared resid	729.8904	Schwarz criterion	6.329106
Log likelihood	-92.95016	Hannan-Quinn criter.	6.235569
Durbin-Watson stat	1.946629		

الملحق رقم8:دراسة استقرارية متغير إجمالي الناتج المحلي عند الفرق الأول

-بوجود ثابت و اتجاه عام

Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.067231	0.0166
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 21:24
Sample (adjusted): 1989 2019
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.014548	0.249444	-4.067231	0.0004
D(GDP(-1),2)	0.148734	0.187162	0.794681	0.4337
C	0.878905	2.138864	0.410921	0.6844
@TREND("1986")	-0.056967	0.106494	-0.534934	0.5971

R-squared	0.456542	Mean dependent var	-0.025161
Adjusted R-squared	0.396157	S.D. dependent var	6.808111
S.E. of regression	5.290400	Akaike info criterion	6.289579
Sum squared resid	755.6850	Schwarz criterion	6.474610
Log likelihood	-93.48847	Hannan-Quinn criter.	6.349894
F-statistic	7.560605	Durbin-Watson stat	1.952790
Prob(F-statistic)	0.000796		

-بوجود ثابت:

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.875757	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 21:25
Sample (adjusted): 1988 2019
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.873078	0.179065	-4.875757	0.0000
C	-0.139396	0.903745	-0.154242	0.8785

R-squared	0.442099	Mean dependent var	0.081875
Adjusted R-squared	0.423503	S.D. dependent var	6.724717
S.E. of regression	5.105904	Akaike info criterion	6.159134
Sum squared resid	782.1078	Schwarz criterion	6.250742
Log likelihood	-96.54614	Hannan-Quinn criter.	6.189499
F-statistic	23.77301	Durbin-Watson stat	1.964593
Prob(F-statistic)	0.000033		

-بدون ثابت:

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.952768	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 21:27
Sample (adjusted): 1988 2019
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.871692	0.176001	-4.952768	0.0000

R-squared	0.441657	Mean dependent var	0.081875
Adjusted R-squared	0.441657	S.D. dependent var	6.724717
S.E. of regression	5.024867	Akaike info criterion	6.097426
Sum squared resid	782.7280	Schwarz criterion	6.143231
Log likelihood	-96.55882	Hannan-Quinn criter.	6.112609
Durbin-Watson stat	1.965393		

الملحق رقم9:تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: BP
Method: ARDL
Date: 07/06/21 Time: 21:32
Sample (adjusted): 1988 2019
Included observations: 32 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): BC EX GDP PP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2
Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BP(-1)	0.127768	0.062792	2.034784	0.0526
BP(-2)	0.065647	0.051058	1.285732	0.2103
BC	0.177707	0.009201	19.31463	0.0000
EX	-0.047589	0.014903	-3.193190	0.0038
GDP	-0.030892	0.046869	-0.659126	0.5158
PP	0.030406	0.012524	2.427720	0.0227
C	-2.574724	1.344808	-1.914566	0.0671

R-squared	0.979744	Mean dependent var	3.414661
Adjusted R-squared	0.974883	S.D. dependent var	10.83681
S.E. of regression	1.717451	Akaike info criterion	4.110199
Sum squared resid	73.74093	Schwarz criterion	4.430829
Log likelihood	-58.76319	Hannan-Quinn criter.	4.216479
F-statistic	201.5383	Durbin-Watson stat	1.483584
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم10:تحديد فترات الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: BP BC EX GDP PP
Exogenous variables: C BC EX GDP PP
Date: 07/06/21 Time: 21:35
Sample: 1986 2019
Included observations: 30

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	3514.129	NA*	6.7e-108*	-232.6086*	-231.4409*	-232.2351*
1	3380.854	-177.7005	2.9e-103	-222.0569	-219.7216	-221.3098
2	3307.247	-73.60682	2.9e-100	-215.4831	-211.9801	-214.3625
3	3231.191	-50.70371	6.02e-97	-208.7461	-204.0754	-207.2519
4	3200.958	-10.07769	2.33e-94	-205.0639	-199.2256	-203.1962

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم11:نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(BP)
Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 0, 0)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 07/06/21 Time: 23:07
Sample: 1986 2019
Included observations: 32

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.574724	1.344808	-1.914566	0.0671
BP(-1)*	-0.806585	0.046161	-17.47343	0.0000
BC**	0.177707	0.009201	19.31463	0.0000
EX**	-0.047589	0.014903	-3.193190	0.0038
GDP**	-0.030892	0.046869	-0.659126	0.5158
PP**	0.030406	0.012524	2.427720	0.0227
D(BP(-1))	-0.065647	0.051058	-1.285732	0.2103

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC	0.220320	0.010258	21.47879	0.0000
EX	-0.059001	0.017644	-3.343974	0.0026
GDP	-0.038300	0.057894	-0.661557	0.5143
PP	0.037697	0.014869	2.535284	0.0179

EC = BP - (0.2203*BC -0.0590*EX -0.0383*GDP + 0.0377*PP)

الملحق رقم12:نتائج تقدير النموذج في الأجل القصير

Dependent Variable: D(BP)
Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 0, 0)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 07/06/21 Time: 23:09
Sample: 1986 2019
Included observations: 32

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.574724	0.299753	-8.589486	0.0000
D(BP(-1))	-0.065647	0.043242	-1.518142	0.1415
CointEq(-1)*	-0.806585	0.036015	-22.39579	0.0000

R-squared	0.945344	Mean dependent var	-0.298041
Adjusted R-squared	0.941575	S.D. dependent var	6.597148
S.E. of regression	1.594613	Akaike info criterion	3.860199
Sum squared resid	73.74093	Schwarz criterion	3.997612
Log likelihood	-58.76319	Hannan-Quinn criter.	3.905748
F-statistic	250.7978	Durbin-Watson stat	1.483584
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	86.47785	10%	2.45	3.52
k	4	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06

الملحق رقم13:نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.618912	Prob. F(1,24)	0.2154
Obs*R-squared	2.022146	Prob. Chi-Square(1)	0.1550

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 07/06/21 Time: 23:12
Sample: 1988 2019
Included observations: 32
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.014445	0.063059	-0.229066	0.8208
BP(-2)	0.013909	0.051609	0.269517	0.7898
BC	-0.000109	0.009089	-0.011973	0.9905
EX	0.003047	0.014916	0.204252	0.8399
GDP	0.001888	0.046323	0.040758	0.9678
PP	-0.003155	0.012618	-0.250028	0.8047
C	-0.052654	1.329109	-0.039616	0.9687
RESID(-1)	0.272617	0.214260	1.272365	0.2154

R-squared	0.063192	Mean dependent var	-2.04E-15
Adjusted R-squared	-0.210044	S.D. dependent var	1.542316
S.E. of regression	1.696578	Akaike info criterion	4.107422
Sum squared resid	69.08108	Schwarz criterion	4.473856
Log likelihood	-57.71875	Hannan-Quinn criter.	4.228885
F-statistic	0.231273	Durbin-Watson stat	1.847773
Prob(F-statistic)	0.973514		

الملحق رقم14:نتائج اختبار عدم ثبات التباين للأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.217987	Prob. F(1,29)	0.6441
Obs*R-squared	0.231282	Prob. Chi-Square(1)	0.6306

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 23:14
Sample (adjusted): 1989 2019
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.546647	0.756016	3.368510	0.0021
RESID^2(-1)	-0.086188	0.184599	-0.466891	0.6441

R-squared	0.007461	Mean dependent var	2.349979
Adjusted R-squared	-0.026765	S.D. dependent var	3.449555
S.E. of regression	3.495413	Akaike info criterion	5.403121
Sum squared resid	354.3195	Schwarz criterion	5.495636
Log likelihood	-81.74838	Hannan-Quinn criter.	5.433279
F-statistic	0.217987	Durbin-Watson stat	2.044838
Prob(F-statistic)	0.644067		

الملحق رقم 15:ملائمة الشكل الدالي

Equation: UNTITLED
Specification: BP BP(-1) BP(-2) BC EX GDP PP C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.555734	24	0.1329
F-statistic	2.420309	(1, 24)	0.1329

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	6.755252	1	6.755252
Restricted SSR	73.74093	25	2.949637
Unrestricted SSR	66.98567	24	2.791070

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: BP
Method: ARDL
Date: 07/06/21 Time: 23:16
Sample: 1988 2019
Included observations: 32
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic):
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BP(-1)	0.123665	0.061138	2.022718	0.0544
BP(-2)	0.063519	0.049685	1.278418	0.2133
BC	0.188361	0.011269	16.71431	0.0000
EX	-0.038881	0.015540	-2.501963	0.0196
GDP	-0.029033	0.045607	-0.636594	0.5304
PP	0.030530	0.012183	2.505881	0.0194
C	-3.060802	1.344956	-2.275764	0.0321
FITTED^2	-0.004169	0.002680	-1.555734	0.1329

R-squared	0.981600	Mean dependent var	3.414661
Adjusted R-squared	0.976233	S.D. dependent var	10.83681
S.E. of regression	1.670649	Akaike info criterion	4.076620
Sum squared resid	66.98567	Schwarz criterion	4.443054
Log likelihood	-57.22592	Hannan-Quinn criter.	4.198082
F-statistic	182.9070	Durbin-Watson stat	1.477588
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.